جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البعد الإقتصادي في العلاقات الجزائرية_الفرنسية

2017/2000

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

صبرينة دراني

تسعديت شابا

إشراف الأستاذة:

يمينة عطيش

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. د/ مصطفى ونوغي..... رئيسا

أ/ يمينة عطيش..... مشرفة و مقررة

أ.د/ فتيحة شيخ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2017 / 2018

بسم الله الرحمان الرحيم

دعاء

اللهم بك نسترشد و نستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

و لا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا ... آمين ...

شكر وعرفان

يقول تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم " الآية {7} من سورة إبراهيم.

نشكر الله عزوجل سبحانه وبحمده أكملنا هذا البحث،

فالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لله حتى يرضى والحمد لله إذا رضي، والحمد لله بعد الرضى، نشكره وحده لا شريك له، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكبريائه ونسأله باسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا شافعا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل خاصة الأستاذة المشرفة "**يمينة عطيش**" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها ونصائحها و تشجيعاتها طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة، كما نشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو على ما قدموه لنا طيلة فترة دراستنا.

كما نتوجه أيضا بالشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة التي قبلت مناقشة هذا العمل والحكم عليه.

ولا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني العرفان والجميل إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذه الدراسة ولو بكلمة.

الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى:

روح والدي الكريم رحمه الله و أسكنه فسيح جناته.

إلى من سهرت الليالي في سبيل راحتي و كانت دائما سبب نجاحي والدتي حفظها الله.

إلى روح أجدادي رحمهم الله جميعا.

إلى جدتي الوحيدة العزيزة علينا أطال الله في عمرها.

إلى كل الإخوة و الأخوات و أبنائهم حفظهم الله.

إلى كل عائلة دراني صغيرا و كبيرا.

إلى زميلتي "حميدة".

إلى كل طالب علم و باحث عن المعرفة و يؤمن أن العلم تسبقه الأخلاق.

إلى كل زملائي و زميلاتي بقسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو دفعة 2018.

إلى كل من نسيه قلمي و لم ينسه قلبي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

صبرينة دراني

الإهداء

إلى من كانا سببا في وجودي، إلى من حلما أن يرياني أتخطى درجات العلم و النجاح إلى قدوتي و صاحبي الفضل في تعليمي إلى اللّذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما،

أمي الغالية

أبي الغالي

أطال الله في عمرهما

إلى من كانوا عوني و سندي إلى من تحملوا معي مشقة و هم إكمال مشواري الدراسي،

أختي و إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى روح أجدادي الطاهرة شهداء الجزائر رحمة الله عليهم

إلى كل اللذين درست عندهم من الإبتدائية إلى الجامعة

إلى كل من تركوا بصماتهم في حياتي، إلى اللذين يؤمنون بأنه لا علم بلا أخلاق

كل زملائي و خاصة طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو

إلى كل من عرف معنى التعب و السهر في طريق البحث عن الحقيقة

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

تسعديت شابا

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية-الفرنسية

تقديم

المبحث الأول: دوافع الإهتمام الفرنسي بالجزائر

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الجزائرية-الفرنسية

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1962-1992

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1992-1999

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1999-2017

المبحث الثالث: مجالات التعاون بين الجزائر فرنسا

المطلب الأول: التعاون في المجال الإقتصادي

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي والأمني

المطلب الثالث: التعاون في المجال الثقافي والعلمي

إستنتاجات الفصل

الفصل الثاني: واقع التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي 2000-2017

تقديم

المبحث الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية

خطة الدراسة

المطلب الأول: واقع العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية

المطلب الثاني: الإستثمارات الفرنسية في الجزائر

المطلب الثالث: المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا

المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي

المطلب الأول: التعاون المالي و الخدماتي

المطلب الثاني: التعاون الفلاحي

المطلب الثالث: التعاون الصناعي

إستنتاجات الفصل

الفصل الثالث: المتغيرات المتحكمة في العلاقات الإقتصادية الجزائرية–الفرنسية

تقديم

المبحث الأول: تحديات التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي

المطلب الأول: الخلافات التاريخية

المطلب الثاني: الخلافات الإقتصادية

المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: العوائق الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: العوائق السياسية و القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: التنافس الإقتصادي الصيني الفرنسي في الجزائر

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية–الصينية

المطلب الثاني: مكانة فرنسا في ظل التعاون الجزائري–الصيني

إستنتاجات الفصل

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تشكل العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها موضوعا هاما من مواضيع العلاقات الدولية، و حلقة مهمة في العلاقات الأورومتوسطية، حيث شهدت هذه العلاقات فترات من الحرب و الصراع تارة، و فترات أخرى من السلم و التعاون.

تعود الجذور التاريخية لهذه العلاقات إلى فترة زمنية قديمة، نتيجة للتقارب الجغرافي و التاريخي، حيث و مباشرة بعد الإستقلال أبقت فرنسا على هذه العلاقات مع الجزائر باتباعها إستراتيجية الحفاظ على الفئة الفرانكفونية التي كانت تعتمد عليها الجزائر، خصوصا في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد 1979-1992 ما نتج عن ذلك استمرارية العلاقات بين البلدين إلى الآن.

بعد حلول سنة 1999 و تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم، شهدت هذه العلاقات قفزة نوعية وخاصة في مجال الإقتصاد، الذي يعتبر العصب الذي يحكم العلاقات الجزائرية_الفرنسية، من خلال الزيارات التاريخية لمختلف رؤساء جمهورية فرنسا، من أعلى مستوى بدءا من الرئيس "جاك شيراك" و صولا إلى "إيمانويل ماكرون".

و من أجل تعزيز هذه العلاقات الثنائية والسير بها قدما، قام كلا الطرفين بإبرام العديد من الإتفاقيات الإقتصادية، السياسية، والثقافية، إلا أن هناك مجموعة من المعيقات التي تحكم سير هذه العلاقات، تعود إلى الماضي المشترك بين الدولتين تؤثر وبشكل واضح على مسار العلاقات الجزائرية_الفرنسية.

1/ <u>أهمية الموضوع</u>:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية مع تأثير البعد الإقتصادي على سير هذه العلاقات بينهما. كما تسمح هذه الدراسة تحليل طبيعة التعامل في القضايا الإقتصادية.

2/ <u>أسباب إختيار الموضوع</u>: هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في موضوع العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية، منها ما هو ذاتي، و منها ما هو موضوعي.

أ- الأسباب الذاتية:

لقد دفع ميولنا و رغبتنا في اختيار الموضوع، في تحليل و تفسير خبايا العلاقات الإقتصادية الجزائرية_الفرنسية، و التي ظلت جزئياتها خفية خاصة في الفترة الراهنة، كذلك أحد أهم الدوافع الذاتية وراء دراسة هذا الموضوع، هي باعتباره يتمحور حول منطقة ننتمي إليها، بالإضافة إلى تخصصنا في الدراسات المتوسطية.

ب- الأسباب الموضوعية:

يعود إختيارنا للموضوع أساسا في اعتبار الدراسة من أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام الدراسات الإقتصادية و السياسية، فالعلاقات الإقتصادية تلعب دورا هاما على مدار الزمن بمتغيرات إقتصادية، كذلك يعتبر هذا الموضوع الشغل الشاغل للدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، كذلك النظر إلى الدولتين فرنسا بحجمها أوروبيا و دوليا و الجزائر بحجمها إفريقيا و عربيا، فهما قطبان فاعلان في التجمعات الجهوية و الإقليمية إذن هذا الموضوع يستدعي التحليل الموضوعي، و كذلك لمحاولة إلقاء الضوء على حجم المبادلات بين البلدين.

3/ <u>أهداف الدراسة</u>:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية، و كذلك لمحاولة ربط هذه العلاقة بالمنافس الصيني، كما تسعى هذه الدراسة لمعرفة حصيلة تفاعل العلاقات بين البلدين. و تتعدد أهداف دراسة الموضوع فيما يلي:

أ- الأهداف العلمية:

- إيضاح الخلفيات التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية.
- دراسة و تحليل مختلف المؤشرات الإقتصادية التي تخص المبادلات التجارية بين البلدين.
- تبيان وضعية فرنسا في ظل التعاون الجزائري الصيني.

ب- الأهداف العملية:

تمثل في الإجابة على العديد من التساؤلات و الإشكالات المطروحة أمام الباحثين في موضوع العلاقات الجزائرية_الفرنسية الراهنة و السعي في تحليل جوهر هذه العلاقات من خلال التطرق إلى البعد الإقتصادي لهذه العلاقات.

4/ إشكالية الدراسة:

رغم الخلفية التاريخية و السياسية للعلاقات الفرنسية الجزائرية باعتبار فرنسا الدولة المستعمرة، غير أنه و مع بداية القرن الواحد و العشرين مثلت العلاقات الإقتصادية الجزائرية_الفرنسية نقطة انعطاف في مسار العلاقات بين الدولتين، خاصة في الفترة الحديثة التي تمتد من عام 2000 إلى عام 2017. و من هنا نطرح الإشكالية التالية:

✓ **كيف أثر البعد الإقتصادي في تطور العلاقات الجزائرية_الفرنسية ؟**

تتضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو مضمون إتفاقيات التعاون المبرمة بين الجزائر و فرنسا و ما الغرض منها ؟
- هل يمكن اعتبار العلاقات الجزائرية الفرنسية مبنية على عامل التبعية ؟
- ما هي أهم المتغيرات المتحكمة في سير العلاقات الثنائية بين البلدين ؟

5/ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يشكل الماضي الإستعماري حجرة عثرة أمام تحسين العلاقات الجزائرية الفرنسية في الوقت الراهن.
- الإستثمار الفرنسي بالجزائر مرتبط بتحسين الظروف الأمنية والقواعد القانونية للإستثمار الأجنبي.
- العلاقات الجزائرية الفرنسية مرهونة بمصالحة الذاكرة التاريخية بين الطرفين.

6/ حدود الدراسة:

بعد تحديدنا للإشكالية و فرضيات البحث، و نظرا لشساعة العلاقات الجزائرية الفرنسية الممتدة عبر التاريخ و ما تتميز به من تذبذب، يتعين علينا وضع حدود لهذه الدراسة سواء مكانية أو زمانية.

أ- الحدود المكانية للدراسة:

موضوعنا هذا، تركز بالبحث و التقصي في العلاقات الجزائرية_الفرنسية التي تعتبر هذه الأخيرة إحدى أهم دول

الإتحاد الأوروبي و عضو دائم في مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى عضويتها في حلف شمال الأطلسي. كذلك حجم قوتها الإقتصادية في العالم. كما أنها تقع في الجنوب الغربي للقارة الأوروبية، أي أنها تقع في الضفة الشمالية للمتوسط. أما الجزائر فهي تقع في الضفة الجنوبية منه، كما أنها تعتبر بوابة للقارة الإفريقية، و أنها عضو في إتحاد المغرب العربي، كذلك عضو في الإتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية. كما تعتبر منطقة نفوذ فرنسية و مستعمرة سابقة لها، إضافة إلى موقعها ومكانتها. إضافة كذلك لعدة عوامل: تاريخية، ثقافية، إجتماعية، إقتصادية تقرب بين البلدين لتجعل مصلحتهما مشتركة و تتقاطع في نقاط عدة.

ب- الحدود الزمانية للدراسة:

تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية: (2000-2017)، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى مراحل تاريخية سابقة لمسار علاقات البلدين، ولذلك فإن الإطار الزمني المحوري للدراسة سيشمل الفترة الممتدة من بداية الألفينيات إلى غاية التطورات الأخيرة الحاصلة في الساحة الإقليمية بالتزامن مع انخفاض أسعار البترول.

7/ أدبيات الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على بعض البحوث الأكاديمية التي تطرقت إلى موضوع البحث و من بينها نذكر:

- مذكرة ماجستير، للطالب بشلاغم جيلالي مسطرة بعنوان: "العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف"2002-2010"، تناول من خلالها حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا و حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات نحو فرنسا و الإستثمار الفرنسي في الجزائر. ولقد أضافت هذه

الدراسة توقيع العديد من الإتفاقيات لإصلاح العلاقات الثنائية والتي من شأنها يكون التعاون في كل المجالات لتطوير الشراكة ودعم النمو.

- ❖ أطروحة دكتوراه، لناجي بن حسين تحت عنوان: "دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر"، تناول فيها نظام الإستثمار في الجزائر مع طرح إشكالية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر. و قد أضافت هذه الدراسة استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدراسة عشرة دول مستثمرة في الجزائر. فرنسا تحتل الصدارة ضمن القائمة في مجال خارج المحروقات من 2000 إلى غاية 2013 بعد صعود النفوذ الصيني، و خصوصا في هذا المجال، إذ أصبحت الشريك التجاري الأول للجزائر بعد الخمس سنوات الأخيرة. إلى جانب صعود دول أخرى كإيطاليا، ألمانيا، و إسبانيا.. و غيرها بنسب متفاوتة.
- ❖ أطروحة دكتوراه، لشكوري سيدي محمد بعنوان: "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي(دراسة حالة الإقتصاد الجزائري)"، تناول فيها كمية إنتاج الجزائر من البترول و الغاز و احتياطاته المقدرة ب المليار دولار برميل، و ذلك خلال فترة ما بعد الإستقلال (بداية الألفينيات). لقد أضافت هذه الدراسة العدد الهائل للإكتشافات النفطية و الغازية في الجزائر و أهم الحقول المكتشفة و الموزعة بمناطق الجزائر منها حقل عين أمناس، حقل حاسي مسعود و حقل عين صالح.
- ❖ بالإضافة إلى العديد من الأطروحات، الرسائل، المنتديات و المجلات التي تم الإعتماد عليها في هذه الدراسة.

8/ <u>الإطار المنهجي للدراسة</u>:

ليتمكن الباحث من إنجاز بحثه عليه إتباع خطوات البحث العلمي، القائمة على توظيف المناهج، لذلك إعتمدنا في هذا البحث على المناهج التالية:

أ- **المقاربة التاريخية:** هذه الدراسة تتطلب منا الرجوع إلى عامل التاريخ المشترك بين الجزائر و فرنسا خصوصا في فترة ما بعد الإستقلال مباشرة، لفهم و إدراك جيد للعلاقات الجزائرية الفرنسية و الوصول إلى إستنتاجات من شأنها أن تساعدنا نحن كطلاب و باحثين علميين يسعون الوصول و إستدراج الحقيقة و توظيفها. بالتالي و من خلال دراسة البعد التاريخي الذي تعكسه العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذه الفترة، تكشف لنا حقيقة و طبيعة العلاقات الثنائية المعاصرة إنطلاقا من الألفينيات إلى اليوم.

ب- المنهج الإحصائي: من خلال توظيف عدة إحصائيات تشمل الدراسة. تتعلق أغلبها بحجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا.

ج- المنهج المقارن: تم توظيفه في مختلف التحاليل المصاغة تبعا للعمليات الإحصائية من جداول، أعمدة بيانية و دوائر نسبية، لمقارنتها حسب كل فترة زمنية واحدة، أو حسب الفترات الزمنية المتعاقبة في إطار الحدود الزمنية لهذه الدراسة (من 2000 إلى 2017).

9/ الإطار النظري للدراسة:

نظرية التبعية: هذه النظرية قائمة على أساس طرفين في تصور سمير أمين " المركز و المحيط ". المركز هو مجموعة من الدول التي تتمتع ببيئة صناعية و تكنولوجية راقية، و تتميز بارتفاع الدخل الفردي و توزيع عادل إلى حد ما للثروة، و لها قدرة إنتاجية هائلة و لديها القدرات المالية اللّازمة كتمويل الصناعة و المشاريع الإقتصادية.

أما المحيط هو مقابل للمركز، و هو مجموعة من الدول البعيدة من حيث المستوى الإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي عن المركز و يتميز بأنّه مجتمع متخلف فتيا و صناعته ضعيفة أو منعدمة و تقديم مواده الأوّلية إلى المركز و هو في حالة تبعية له على كافة المستويات. و عليه، فإنّ الجزائر تمثل " المحيط "، فهي تابعة و خاضعة ل " المركز " المتمثل في فرنسا، و يظهر هذا خاصة في الهيمنة الإقتصادية التي تفرضها دولة المركز (فرنسا) على (الجزائر) دولة المحيط، و ذلك عن طريق تقديم الجزائر للمواد الأولية و الأساسية (مواد قاعدية) لفرنسا و بأسعار رخيصة و أحيانا مجانا، هذا ما يجعلنا نستنتج أنّ دولة المحيط (الجزائر) ليست إلا دولة منتجة للمواد الأولية لصالح المركز (فرنسا) لأنّها لا تتحكم في هذه المواد، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنّ فرنسا تتمتع بقدرة على تمويل مشاريعها بمعنى أنّ تمويلها هو ذاتي داخلي، بينما الجزائر فإنّ تمويلها مرتبط بالخارج فأموال المواد الأولية لا تستثمر في الجزائر بل في فرنسا.

بالتالي، يصبح المحيط هو الذّي يخدم مصالح المركز، و في مقابل ذلك، فإنّ المركز يحقق مصالحه على حساب المحيط.

10/ صعوبات الدراسة:

بالإضافة إلى الظروف الخاصة، فقد واجهتنا صعوبات جمة شكلت حجرة عثرة أمامنا للوصول إلى أفضل النتائج، نورد بعضها فيما يلي:

- نقص الدراسات العلمية و الموضوعية، بحكم السرية التامة التي مازالت تخيم على هذا الموضوع، مما ينعكس سلبا على الدراسات الأكاديمية الموضوعية في هذا المجال و تبقى خاضعة للنسبية بشكل كبير.
- كل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ركزت على فترة الإستعمار الفرنسي للجزائر، أو على بعدها المغاربي، أو على العلاقات الأورومغاربية.

لكن رغم كل هذه الصعوبات التي واجهتنا إلاّ أن طبيعة هذا الموضوع زادتنا حماسة و قوة من أجل تجاوز هذه العقبات، و تبقى الإرادة هي الحافز الأكبر، و نأمل أن نكون قد وفقنا في دراستنا المتواضعة هاته.

11/ تقسيم الدراسة:

إعتمادا على التكامل المنهجي المتبع في البحث، و بغرض التوصل إلى تحقيق أهدافها، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية.

الفصل الأول عبارة عن إطار تاريخي للعلاقات الجزائرية_الفرنسية و قد تضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول دوافع الإهتمام الفرنسي بالجزائر، تعرض المطلب الأول إلى الأهمية الجغرافية للجزائر، أما المطلب الثاني فتناول، الأهمية الإقتصادية للجزائر.

أما المبحث الثاني فيتناول تاريخ العلاقات الجزائرية_الفرنسية، تمت العودة إلى الفترة الزمنية بعد الإستقلال إنطلاقا من فترة 1962 إلى 2017 من خلال ثلاثة مطالب المطلب الأول، تناول العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1962-1992 و المطلب الثاني، العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1992-1999 و المطلب الثالث، العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1999-2017.

أما المبحث الثالث والأخير يتضمن، مجالات التعاون بين الجزائر و فرنسا. تناول المطلب الأول، المجال الإقتصادي، المطلب الثاني، المجال السياسي والأمني، أما المطلب الثالث، فتناول المجال الثقافي والعلمي.

أما الفصل الثاني، الذي عنوناه واقع التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي 2000-2017 ويضم مبحثين، تناول الأول العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية وما تشهده من متغيرات إقتصادية خلال فترة الدراسة، و توضيح أكثر حول العلاقات الإقتصادية القائمة بين البلدين يضم ثلاثة مطالب، المطلب الأول، واقع العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية. و المطلب الثاني، الإستثمارات الفرنسية في الجزائر بحجمها و اتجاهاتها. و المطلب الثالث، المبادلات التجارية بين البلدين.

و في المبحث الثاني حاولنا التطرق فيه إلى التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي المطلب الأول، التعاون المالي والخدماتي. المطلب الثاني، التعاون الفلاحي. و المطلب الثالث، التعاون الصناعي.

الفصل الثالث، الذي جاء بعنوان المتغيرات المتحكمة في العلاقات الإقتصادية الجزائرية_الفرنسية، يضم ثلاثة مباحث، الأول يتضمن تحديات التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي، يتضمن مطلبين، الخلافات التاريخية و الخلافات الإقتصادية و المبحث الثاني، تناول الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تعرضت الدراسة في مطلبين العوائق الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،و العوائق السياسية و القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

و أما المبحث الثالث، فتناولنا التنافس الإقتصادي الصيني الفرنسي في الجزائر، وتمت دراسة هذا المبحث في مطلبين، العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية، و مكانة فرنسا في ظل التعاون الجزائري الصيني.

الفصل الأول

الإطار التاريخي

للعلاقات

الجزائرية_الفرنسية

تقديم:

لدراسة وفهم سير العلاقات الجزائرية_الفرنسية في الحاضر لابدّ الرجوع إلى الفترات الزمنية القديمة، واستخلاص أهم المستجدات التي صارت في تلك الآونة.

ولعلّ التقارب الموجود بين البلدين منذ الأزل، وأنّ الجزائر تتمتع بكل المقومات التي تجلب أطماع الأجانب، ساهم بشكل من الأشكال في جلب إهتمام فرنسا للجزائر، إذ تتميز هذه الأخيرة بموقع جيواستراتيجي هام على مختلف الأصعدة إقليميا، قاريا، وعالميا. إضافة إلى أهميتها الإقتصادية، فهي غنية من حيث الثروات المتجددة

(الثروة المائية، النباتية، الحيوانية، و الطاقة الشمسية) ، وغير المتجددة (النفط، الغاز، والمعادن كالزنك، الفوسفور، الفوسفاط، الحديد...).

و شهدت الجزائر منذ إستقلالها إزدواجا من خلال تعاقب ثمانية رؤساء، أوّلهم الرئيس أحمد بن بلة، محمد بوخروبة "هواري بومدين"، الشاذلي بن جديد، محمد بوضياف، علي كافي، اليامين زروال، وصولا إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من 1999 إلى الآن. كل فترة حكم تظهر لنا مدى تفاعل العلاقات الجزائرية_الفرنسية.

تقف مسألة التعاون بين الجزائر و فرنسا على عدّة مجالات، فتتنوع العلاقات الثنائية بين البلدين بتنوّع المجالات سواء أن كان في المجال الإقتصادي، السياسي والأمني أو الثقافي والعلمي.

المبحث الأول: دوافع الاهتمام الفرنسي بالجزائر

من خلال هذا المبحث، سندرك جيدا الدوافع الهامة التي جعلت فرنسا تهتم بالجزائر بالدرجةالأولى، فضلا عن موقعها الجيواستراتيجي وعن الثروات الظاهرية والباطنية التي تزخر بها، ما جعلها منطقة نفوذ بالنسبة للقوة الفرنسية منذ الأزل.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للجزائر

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، فهي جزء من المغرب الكبير وهي العاشرة عالميا من حيث المساحة، والأولى متوسطيا وعربيا وإفريقيا بمساحة قدرها **2.381.741 كم^2** .

يقدر طول شريطها الساحلي **بـ 1200 كم** على البحر الأبيض المتوسط، وهي تتقاسم الحدود مع كل من تونس، مالي، النيجر، ليبيا، المغرب الأقصى، موريتانيا والصحراء الغربية. وقد حكمها منذ الاستقلال ثمان رؤساء آخرهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (منذ 1999)[1]

1/أهمية موقع الجزائر:

تلعب العوامل الجغرافية والجيوسياسية دورا كبيرا في تحديد حجم الدولة وأهدافها على الصعيد الخارجي، وخاصة أن الموقع الجغرافي الإستراتيجي والمساحة والحدود تحدد المكانة الإقليمية للدولة، ومنه يمكن التطرق إلى الموقع الإستراتيجي للجزائر والذي يؤثر على الأصعدة المغاربية، المتوسطية، والإفريقية وقدراتها وإمكانياتها الوطنية من بشرية ومادية.

فمن حيث المساحة تتربع الجزائر على مساحة قدرها **2.381.741كم^2** أي ما يعادل 19 مرة مساحة تونس، وثلث مساحة المغرب العربي، الأمر الذي مكنها من تنوع مناخي وتضاريسي كبير [2]

حيث يتكون الإقليم الجزائري من ثلاث مناطق وهي:

[1] ورقة تعريفية بالجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني :algerianembassy-saudi.com تم الإطلاع عليه يوم : 05 جويلية 2018، على الساعة : 20:00

[2] سياق السياسة الخارجية الجزائرية، الفصل الثاني، ص 17

- **منطقة التل:** أقصى الشمال، تمثل 4% من المساحة الكلية ويتراوح عرضها بين 80 إلى 190 كم، وهي عبارة عن سهول متقاطعة تعبرها أودية، تمتاز بأراضي خصبة.

- **منطقة الهضاب العليا:** تمثل 9% من المساحة الكلية، تحدها سلسلتان جبليتان تمتدان من الشرق إلى الغرب، تسمى السلسلة الشمالية الأطلس التلي، وتدعى الجنوبية الأطلس الصحراوي وتتصف المنطقة بالمقفلة، شبه صحراوية، كونها منخفضة وبها العديد من البحيرات المالحة.

- **منطقة الصحراء:** ويطلق عليها الجنوب الكبير إذ تشغل 87% من إجمالي المساحة، تتكون من تشكيلة متناغمة من التضاريس الصحراوية: هضاب صخرية (طاسيلي)، سهول حصوية (رق تنزغوت)، واحات جميلة، كتلتان فسيحتان من الكثبان الرملية: العرق العربي الكبير والعرق الشرقي الكبير.

إضافة إلى كتلة مرتفعات الهقار، وهي سلسلة متوالية من النتوء المسننة، منقوشة على الصخور البركانية، يصل ارتفاعها إلى أكثر من 2918 م بمرتفعات تاهات أتاكور شمال ولاية تمنراست.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخص المناخ في الجزائر، فيتنوع مناخ الجزائر بتنوع تضاريسها، فهو متوسطي في الشمال حيث يكون الصيف لطيف والشتاء ممطرا وشديد البرودة أحيانا، جاف في الهضاب العليا يميزه الفرق الكبير في درجات حرارة اليوم الواحد وعدم انتظام تساقط الأمطار وصحراوي (حار – جاف) في الجنوب الكبير.

وقد أثر الموقع الاستراتيجي للجزائر على مختلف الأصعدة المغاربية الإفريقية والمتوسطية (والعالمية).[1]

[1] ورقة تعريفية بالجزائر، نفس المرجع السابق

خريطة رقم 01: موقع الجزائر ضمن دول المغرب العربي

المصدر: http://www.ounefd.edu.dz

أ) على الصعيد المغاربي (الإقليمي):

نظرا لإمتلاك الجزائر حدودا مع كل دول المغرب العربي، فقد أتاح لها أن تكون حلقة ترابط ووصل استراتيجية بين دول المغرب ومحور هام في الحراك السياسي الإقتصادي والأمني في النظام الفرعي المغاربي[1] كونها عضوا مؤسسا في كل من إتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية . أضف إلى ذلك فقد أدى تنوع التكوينات الجيولوجية في الجزائر بسبب موقعها، إلى تنوع الثروات المعدنية فيها، وخاصة في المنطقة الساحلية، ومنطقة الشرق الجزائري، وأن تنوع الثروات في الجزائر جعلها المصدر الرئيسي للعوائد المالية في الدولة [2].

و باعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين أوروبا و إفريقيا جنوب الصحراء، تبرز في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية .

[1] سياق السياسة الخارجية الجزائري، نفس المرجع السابق، ص 17

[2] هيثم عمايرة، أهمية موقع الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني: moudooz.com تم الإطلاع عليه يوم: 24 سبتمبر 2018، على الساعة: 19:47

خريطة رقم 02: موقع الجزائر في القارة الإفريقية

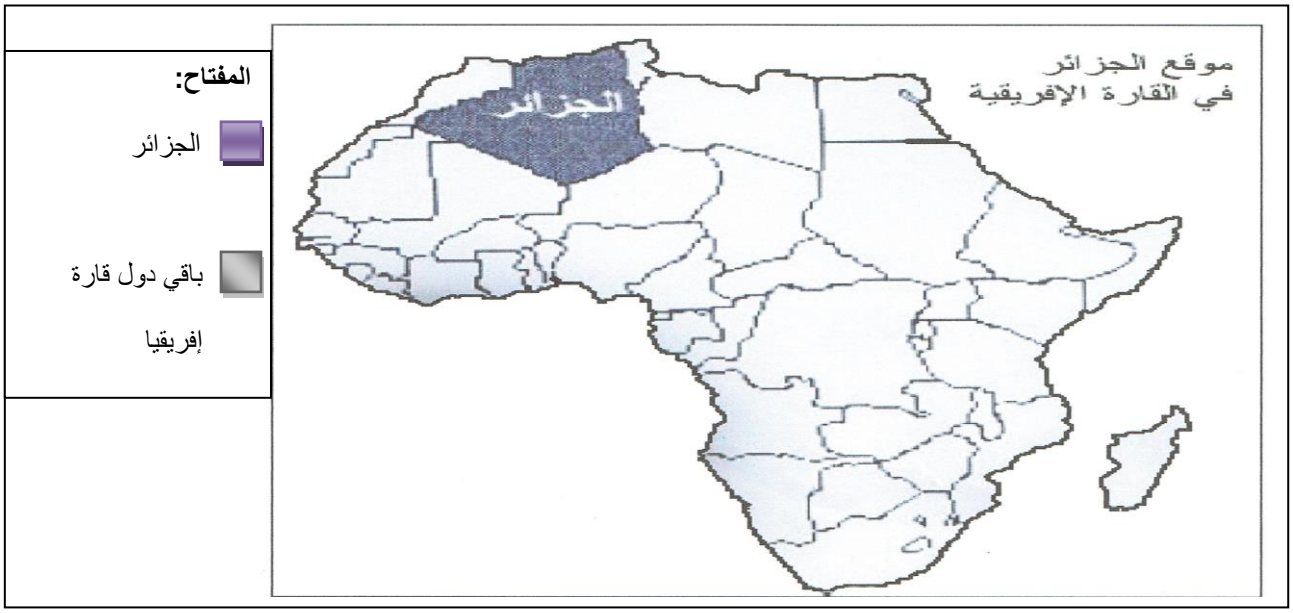

المصدر : https://www.ounefd.edu.dz

ب) على الصعيد الإفريقي (القاري):

حيث يعد شمال إفريقيا منطقة هامة بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء باعتباره الممر الذي يصل إفريقيا جنوب الصحراء بأوروبا، أو ما يعرف بطريق إلى"**الجنة الأوروبية**" بالتالي تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا إذ تمثل 08 % من إفريقيا، إضافة إلى أنها تمكن دول الساحل الإفريقي من الوصول إلى موانيء البحر الأبيض المتوسط و بقية العالم.[1]

وكذلك من حيث المواصلات والإتصالات مع دول إفريقيا فإن الجزائر تدعم هذه الرسائل عن طريق توغلها داخل قارة إفريقيا، حيث ترتبط بالساحل الإفريقي من الجزء الشمالي منها.[2]

هذه الأهمية الجيواستراتيجية لطالما تم توظيفها في السياسة الخارجية سواء في اهتمامها بالمسائل الدولية المركزية بالنسبة للنظام العالمي، الصراع العربي الصهيوني مناهضة الإستعمار، السلم والتنمية في إفريقيا ، العلاقة شمال–جنوب، العلاقة جنوب–جنوب الإرهاب الدولي أو في انضمامها إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية: اتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية، المؤتمر الإسلامي، الإتحاد الإفريقي، حركة عدم الانحياز،إفريقيا–أروبا، الأمم

[1] khaledsa 999، موقع الجزائر وأهميته، منتديات التعليم نت، 10-10-2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.tozlime.com تم الإطلاع عليه يوم : 25 جويلية 2018، على الساعة: 19:40

[2] هيثم عمايرة، نفس المرجع السابق

المتحدة، وتنظيماتها الفرعية وفي سعيها لضمان أمن و استقرار و تنمية العديد من الحوافز الجغرافية والجيوسياسية، المغرب العربي في إطار اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورومتوسطية، إفريقيا من خلال المساهمة مع بعض الدول الإفريقية في فعاليات عديدة النيباد« NEPAD »، تمثيل إفريقيا في المجموعة الثمانية "G8"، بناء قوة عسكرية لحفظ السلام ومشكلة الصحراء الغربية، المنظمة الإفريقية لمكافحة الإرهاب، مجلس السلم والأمن الإفريقي، القيام بوساطات لحل النزاعات، وعربيا من خلال الوقوف إلى جانب فلسطين في إطار شعار " **مع فلسطين ظالمة أو مظلومة**".[1]

خريطة رقم 03: موقع الجزائر في خريطة العالم

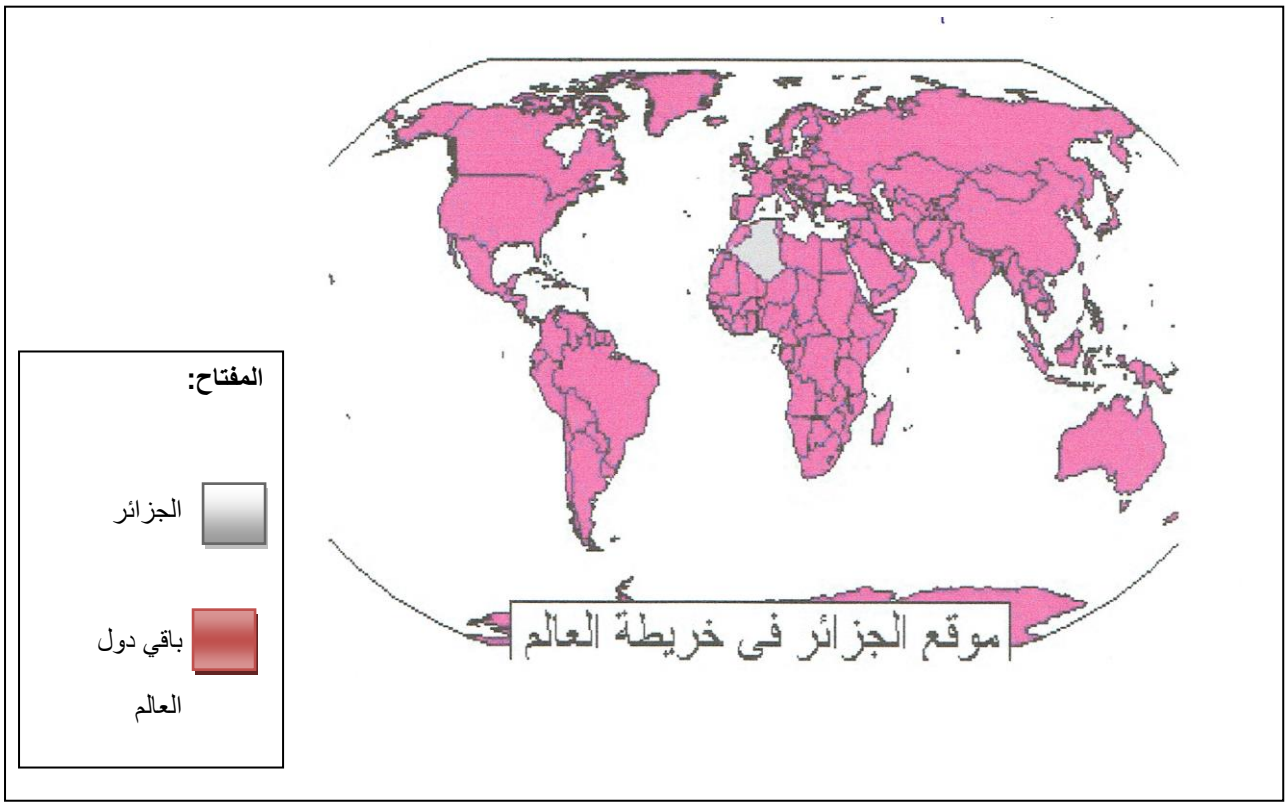

المصدر : https://www.ounefd.edu.dz

ج) على الصعيد المتوسطي والعالمي:

إن انفتاح الجزائر على البحر الأبيض المتوسط بحدود بحرية قدرها **1200 كم** على الضفة الجنوبية للمتوسط أهلها بأن تكون منطقة استراتيجية خصوصا في علاقتها بين شمال و جنوب المتوسط، تعتبر عضوا في منظمة الأمم المتحدة والأوبك وغيرها من المؤسسات الأخرى. وكما رأينا فان الجزائر محاطة بأماكن ومواقع حساسة وقد وفر لها

[1] سياق السياسة الخارجية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص 18

موقعها هذا العديد من الفوائد والمزايا والتي منها: موقع الجزائر مطل على البحر الأبيض المتوسط والذي يعد المدخل البحري لمن يريد الوصول إلى منطقة بلاد الخصيب وتركيا ومصر والعديد من الدول الأخرى الأوروبية، أو الإفريقية أو الآسيوية ومن هنا فموقع الجزائر ربما يكون قد ساعدها بشكل أو بآخر في الحركات التجارية، ماجعلها قريبة من بعض الدول الهامة كمصدر والتي تعتبر حجر الزاوية في المنطقة بأسرها، هذا عداعن إطلالتها على القارة الأوروبية ودولها كفرنسا وألمانيا، والأهم من هذا كله أنها على الحدود مع المغرب التي تعتبر دولة هامة من خلال موقعها كمدخل للقارة الإفريقية من الجهة الغربية موقع الجزائر أكسبها أهمية تاريخية كبيرة، و ذلك من خلال قربها من

مراكز الدول التاريخية التي نشأت كالدولة الأموية في الأندلس ودولتي المرابطين والموحدين والدولة الفاطمية والعديد من الدول الأخرى، وقربها بهذا الشكل من هذه المراكز جعل منه مركزا رئيسيا للأحداث التاريخية [1]

أضف إلى ذلك وانطلاقا من استراتيجية موقع الجزائر عالميا نجد أنه يدعم البعد الإقتصادي الجزائري مع العالم الأوروبي مثل الغاز والنفط، حيث نجد الدعم الإقتصادي بالغاز الطبيعي بواسطة أنابيب تمتد من البحر الأبيض المتوسط، إذ يمتد أنبوبان من الجزائر إلى ايطاليا عبر تونس وصقلية وأنبوب يصل إلى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب.[2]

وما يرفع من قيمة هذا الموقع استكمال مشروع طريق الوحدة الإفريقية الذي يربطها ببلدان الساحل الإفريقي[3]

وعليه، يمكن أن نستنتج أن موقعها الممتاز جعلها تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية، خاصة علاقاتها مع دولة فرنسا واعتبارها محل أطماع المستعمر.

[1] محمد مروان : أهمية الموقع الجغرافي للجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني : mawdoo3، تم الإطلاع عليه يوم : 24 سبتمبر 2018، على الساعة : 21:06

[2] هيثم عمايرة، نفس المرجع السابق

[3] ounefd-1، الجزائر – الموقع والخصائص الطبيعية، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.ounefd.edu.dz، تم الإطلاع عليه يوم :05 مارس 2018، على الساعة: 12:38

2) أهمية القوة البشرية الجزائرية

الجدول رقم 01: جدول يمثل تطور المؤشرات الرئيسية للسكان في الجزائر

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	السكـــــــــــــــــــــــــــان								
سكان منتصف العام (بالآلاف)	30.416	30.879	31.357	31.848	32.364	32.906	33.481	34.096	34.591
الزيادة الطبيعية(بالآلاف)	449	478	479	503,5	528	556	595	634	663
معدل النمو الطبيعي (بالنسبة المئوية)	1,48	1,55	1,53	1,58	1,63	1,69	1,78	1,86	1,92
نسبة الاعالة الديمغرافيةمعا(في%)	68,5	65,6	63,2	60,7	58,5	56,6	55,6	54,3	55,0
معدل الاعالة الديموغرافية تحت15 سنة	37,1	54,3	51,8	49,4	47,2	45,3	44,1	42,8	43,5
نسبة الإعالة السكانية 60 سنة فأكثر	11,3	11,3	11,3	11,4	11,3	11,4	11,4	11,4	11,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكـــــــــــــــــــــــــــــــان									
سكان منتصف العام (بالآلاف)	35.268	35.978	36.717	37.495	38.297	39.114	39.963	40.836	41,721
الزيادة الطبيعية(بالآلاف)	690	731	748	808	795	840	858	886	870
معدل النمو الطبيعي (بالنسبة المئوية)	1,96	2,03	2,04	2,16	2,07	2,15	2,15	2,17	2,09
نسبة الاعالة الديمغرافية معا (في %)	55,2	55,0	55,4	56,2	57,3	58,5	60,1	61,8	63,5
معدل الاعالة الديموغرافية تحت 15سنة	43,7	43,0	43,0	43,5	44,2	45,0	46,1	47,4	48,6
نسبة الاعالة السكانية 60 سنة فأكثر	11,5	12,0	12,4	12,7	13,1	13,5	14,0	14,4	14,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور المؤشرات الرئيسية للسكان في الجزائر زيادة في عدد السكان، حيث نشهد في السنة الماضية (2017) تزايدا ملحوظا، إذ وصل 41.721 مليون مقارنة بسنة (2000) الذي كان فيه عدد السكان لا يتعدى 30.416 مليون كما يشهد معدل النمو الطبيعي إرتفاعا تقريبا على مدى كل السنوات إلا في سنة 2017 انخفضت النسبة إلى 2,09% في حين كانت تمثل 2,17 في سنة 2016.

كما نلاحظ أيضا أن معدل الإعالة الديموغرافية تحت 15 سنة أكبر، حين بلغت النسبة 48,6% مقارنة بنسبة الإعالة السكانية 06 سنة فأكثر المتمثلة في 14,9% سنة 2017.

جدول رقم 02: توزيع نسبة السكان حسب الأقاليم لسنة 2011 بتعداد سكاني يصل 11,15/36.717.000 ن/كم

المنطقة	نسبة المساحة	نسبة السكان
الشريط الساحلي (منطقة التل)	%1,7	%39,82
منطقة الهضاب العليا	%14,3	%53,10
منطقة الصحراء	%84	%7,08

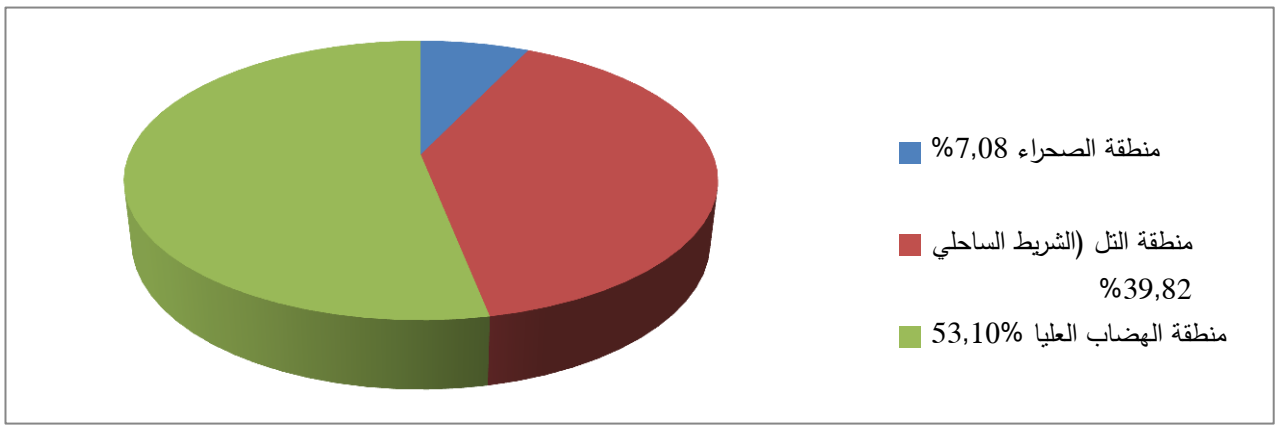

المصدر: elbassair.net

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية أن نسبة السكان تتركز أكثر في منطقة الهضاب العليا وتنخفض النسبة كلما اتجهنا نحو المنطقة الصحراوية، وهذا راجع إلى قساوة الإقليم والمناخ الذي هو عكس المنطقة التلية والهضاب العليا والمنطقة الداخلية، فهي ذات إقليم ومناخ ذو ظروف ملائمة للحياة اليومية بالنسبة للفرد، كما يعتبر الإقليم الوحيد الذي يتواجد فيه مختلف الأنشطة الصناعية كالمناجم المصانع، المطارات والموانىء والتي تضمن عمل و قوت الفرد.

إضافة إلى هذا ودون أن ننسى تركيز النشاط الزراعي لا يوجد في المنطقة الصحراوية، إنما يتركز في المنطقة التلية أو الساحلية والمنطقة الداخلية بطبيعة الحال، نظرا لوفرة المياه والتربة الصالحة للزراعة وغيرها من مقومات هذه المنطقة مقارنة بالمنطقة الصحراوية.

جدول رقم 03: توزيع نسبة السكان حسب الفئات العمرانية

الفئة العمرانية	النسبة المئوية لسنة 2017	النسبة المئوية لسنة 2016
من سن 0 إلى 14 سنة	%29,7	%29.3
من 15 إلى 59 سنة	%61,1	%61.8
من 60 سنة فأكثر	%09,1	%8.9

من إعداد الطالبتين اعتمادا على البيانات الواردة لسنة 2017 من الديوان الوطني للإحصاء ONS

يمكن إستخلاص بعض الملاحظات من خلال عملية المقارنة بين النسب المئوية للفئات العمرانية لكلتا النسبتين أي سنة 2017 و السنة التي قبلها 2016 والتي منها: واصلت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في الإرتفاع إذ كانت تمثل 29,3 % من سنة 2016، ثم ارتفعت النسبة لتصل29,7% سنة 2017. في حين واصلت نسبة الفئة السكانية (15–59سنة) في التراجع إذ انتقلت من 61,8% إلى61,1% وهذ راجع لهجرة الشباب للخارج.

أما عن فئة من 60 سنة فأكثر فنجد أنها ارتفعت إذ تمثل في سنة 2016 ولكنها تظل نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة الشباب (من 15 إلى 59 سنة) ومنه فالجزائر مجتمع فتي.

وتعود أهمية السكان في الجزائر أو في أي بلد كان إلى قدرته على الإنتاج والإبداع في أي نشاط أو قطاع معين كالقطاع الزراعي و الفلاحي، الصناعي ، التجاري أو قطاع الخدمات، ما يضمن دخل وطني مستقر متمثل بمجموع الدخل الفردي لكل فرد، ويكون الإنتاج أكثر من نسبة الاستهلاك.

وتظهر قوة المجتمع على الصعيد الإقليمي، أو على الساحة الدولية إذا كانت الفئة النشيطة أكثر من الفئة الخاملة (العاطلين عن العمل وما يؤدي إلى ظاهرة البطالة).

والفئة النشيطة هي الفئة القادرة على العمل من الجنسين الذكور والإناث في سوق العمل عامها وخاصها، غير أنه نلاحظ أن توزيع الجنسين على العمل هو أن:

1-يتوزع الذكور أكثر في المهن الإحترافية المتطلبة فكرا و جهدا وتواؤما كما هو الحال في الزراعة والصناعة والأمن (الشرطة- الدرك- الجيش) والنقل .

2-الإناث يتوزعن وبكثافة في مهن الخدمات العامة كالتمريض والطب، والإدارات العمومية البلديات والدوائر والولايات والبريد وما إليها.

وعموما فهناك تطور في أعداد العاملين في القطاعات الثلاثة: الزراعة، الصناعة والخدمات العامة.[1]

ويظهرذلك في الجدول التالي الذي يوضح لنا تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الإقتصادية، وهذا في فترة ما بين (2001-2012).

[1] لخضر شاطري، تركيب السكان وتوزيعهم، نقلا عن الموقع الإلكتروني: elbassair.net، تم الإطلاع عليه يوم :01 سبتمبر 2018، على الساعة: 15:19

جدول رقم 04: يوضح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الإقتصادية في الفترة: (2001-2012)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع الفلاحة	1312	1438	1412	1617	1380	1609	1170	1252	1242	1136	1034	912
نسبة التشغيل	21,07	26,33	21,13	20,74	17,16	18,15	13,69	13,69	13,11	11,67	10,77	8,97
قطاع الصناعة	861	504	804	1060	1058	1263	1027	1141	1194	1337	1367	1335
نسبة التشغيل	13,82	9,22	12,03	13,53	13,15	14,24	11,95	12,47	12,60	13,73	14,24	13,12
البناء والأشغال	650	860	799	967	1212	1257	1523	1575	1718	1886	1595	1663
نسبة التشغيل	10,44	15,74	11,96	12,40	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14	19,37	16,92	16,35
الخدمات نسبة	3405	2660	3667	4152	4392	4737	4871	5178	5318	5377	5603	6260
التشغيل	54,67	48,70	54,88	53,26	45,61	53,43	56,70	56,41	46,14	55,22	58,37	61,55
المجموع	6228	5462	6682	7796	8042	8866	8591	9146	9472	9735	9599	10170

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

يتضح من خلال هذا الجدول أن قطاع الخدمات يحتل الريادة من حيث توظيف اليد العاملة، إذ يستحوذ القطاع على أكثر من نصف طبقة المشتغلة 54,67% أي 3,405 مليون عامل سنة 2001، وزادت نسبة التشغيل سنة 2012 إذ وصلت إلى 61,55 أي 6,260 مليون عامل ما يدل على إنعاش قطاع الخدمات، مقارنة بالقطاعات الأخرى، يليه قطاع الفلاحة بنسبة 21,07 سنة2001، وانخفضت النسبة في سنة 2012، حيث وصلت إلى حد أدنى و منخفض 8,97 % وهذا مؤشر سلبي بالنسبة لهذا القطاع الذي يمس إقتصادا الجزائر. ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة 16,35 % في سنة 2012 بعدما كانت النسبة ضعيفة بالمقارنة مع السنوات الماضية، نتيجة الإهتمام بقطاع السكان والعمران. أما قطاع الصناعة لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برامج الإنعاش الإقتصادي وهذا يظهر من خلال الجدول، إذ سجل نسبة مساهمة ضعيفة لم تتعدى 13,82 % في سنة 2001 وزادت إنخفاضا مع وصول سنة 2012 بنسبة 13,12 % وبالتالي يمكن القول أن ماجاءت به سياسة الإنتعاش التي طبقتها الجزائر بداية من الألفينيات (2000)، يعتبر كبداية لإحداث تطور ولو بشكل طفيف في مختلف القطاعات الإقتصادية، خاصة قطاع الخدمات. ولكن رغم ذلك تواجه الجزائر أزمة البطالة التي وصلت نسبتها 9,8% في سنة 2013.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

أهم الثروات الطبيعية في الجزائر:

تكتسي الجزائر أهمية بالغة من حيث الثروات الطبيعية، وتعد من الدول الغنية بهذه الموارد. وتنقسم إلى قسمين الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة.

❖ **الموارد المتجددة:** يتمثل في:

✓ **الماء:** وهو عنصر الحياة، حيث يكتسي هذا المورد طابعا استراتيجيا حيث توجد في الجزائر ثورة مائية متجددة، تتساقط الأمطار والثلوج ويبلغ حجمها قرابة 100 مليار متر مكعب كلّ عام، كما توجد في الجزائر عدة سدود وأودية منها: سد بني هارون (بولاية ميلة)، وادي نهر الشلف ووادي سيبوس.

- ✓ **الغطاء النباتي:** في الجزائر نجده متنوع بوجود الغابات التي تبلغ مساحتها أربع ملايين هكتار منها أشجار البلوط، الفلين، الأرز، الصنوبر والزيتون. كذلك هناك الحشائش والنباتات الشوكية التي تنمو في مناطق الجنوب.[1]
- ✓ **الطاقة الشمسية:** حيث تتعرض الجزائر للإشعاع الشمسي وبمعدل 3000 ساعة كل عام. وهذا الأمر يظاهر من الأشعة الشمسية.[2]
- ✓ **الثروة الحيوانية:** تتسم الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع والوفرة، حيث تشكل الأغنام أعلى نسبة بـ 77,14% من إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر. ثم الماعز في المرتبة الثانية بـ 15,09% بينما الأبقار تمثل 5,32% وفي الأخير الجمال تمثل 2,36 وهذا خلال الفترة 2000-2004 لكن هذه النسبة عرفت ارتفاعا خلال سنة 2007[3].

❖ **الموارد غير المتجددة:** تتمثل في الموارد الطاقوية والمعدنية التي تملكها الجزائر. والتي جعلتها عملاقا إذا ما نظرنا إلى حجم الإنتاج والإحتياط والتصدير لهذه الموارد.

- ✓ **الموارد الطاقوية:** تتمثل في:

* **النفط:** الذي يعد كأهم مورد طبيعي والذي بدأت مراحل البحث عنه في سنة 1890. بعد ذلك اتجهت انظار الحكومة الفرنسية إلى الصحراء الجزائرية وركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثروات بترولية وغازية، وشرعت في إجراء أعمال التنقيب في تلك المنطقة وبدأت توضع أولى رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية للبترول الجزائر (C.F.P.A) و الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر (S.N.Repal) لأن هذا البترول صنف من النوع الجيد الذي تنخفض نسبة الكبريت فيه،

---

[1] أهم الثروات الطبيعية في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني: mawdoo3.com، تم الإطلاع عليه يوم: 11 مارس 2018، على الساعة: 22:00

[2] – حلام زواوية، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2012-2013، ص 169

[3] – فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الإقتصادية**، شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، السنة الجامعية 2011-2012، ص 99

وفي جوان 1956 شهدت اكتشاف أول حقل بترولي في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة" يليه حقل "حاسي مسعود" وهي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر[1].

وقد قدرت الإحتياطات المؤكدة من البترول الخام ب 11,3 مليار برميل أي ما يعادل 1% من الإحتياطات العالمية المؤكدة. وقد سمحت عمليات البحث والتنقيب المتزايدة من اكتشاف كميات هامة من البترول. وأكبر هذه الإكتشافات أعلنته سوناطراك في فيفري 2004. وقد قدرت احتياطاته حوالي 360 مليون برميل وحسب تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية (U.S Geological survey) فإن إحتياطات البترول الخام في الجزائر قد تصل إلى 27,7 مليار برميل.[2]

[1] – حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986–2009 (دراسة تحليلية)**، شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2011–2012، ص، ص 29، 30

[2] – سيدي محمد شكوري، **وفرة المواد الطبيعية والنمو الإقتصادي (دراسة حالة الإقتصاد الجزائري)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة تلمسان، 2011–2012، ص 73

الشكل رقم 4: خريطة تبين توزيع البترول والغاز بمناطق الجزائر

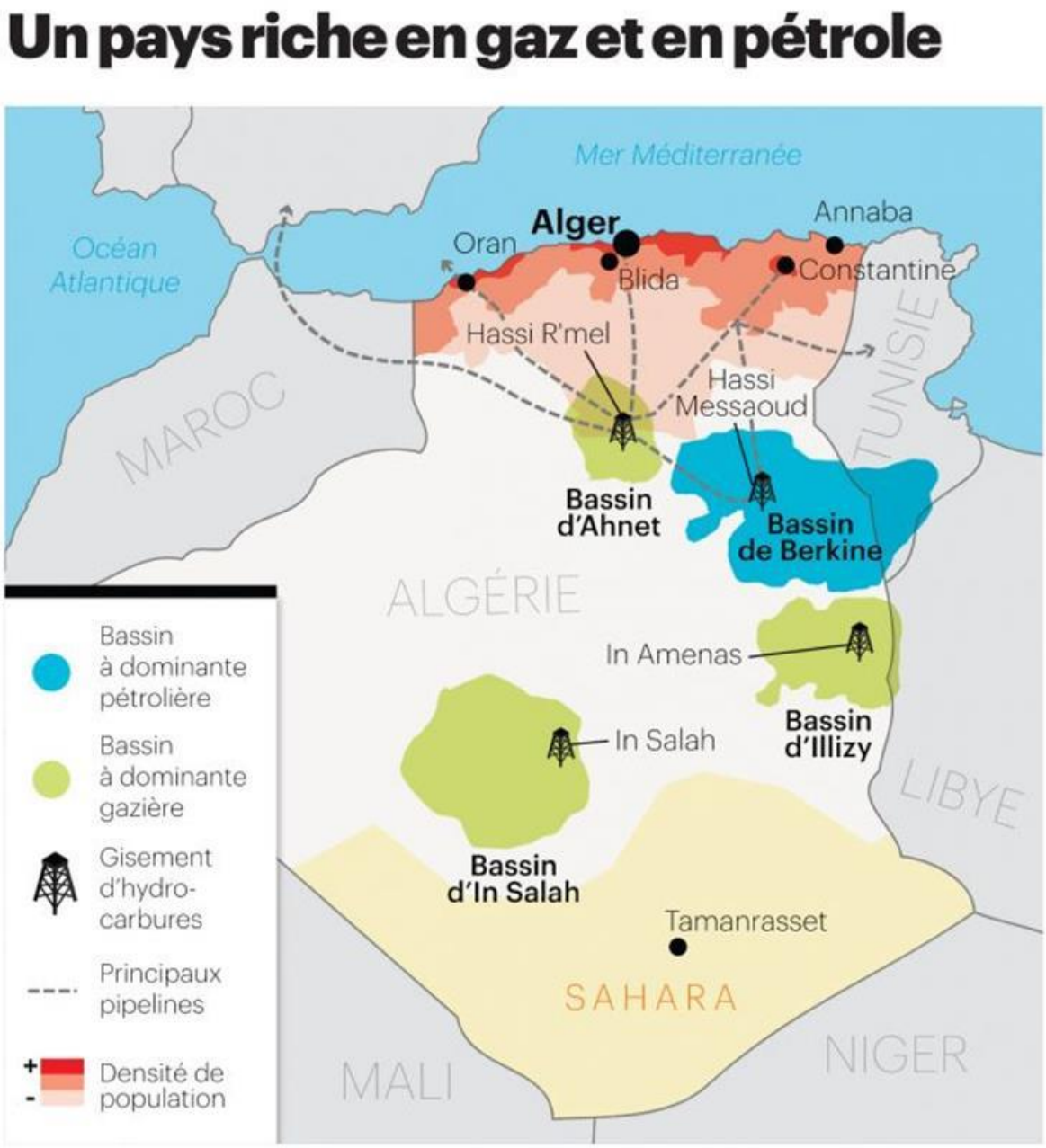

المصدر: www.sasapost.com

الجدول رقم 05: يبين الإكتشافات البترولية في الجزائر (من 2006 إلى 2010)

السنة	2006		2007		2008		2009		2010	
النوع	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز
العدد	12	7	5	15	2	9	8	8	3	10

المصدر: حلام زواوية، ص 160

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك 30 إكتشاف للنفط من 2006 إلى 2010، وهذا دليل على وجود عدة استكشافات لقطاع النفط في الجزائر. مايدل على أهمية هذا المورد في الإقتصاد الجزائري إنتاجا وتسويقا ودخلا. أما فيما يخص الغاز فهناك 49 اكتشاف ما يدل على أن الجزائر ذات إنتاج وفير من حيث الغاز، والتي تظل بلا منافس في البحر المتوسط.

* **الغاز**: ويأتي في المرتبة الثانية بعد البترول، حيث بين سنتي 1953 و 1956 تم اكتشاف أهم الحقول في عين أمناس وحاسي الرمل وتمثل اليوم احتياطات الغاز 52% من مجموع احتياطات المحروقات في الجزائر و 32,62% من مجموع احتياطات الغاز في قارة إفريقيا. فالجزائر بدأت بتنويع صادراتها من المحروقات ولم تعد تصدر البترول فحسب بل إصطلح على الغاز "بطاقة القرن 21"[1].

جدول رقم06 : يبين تطور إنتاج واحتياطات الغاز بمليار متر مكعب

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إنتاج الغاز	84,4	78,2	80,4	82,8	82,0	89,2	88,2	84,8	86,5	82,6	83,8	82,8
احتياطات الغاز	4455	4455	4516	4531	4545	4580	4504	4504	4504	4504	4504	4504

المصدر: http :dspace.univ.ouargla.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن كمية إنتاج الغاز من 2001 إلى 2004 عرفت انخفاضا محسوسا، ليعود إلى الارتفاع ويسجل ذروة 89,2 مليار متر مكعب ويعود إلى الانخفاض من جديد بداية من 2006 إلى 2011.

[1] إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https :dspace.univ.ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/5847/14/chapitre2.، تم الاطلاع عليه يوم 14 مارس 2018 على الساعة: 13:00

أما بالنسبة لكمية إحتياطات الغاز التي عرفت تغيرات خلال سنوات فنجد في سنوات 2000 و 2001 ثباتا ب 4455 مليار متر مكعب، لتعود الكمية إلى الإنخفاض من 2002 إلى 2004 لتشهد قفزة نوعية سنة 2005 باحتياط 4580 مليار متر مكعب لتعود الكمية إلى الإنخفاض من 2006 إلى 2011 باحتياط 4504 مليار متر مكعب. ويعود هذا إلى انطلاق مشاريع لتطوير الحقول وإلى وجود العديد من الإستثمارات الأجنبية.

فكما نعلم أن موقع الجزائر القريب من قارة أوروبا ساهم في زيادة صادرات الجزائر من الغاز فقد تم انجاز خطي أنابيب دوليين هامين للغاز فالخط الأول موجه إلى إسبانيا ويمر عبر المغرب بطول 521 كلم وتقدر طاقته بـ 10 ملايير متر مكعب سنويا أما الخط الثاني فيربط الجنوب الجزائري بإيطاليا مرورا بتونس والذي تمت زيادة طاقته لتصل إلى 25 مليار متر مكعب سنويا.[1]

وهناك مشاريع جديدة تم الشروع فيها، كمشروع نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى إلى أوروبا في إطار التنمية المستدامة، فتم ابرام اتفاقية بين سوناطراك وشركة NNPC النيجيرية لدراسة إمكانية انجاز أنبوب يربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر من أجل تزويد أوربا بالغاز الطبيعي[2].

* **المعادن:** للجزائر خط وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بثروات جد مهمة من المعادن بمختلف أنواعها خاصة في الشرق الجزائري بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية، ومن بين هذه المعادن الحديد الذي يتصدر قائمة المعادن من حيث الأهمية ونجده بكثرة قرب الحدود التونسية عند الونزة التي تنتج 80%من جملة إنتاج الحديد في الجزائر والبالغ 3,4 مليون طن في السنة. كذلك يتركز في غار جبيلات قرب تندوف وهو من أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن في السنة. كذلك نجد الفوسفات يتركز في جبل العنق بإنتاج 1,2 مليون طن في السنة وباحتياط يفوق 1 مليار طن في السنة إلى جانبه نجد الزنك والرصاص يتواجدان في عين بربر قرب عنابة.

كذلك الباريت والملح أهم مناجمه في الوطاية قرب بسكرة بإنتاج 200 ألف طن/سنة وباحتياط 2 مليار طن إلى جانبها هناك معادن ثمينة في الصحراء من ذهب ويورانيوم في الهقار بإنتاج 2 طن سنويا وإحتياط 58 طن.[3]

---

[1] سيدي محمد شكوري، المرجع السابق، ص 74

[2] مصطفى بلمقدم وآخرون، **الغاز الطبيعي في الجزائر آفاق واعدة وتحديات**، مجلة التنظيم والعمل، (د. س. ن)، عدد04، ص 13

[3] بحث حول الثروات الطبيعية في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.ouarsenis.com/up/uploads/138747117201731.doc، تم الاطلاع عليه يوم: 12 مارس 2018، على الساعة: 15:00

وبهذه الهبات الطبيعية التي تمتاز بها الجزائر اهتمت فرنسا بها لتوفير احتياجاتها بدون تكلفة من العملات الصعبة، والتي رخصت الجزائر لشركاتها بأعمال التنقيب كونها تتوفر على التكنولوجيا والخبرة المتطورة ومن بين هذه الشركات: الشركة الفرنسية الإفريقية للأبحاث البترولية francarep (فرانكاريب)، شركة الأبحاث واستغلال البترول EuraFrep (أورا فريب)، شركة المساهمات البترولية Petropar (بتروبال). فهكذا كان البترول حكرا على الشركات الفرنسية ما زاد تراخيص جديدة التنقيب في الصحراء.[1]

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية عدة تحولات في مختلف المجالات، فمنذ إستقلال الجزائر في 1962 إلى غاية 2017 لا تزال هذه العلاقة تمر بحالة انسداد تارة، و حالة انفتاح تارة أخرى.

و لكن الذي يبعث على الاستغراب هو أنه رغم هذا التوتر في العلاقات الثنائية، فقد ظلت باريس سيدة الموقف الإقتصادي، والثقافي، وأحيانا حتى السياسي في الجزائر.[2]

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1992/1962

تجدر الإشارة بأن الجزائر كانت مستعمرة من طرف فرنسا منذ 1830 و انطلاق الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، ما زاد من توتر العلاقات بينهما وانحلال كل الصفات التعاونية التي كانت تجمعهم في القديم و التي كانت على شكل امتيازات، قروض و معاهدات سلام، كالإمتياز التي تحصلت عليه فرنسا في القرن السادس عشر في الجزائر المتمثل في ممارسة التجارة و استغلال بعض المنافع على الساحل، و القرض الذي منحته الجزائر لها المقدر ب: 250.000 فرنك من دون فائدة عندما تعرضت فرنسا الى حصار سياسي و اقتصادي من طرف الحكومات الملكية الرجعية في أوروبا، ما خلف عنه أزمة إقتصادية حادة بعد إفلاس خزينتها.[3]

---

[1] مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد4/ العدد3، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، ص، ص 237، 238

[2] عبد الرحمان الخالدي، الجزائر: نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.maghress.com، تم الإطلاع عليه يوم: 19أكتوبر 2018، على الساعة: 17:08

[3] Ferasferas، العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الإحتلال، نقلا عن الموقع الالكتروني : 3odz.yoo7.com، تم الاطلاع عليه يوم: 18أكتوبر 2018، على الساعة : 00:40

و بمقتضى مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي – 13 جوان 1961 م) التي جرت على الحدود السويسرية الفرنسية بين ممثلي الحكومة المؤقتة سعد دحلب، رضا مالك، أحمد قايد، محمد الصديق بن يحيى، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل وممثلي الحكومة الفرنسية: لويس جوكس وزير الدولة الفرنسية المكلف بالجزائر لكن هذه المفاوضات توقفت بسبب تمسك الوفد الفرنسي بفكرة فصل الصحراء والمبالغة في المحافظة على مصالح وامتيازات الأوروبيين بمنحهم الجنسية المزدوجة مما يجعلها دولة داخل دولة والمطالبة بتجريد جيش التحرير الوطني من السلاح وإمعان المنظمة السرية "Organisation de l'armée secrète" (O.A.S) في أعمالها الإرهابية من قتل و تدمير و حرق، الأمر الذي أدى إلى إفشال المفاوضات الأولى لإيفيان.

وجاءت مفاوضات إيفيان الثانية و التي كانت على مرحلتين :

المرحلة الأولى: إنطلقت من (11 فيفري– 19 فيفري 1962 م) تم فيها دراسة المسودة و استأنفت المرحلة الثانية (07 مارس –18 مارس 1962 م) بين يوسف بن خدة ممثل الوفد الجزائري و لويس جوكس ممثل الوفد الفرنسي حيث تم الإتفاق على ما يلي :

- وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري إبتداءا من منتصف نهار 19 مارس 1962 م.
- الإعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.
- تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة وكذلك مطارات عنابة، بوفاريك، بشار ورقان لمدة خمس سنوات.
- ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم و المحروقات.
- حق المستوطنين في الإختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية و ضمان أملاكهم و أموالهم.
- التعاون بين الجزائر و فرنسا في جميع الميادين الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.
- تحديد الفترة الإنتقالية بأربعة أشهر يتم خلالها التمهيد لإجراء الإستفتاء.
- إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الإنتقالية.[1]
- إجراء عملية الإستفتاء حول تقرير المصير مباشرة عقب الفترة الإنتقالية وتشرف على العملية لجان جزائرية فرنسية مشتركة وتكون صيغة الإستفتاء ب: " نعم" أو "لا" للإستقلال.

[1] صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م –1962 م)**، 15 حي النصر (150 مسكن) الحجار–عنابة– 23200، دار العلوم للنشر و التوزيع، (د.ط)، 2002،ص، ص، 285،286

- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار.
- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.
- تشرف على إعداد الإنتخابات، الخاصة بتقرير المصير الهيئة التنفيذية التي تشكل من 9 مسلمين و 3 أوروبيين و تظل تمسك بالسلطة لغاية يوم إجراء الانتخابات الخاصة بتقرير المصير.

و تمت الإنتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 جويلية 1962م حيث أدلى ستة ملايين جزائري و جزائرية بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الإستقلال التام. وحسب الإحصائيات الرسمية فقد صوت ب" نعم " للإستقلال التام 5.951.581 جزائري، في حين صوت ب "لا" 16.534 جزائري. و هكذا تحقق الإستقلال.[1]

تعاقب على حكم الجزائر في هذه المرحلة ثلاث رؤساء و هم: أحمد بن بلة، هواري بومدين و الشادلي بن جديد.

[1] صالح فركوس، المرجع نفسه، ص286

أ) العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1965/1962:

بعد خروج فرنسا من الجزائر ورثت الدولة الجزائرية الفتية معضلات أثرت إلى أبعد الحدود في مسار الدولة الجزائرية و أداءها السياسي و الإقتصادي، فلقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها وسحبت معها كل الودائع و الأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك، كما أن المحتلين الفرنسيين حطموا معظم الجرارات و الآلات الزراعية، الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية، وظلت الجزائر تابعة زراعيا لفرنسا[1] و لازالت فرنسا تتحرك بالمنطق الإستعماري غير المباشر، و هذا عن طريق مواصلة احتكارها لصناعة الطاقة الغاز والنفط استخراجا و توزيعا و تسويقا، كما توفر الحماية للغتها التي كانت نافذة في الإدارة والمدرسة و الجامعة. [2]

فرغم استقلال الجزائر عنها إلا أنها مازالت تسير الشركات النفطية و الغازية في الجزائر خصوصا هذه الفترة. إلى ذلك فلقد أدى خروج الأساتذة الفرنسيين من الجزائر إلى تطور فظيع في القطاع التربوي و التعليمي، ما أدى إلى ظهور وانتشار الأمية التي قدرت سنة 1962 ب: 80% .

و كانت الدولة الجزائرية آنذاك تواجه تحديا كبيرا، وهو قلة الخبراء القادرين على تسير دفة الحكم، فاضطرت الدولة الجزائرية الفتية إلى الإستعانة بالمحسوبين على الثقافة الفرنسية من الجزائريين الذين تلقوا تعليمهم في باريس. وبدافع سد النقص أصبح دعاة الثقافة الفرانكفونية هم أصحاب الحل و الربط ومن جملتهم المهندس سيد أحمد غزالي الذي تخرج من الجامعات الفرنسية كمهندس في الطاقة العربية وعين لدى عودته إلى الجزائر مديرا لقطاع الطاقة الذي كانت تشرف عليه فرنسا في الجزائر.

كما دخل الرئيس أحمد بن بلة من ناحية السياسة الداخلية للوطن في صراع مع رفاق الدرب بالأمس، حيث شعر العديد من مفجري الثورة الجزائرية أنه قد سحب منهم السلطة في الحكم، أنهم باتوا من دون أدوار في مرحلة الإستقلال، ومن الناحية السياسة الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من أن الدولة الجزائرية قررت إقامة علاقات حسنة ومميزة مع كل الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائرية، إلا أن حكومة بن بلة وجدت نفسها في حالة توتر في علاقاتها مع المغرب بسبب خلافات حدودية.[3]

---

[1] الجزائر في عهد أحمد بن بلة، نقلا عن الموقع الإلكتروني:www.arabtimes.com، تم الإطلاع علية يوم: 20 أكتوبر 2018، على الساعة: 12:30

[2] عبد الرحمان الخالدي، نفس المرجع السابق

[3] الجزائر في عهد أحمد بن بلة، نفس المرجع السابق

و في سنة 1963 نشبت مناوشات على الحدود بين البلدين، وقد شكلت هذه المناوشات لبنة الصراع السياسي الحاد بين الرباط و الجزائر الذي ما فتىء يتفاقم ويتفاعل على امتداد ثلاثة عقود.

في حين كانت علاقات الجزائر مع كل من ليبيا وموريتانيا وتونس إلى حد ما جيدة إلى أن أصبحت قضية الصحراء الغربية معيار التوازن في العلاقات الجزائرية المغربية. و على صعيد علاقات الجزائر مع بقية الدول العربية كمصر و العراق وسوريا فقد كانت إيجابية، كما حرص بن بلة على مد جسور التواصل مع الدول الإشتراكية، مع موسكو، هافانا و بلغراد.

و في 1965 تم الإطاحة به بانقلاب ضده أقامه وزير دفاعه هواري بومدين بحجة تصحيح المسار السياسي و الحفاظ على مكتسبات الثورة الجزائرية.[1]

ب) العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم هواري بومدين 1978/1965:

بعد الإطاحة بحكم الرئيس أحمد بن بلة 19 جوان 1965 من قبل هواري بومدين الذي كان آنذاك وزيرا لدفاعه، تولى هو الحكم وتابع المسيرة الثورية في ظل المؤسسة العسكرية و الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني".

ولقد اهتم الرئيس هواري بومدين بالبيئة الداخلية للدولة أكثر من البيئة الخارجية للدولة، حيث تمكن من ترتيب البيت الداخلي، من خلال مواجهته لعدة تحديات و من أهمها: الزراعة و الصناعة.[2]

فعلى مستوى الزراعة، وللتخفيف من التبعية التي كانت تعاني منها الجزائر من فرنسا، خصوصا في هذه الفترة من استقلال الجزائر أقام بومدين بثورة زراعية أين وزع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين، وأمدهم بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجونها. ما دفع إلى استرجاع حيوية هذا القطاع مثل ما كانت عليها في أيام الإستعمار الفرنسي، إذ كانت الجزائر المحتلة آنذاك تصدر 80% من الحبوب إلى كل أروبا.

أما على مستوى الصناعات الثقيلة قام الرئيس بإنشاء مئات المصانع الثقيلة مع مساعدة خبراء دول المحور الإشتراكي في البناء، و من القطاعات التي حظيت باهتمامه قطاع الطاقة. و المعروف أن فرنسا كانت تحتكر إنتاج النفط الجزائري و تسويقه، إلى أن قام هواري بومدين بتأميم المحروقات 1971، الأمر الذي انتهى

[1] الجزائر في عهد أحمد بن بلة، المرجع نفسه

[2] الجزائر في عهد بومدين هواري بومدين: رجل الثورة والدولة، نقلا عن الموقع الالكتروني : www.arabtimes.com/nixedz/doc77.html، تم الاطلاع عليه يوم: 20 أكتوبر 2018، على الساعة: 22:53

بتوتر العلاقات الفرنسية بالجزائر وقد أدى تأميم المحروقات إلى توفير سيولة نادرة للجزائر ساهمت في دعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية. و في سنة 1972 كان هواري بومدين يقول : "أن الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف، وستصبح يابان العالم العربي".[1]

إذ أن هذا القرار السيادي الإستراتيجي أعطى الدولة الجزائرية الحق في أن تسيطر على حوالي 51% من أرباح الشركات الفرنسية العاملة في جنوبنا الكبير مثل: CFB، Pitroparo و Chol بالجزائر.[2]

هكذا استطاع الرئيس هواري بومدين استعادة الشركات الجزائرية من الفرنسيين وخروجهم صفر اليدين من نعمة الطاقة الجزائرية رغم الإحتجاجات التي صدرت من الدولة الفرنسية، حيث لجأت فرنسا إلى مقاطعة شراء البترول الجزائري والذي كانت تسميه البترول الأحمر، و حرضت حلفاءها في الغرب على عدم شراء هذا البترول الأحمر، وتصاعد الموقف الأمني بين الدولتين حيث كان محمد بوديا المناضل الجزائري السابق والمقيم في باريس يقوم مع كارلوس المشهور عالميا بملاحقة أهداف عبرية في العواصم الغربية وعلى الأرض الفرنسية على وجه التحديد.

الأمر الذي فهمت منه باريس بأنه حرب جزائرية على أرضها، فقامت أجهزتها الأمنية بأشياء مماثلة على الأرض الجزائرية، حيث قام رجال مخابرات فرنسيون بتفجير مبنى جريدة " المجاهد " الأسبوعية التابعة للحزب الحاكم آنذاك حزب جبهة التحرير الوطني، وشهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تراجعا، وخصوصا بعد توقيع عقد لبيع النفط الجزائري لشركة البازو الأمريكية ولمدة 25 سنة. وربما هذا ما دفع هواري بومدين إلى القول عند سؤاله عن العلاقات الجزائرية_الفرنسية أنه: "بيننا وبين فرنسا أنهار من الدماء وجبال من الجماجم" وساعتها كان عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للخارجية وكان مقتنعا بنظرية بومدين بشأن الطلاق الأبدي مع عدوة الأمس فرنسا والخروج من تبعيتها.[3]

---

[1] الجزائر في عهد بومدين هواري بومدين : رجل الثورة و الدولة، المرجع نفسه

[2] عميرة أيسر، فرنسا وأطماعها التاريخية في الجزائر،نقلا عن الموقع الالكتروني :algeriachannel.net، تم الإطلاع عليه يوم:

21 أكتوبر 2018 على الساعة: 11:47

[3] يحي أبو زكريا، ملف العلاقات الجزائرية–الفرنسية بيننا وبين فرنسا جبال من الجماجم وأنهار من الدماء، **القدس مدارات**، السنة الثامنة عشرة، العدد 5323، الإثنين 10 جويلية 2006، ص 20

استمر هذا الوضع المتوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين إلى غاية مارس 1974، أين قام وزير الخارجية الفرنسية آنذاك بزيارة الجزائر تلتها زيارة الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان Valery Giscard d'estaing في أفريل 1975، وهي الزيارة الأولى من نوعها لتلطيف الأجواء بين البلدين.[1]

إجمالا كانت علاقات الجزائر بكل الدول وخصوصا دول المحور الإشتراكي حسنة للغاية، عدا العلاقة بفرنسا. وكون تأميم البترول يعد من جهة مثالا لباقي الدول المنتجة يتحدى به العالم الرأسمالي امبريالي جعل من الجزائر ركن للصمود والمواجهة من الدول الصغيرة، كما كانت الثورة الجزائرية درسا للشعوب المستضعفة. ومن جهة أخرى، وخاصة بعد مؤتمر الآفروآسيوي في يوم 3 سبتمبر 1973 يستقبل في الجزائر العالم الثالث كزعيم وقائد واثقا من نفسه وبمطالبته بنظام دولي جديد أصبح يشكل تهديدا واضحا للدول المتقدمة.[2]

ج) العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الشاذلي بن جديد 1992/1979 :

بموت هواري بومدين كانت الجزائر تتهيأ لدخول مرحلة جديدة تختلف جملة وتفصيلا عن الحقبة البومدينية. إذ كانت موازين القوة في دوائر الحكم قد رجحت كلية لصالح التيار الفرانكفوني، الذي عمل على إعادة تصحيح العلاقات مع باريس و كانت النتيجة أن قام الشاذلي بن جديد بزيارة باريس 1982 و لأول مرة في تاريخ الجزائر المعاصرة حيث كان ينص العرف السياسي الجزائري غير المكتوب بأن لا يقوم الرئيس الجزائري بأي زيارة إلى فرنسا العدوة التقليدية للجزائر، وكان رضا مالك أحد كبار المسؤولين والفرانكفونيين في آن واحد والذي اصطحبه معه عبد العزيز بوتفليقة في زيارته إلى باريس رغم أنه لا يتمتع بأي منصب سياسي رسمي يدعو إلى ضرورة طي صفحة الماضي والثورة الجزائرية. [3]

كما عرفت فترة حكم الشاذلي بن جديد زيارة رئاسية فرنسية لرئيس ميتران للجزائر في نوفمبر 1981، قبل أن يؤدي زيارة ثانية في 1984 وثالثة في نوفمبر 1989، وهذه الزيارات المقامة فيما بين البلدين جاءت لأجل العمل معا على تصحيح العلاقات الثنائية التي عرفت توترا كبيرا في فترة حكم الرئيس السابق هواري بومدين.[4]

---

[1] نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستر، جامعة منتوري _ قسنطينة 2015، ص 78

[2] هواري بومدين، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https:// www.marefa.org، تم الإطلاع عليه يوم: 21 أكتوبر 2018 على الساعة 10:44

[3] يحي أبو زكريا، نفس المرجع السابق، ص 20

[4] لطفي باجوية، " **تحولات السياسية الفرنسية اتجاه الجزائر "المقاربة الأمنية والاقتصادية (1999-2014)**" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، 2014-2015، ص، ص 24،25

إضافة إلى الزيارات غير الرسمية والكثيرة آنذاك من طرف الرئيس الفرنسي ميتران واللقاءات المطولة مع الرئيس الشاذلي، وقيامه بزيارات سياحية رفقته إلى الجنوب الجزائري و مناطق أخرى كانت تستغرق أسبوعا كاملا، وبدأت سنة 1987 بمضايقة الجزائر عن طريق نشر دعاية انهيار أسعار البترول، وكان شعار العهدة الأولى للرئيس الشاذلي وبداية عهدته الثانية، "من أجل حياة أفضل"، وبالتالي فأموال الشعب التي كانت في فترة هواري بومدين توجه جلها للإستيراد، والجزائريون في ذلك الحين يعرفون جيدا تلك السنوات، كما أن من ضمن أهداف انفجار أحداث 5 أكتوبر 1988 التخلص من بقايا الوطنيين داخل جبهة التحرير وعلى رأسهم المرحوم مساعديه وأحمد طالب الإبراهيمي ... والقائمة طويلة.

تم الإنفجار الإجتماعي المتمثل في انتفاضة 1988، فخرج نظام الحكم برئاسة الشاذلي بن جديد بمشروع تعديل الدستور وتكريس التعددية 1989، وصار هذا الدستور يمنح تعددية مفروضة (15 شخص فقط) وديمقراطية ممنوحة، وفرض الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران اعتماد حزبين في الجزائر، هما "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"[1]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة :1999/1992

في هذه الفترة عرفت الجزائر أصعب المراحل جراء تصاعد موجة العنف أو بما يعرف بالعشرية السوداء. ومع تولي محمد بوضياف الحكم كانت الجزائر قد دخلت في مرحلة الفتنة الكبرى، واستمر وضعها الأمني مضطربا في عهد علي كافي 1994/1992 واليامين زروال 1999/1994. وكانت باريس عندها تراقب الموقف وتشاهد بانزعاج التدخل الأمريكي على الجزائر التي تعتبرها أرض تابعة لها، وانتقلت الفتنة الجزائرية إلى أراضيها حيث إدعت الصحف الفرنسية بأن هذه الأعمال الأمنية هي من وحي المخابرات الجزائرية والغرض منها جر فرنسا إلى الحرب الدائرة في الجزائر ودعم الحكم الجزائري.[2]

والمفارقة أنه رغم مشهد التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية فإن فرنسا حافظت على قوة نفوذها الإقتصادي والثقافي والسياسي وذلك من خلال الفئة الفرانكفونية التي قدمت لفرنسا أعظم الخدمات ولعلها الفئة التي أشار إليها الجنرال شارل ديغول و هو يغادر الجزائر أثناء الإستقلال بقوله: " إنني تركت في الجزائر بذورا ستينع بعد حين "، وفي موضع أخر قال : "سأعمل على أن تنتهي الجزائر بالضربة القاضية بعد ثلاثين سنة".

---

[1] صقور الدفاع، نفس المرجع السابق

[2] يحي أبو زكريا، تراكمات التاريخ وتحديات الحاضر ملف العلاقات الجزائرية – الفرنسية، نقلا عن الموقع الإلكتروني https://elaph.com:، تم الإطلاع عليه يوم: 22 أكتوبر 2018، على الساعة: 16:11

وبالفعل بعد ثلاثين سنة من عام 1962 دخلت الجزائر مرحلة السقوط بالضربة القاضية.[1]

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة:1999/2017

دخلت الجزائر في هذه الفترة برئاسة عبد العزيز بوتفليقة مرحلة جديدة في علاقاتها مع فرنسا اذ لجأ الرئيس بوتفليقة في بداية هذه الفترة وعهدته الأولى من الحكم إلى الإنفتاح على عواصم القرار في الغرب لمساعدته في المجال الإقتصادي وفي المجال السياسي والأمني.

وساهمت زيارات الدولة التي أجراها الرئيسان جاك شيراك في عام 2003 ثم نيكولا ساركوزي في عام 2007، وزيارة الرئيس فرانسوا هولاند في 19 و20 ديسمبر 2012، في تأكيد أواصر الصداقة التي تربط بين الجزائر وفرنسا.[2]

وبالعودة قليلا إلى الوراء نلاحظ أن العلاقات الجزائرية_الفرنسية كانت قد مرت بأصعب أوقاتها عندما صادق البرلمان الفرنسي على قانون 23 فيفري 2005 المعروف بقانون تمجيد الإستعمار و الذي يوصي بإدراج تضحيات مقاتلي الجيش الفرنسي، خاصة أولئك المنحدرين من شمال إفريقيا في المقررات المدرسية وإعطائهم المكانة التي يستحقونها مع إضفاء التصور الإيجابي للوجود الفرنسي في تلك الأراضي، وهو ما اعتبرته الجزائر حينها تزويرا للحقائق التاريخية فما وصفته الصحافة الجزائرية والمجتمع المدني شتما للذاكرة الجماعية للجزائريين.

وتتعلق هذه المفاهيم بالحديث المزيف عن الخير الذي قدمته فرنسا لمستعمراتها القديمة والحضارة التي جلبتها والعمران الذي شيدته، وكيف أنها حسنت حياة شعوب تلك البلاد التي دخلتها أصلا من أجل تحريرها من جهلها ومن استعمار الغير لها.

واعتبرت الجزائر بأن ذلك يعد كيلا بمكيالين، فكيف تريد الحكومة الفرنسية اتفاق صداقة وهي تصر على إنكار قرن و 32 عاما من التضحيات لإنهاء معاناة ناجمة عن القتل والتجويع الذي مارسته فرنسا بحق الجزائريين؟ [3]

في سنة 2017 و المتعلق دائما بقانون تجريم الاستعمار الفرنسي، فقد أدلى الرئيس إيمانويل ماكرون بتصريحات خارجة عن المألوف الفرنسي حول الجرائم الإستعمارية في الجزائر خلال زيارته الأخيرة لبلادنا، وتمسك بها خلال عودته إلى فرنسا بعد إرساله فيديو مصور إلى وكالة روتيرز يتضمن بشاعة المستعمر في

---

[1] يحي أبو زكريا، نفس المرجع السابق، ص، 20

[2] الجزائر وفرنسا، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.diplomatiegouv.fr، تم الإطلاع عليه يوم:12 مارس 2018 على الساعة: 12:26

[3] يزيد بوعنان، المنظومة التربوية حلبة صراع دائم بين الجزائر و فرنسا، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://diae.net/1671

الفترة الإستعمارية، معلقا في هذا الصدد "يجب أن تكون لدينا الشجاعة لتسمية الأشياء بمسمياتها ولن نعيش إلى الأبد في ظلال تجربة مؤلمة للجزائر و فرنسا.

يأتي هذا التطور في وقت إعتدنا على تصريحات لمسؤولين فرنسيين لم تخرج عن دائرة "التأسف" حتى موقف الرئيس الأسبق جاك شيراك فيما يتعلق بهذه المسألة التي وصفت بـ"الثورية" عندما اعترف بممارسة التعذيب في الجزائر، سرعان ما انطفأ أفلها بعد صدور قانون تمجيد الإستعمار في شمال إفريقيا خلال فترة حكمه، بالموازاة مع تقديم فرنسا اعتذارها لدول إفريقية وتقديم تعويض لها.

كما أن مواقف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من قضية الإعتراف وتقديم الإعتذار أعادت الملف إلى نقطة الصفر مما أثر على العلاقات الثنائية، التي كادت أن تشهد نقلة نوعية في عهد الرئيس جاك شيراك، عندما كان البلدان على أهبة التوقيع على معاهدة الصداقة تتويجا للزيارة التي قام بها إلى بلادنا سنة 2003، غير أن القانون المذكور حال دون ذلك بعد رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التوقيع عليها.[1]

وبعد حلول سنة 2012، ومرور خمسين عاما على استقلال الجزائر، دخلت العلاقة الثنائية بين البلدين منعطفا تاريخيا تمثل في إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر، الذي وقعه رئيسا الدولتين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الجانب الجزائري، والرئيس فرانسوا هولاند عن الجانب الفرنسي في 19 ديسمبر 2012. وأصبحت اللجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى التي تجتمع فيها الحكومتان في خلال مؤتمرات قمة منتظمة، يعتبر هذا الإعلان بمثابة حجر الزاوية في العلاقات التعاونية فيما بين البلدين، كما يمكن هذا الإعلان من بلورة العديد من المشاريع المشتركة بين الجزائر وفرنسا. و تتيح اللجنة الإقتصادية المشتركة الجزائرية الفرنسة التي ترمي إلى عقد شراكات إنتاجية والتي تلتئم على نحو منتظم بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية و الإقتصاد في كلا البلدين، وإقامة حركية اقتصادية ثنائية إيجابية.[2]

المبحث الثالث: مجالات التعاون بين الجزائر وفرنسا

يتميز هذا التعاون الذي يجمع بين البلدين بتنوع مجالاته الكبيرة وتعدد الجهات الفاعلة فيه. مما يعكس حيوية العلاقة المتجذرة في التاريخ والروابط الإنسانية والعائلية التي تجمع بين البلدين.

[1] مليكة خلاف، ماكرون ينسف " قانون تمجيد الاستعمار"، "اعتراف الشجعان" نقلا عن الموقع الالكتروني:
https://www.djazairess.com/elmassa/133095، تم الإطلاع عليه يوم: 22 أكتوبر 2018، على الساعة:21:19

[2] فرنسا والجزائر، نفس المرجع السابق

المطلب الأول: التعاون في المجال الاقتصادي

من المتعارف عليه أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين أحرزت تقدما منذ وصول رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999، ولاسيما الزيارة التي قام بها إلى فرنسا سنة 2000 لتعزيز حركية جديدة للتعاون ومنذ ذلك الحين عرف التعاون قفزة نوعية لاسيما من خلال فتح مجالات الشراكة في العديد من القطاعات.

إذ شهدت السنوات الأخيرة أي بعد مرور 50 سنة من استقلال الجزائر حركية تعاونية في مختلف المجالات ،بعد زيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا هولاند إلى الجزائر في ديسمبر 2012 والتي نتج عنه إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين البلدين والموقع بين رئيسا الدولتين في 19 ديسمبر 2012 والذي سيعطي دفع جديد لعلاقتهما الاقتصادية والنهوض بالشراكات الصناعية بين المتعاملين الفرنسيين والجزائريين.[1] تطبيقا لهذه الزيارة فقد اختارت فرنسا والجزائر التطلع معا الاقتصاديون إلى المستقبل بانطلاق الشراكات التي يعتزم انجازها معا المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون والفرنسيون. بحيث تم الصعود القوي للعلاقات الثنائية وهذا بإحداث لجنتين لجنة حكومية مشتركة رفيعة المستوى واللجنة الاقتصادية المشتركة الثنائية والتي تم إنشاؤهما تبعا لإرادة الرئيسين في تصريح 19 ديسمبر 2012. كما تعملان على تسهيل الشراكة الاقتصادية في مختلف المجالات كما تسمحان بتقييم تقدم المشاريع[2].

ومن خلال هذه اللجنتين تم عقد العديد من الدورات وكانت أول دورة عقدت في 16 ديسمبر 2013 أي بعد عام من توقيع الإعلان. وذلك للتعبير عن مواصلة تعاونهما وتطوير شراكات اقتصادية ذات منفعة خاصة من أجل تطوير وتنويع الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات[3]. ففي قطاع الصناعة أكد الطرفان الجزائري والفرنسي خلال الدورة الثانية للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى التي عقدت في 4 ديسمبر 2014 في باريس برئاسة الوزير الأول الفرنسي "مانويل فالس" ونظيره الجزائري عبد المالك سلال أن هذه اللجنة تدرس مختلف مجالات التعاون، كما أكدا إرادتهما في رفع مستوى الشراكة الاقتصادية والصناعية بين البلدين إلى مستوى

---

[1] من إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر، الموقع في الجزائر يوم 19 ديسمبر 2012، ص 5.

[2] تشجيع التعاون الصناعي، **جريدة المساء**، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/555، تم الإطلاع عليه يوم 22 أفريل 2018، على الساعة :22:00

[3] اللجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى –بيان مشترك ، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://dz.ambaFrance.org، تم الإطلاع عليه يوم11أفريل 2018، على الساعة 22:00

علاقاتهما السياسية الممتازة. كما أكدا على مواصلة هذه الشراكة لتحقيق التكامل الصناعي والاقتصادي بين البلدين في القطاعين العام والخاص[1].

وعلى هامش هذه اللجنتين أقيم أول مصنع للإنتاج المحلي للسيارات في الجزائر بعلامة رونو RENAULT الفرنسية، والذي دشن بواد تليلات بوهران يوم 10 نوفمبر 2014 بحضور الوزيرين الفرنسيين "لوران فابيوس" وزير الخارجية والتنمية الدولية و "إيمانويل ماكرون" وزير الصناعة والاقتصاد. والمدير العام لرونو "كارلوس غصن" الذين تنقلوا إلى وهران رفقة نظرائهم الجزائريين وهذا المشروع أنجز طبقا لإعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بينها وبين فرنسا، وهذا خير مثال لهذه الشراكة والذي يعد بالفائدة على الجزائر والجزائريين إذ يخلق 350 منصب شغل مباشر وعدد كبير من المناصب غير المباشرة[2].كما يعمل على تقليص فاتورة استيراد السيارات بفضل استراتيجية رونو الجزائر التي تضاعف في الإنتاج الذي سيصل إلى 100 ألف سيارة سنة 2022 هذا وقد أكد هشام ناصر المدير التجاري لعلامة رونو الفرنسية بالجزائر أن 90 ألف سيارة بيعت خلال سنة 2017 وهي حصيلة مرشحة للارتفاع[3]. إذن هذا المشروع يعد انجازا كبيرا بين البلدين. والذي يخلق التسريع من وتيرة النمو الاقتصادي.

كما عبّر عنه الوزير الأول الفرنسي "مانويل فالس" بقوله: «وأنا في الطريق إلى الأوراسي صادفت العديد من سيارات سامبول المصنعة في الجزائر وهذا فخر للبلدين». وكما أكد أن التنمية الاقتصادية توجد في صميم مهمته وأن بلاده تبقى الشريك الاقتصادي الأول للجزائر[4].

إضافة إلى ذلك وفي مجال البنى التحتية و اللوجستية، فقد أشاد الطرفان بإقامة نادي البنى التحتية بين المنشآت الجزائرية والفرنسية خاصة في المنشآت الكبرى والنقل عبر السكك الحديدة والنقل البحري[5].

---

[1] البيان المشترك للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الفرنسية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.ennaharonline.com، تم الإطلاع عليه يوم 17 أفريل 2017 على الساعة 23:00

[2] فابيوس لوران، "عمل طموح وصداقة"، **الرسالة الاخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر**، عدد8، خريف 2014، ص 2

[3] منتدى رؤساء المؤسسات/FCE، معرض الصحافة، الجزائر–فرنسا، الأحد 10 ديسمبر 2017، ص 14، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.FCE.dz/wp.content/uploads/2017/12/revuepsf

[4] منتدى رؤساء المؤسسات/FCE، معرض الصحافة، الجزائر–فرنسا، الاثنين 11 أفريل 2016، ص 9، ص 14. نقلا عن الموقعالإلكتروني:www.Fce.dz/wp.content/upluads/2016/04/revue

[5] وثيقة البيان المشترك للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الفرنسية، نفس المرجع السابق

وفي مجال الزراعة والصناعة الغذائية وتربية الحيوانات أشاد الطرفان بإقامة شراكات تعاون في فرعي لحوم البقر والبذور وتحسين قطاع الحليب[1]. وكذا إنتاج الأسمدة الفوسفاتية بالشراكة مع مجمع أسمدال والمجمع الفرنسي رويي كذلك إنشاء مصنع للإنتاج الصناعي والتوضيب والتسويق بالجزائر والخارج[2] بين المجمع "ليسيور" "للمايونيز" ومجمع "جادي"[3]. كذلك هناك اتفاق مشروع مصنع لإنتاج المربى بين "بيفروي" الجزائر و"بيوجو" فرنسا[4].

إلى جانب هذا القطاع هناك تعاون في قطاع السياحة خاصة في مجال التكوين ووضع المعايير لتحسين جودة البيئة والذي أكده "سليم عياش" رئيس اللجنة الوطنية للخدمات السياحية بالجزائر أن فرنسا تستثمر لترقية مختلف أنواع هذه الخدمات للنهوض بالاقتصاد الوطني[5].

أما التعاون في مجال الطاقة التزم الطرفان بتطويره خاصة في مجال الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية والطاقات المتجددة حيث تم اتفاق لصناعة المولدات الكهربائية بين مجمعي "إليك" الجزائر و"شنايدر إليكتريك"[6]. إليكتريك"[6].

كذلك في مجال التعاون الطبي هناك اتفاقات شراكة بين البلدين لتطوير الصناعات الصحية في الجزائر. خصوصا بين شركات مختلطة وذلك حسب قاعدة 51/49 المسيرة للاستثمار في الجزائر. مثلا هناك اتفاق بين المجمع الصيدلي الفرنسي "سانوفي أفنتيس" مع مديرية أملاك الدولة لإقامة مصنع لإنتاج الأدوية بسيدي عبد الله. كذلك هناك اتفاق آخر بين ميداسيس فرنسا وميداسيس الجزائر لإنجاز مشروع صناعة الحلول الطبية بما فيها الصور الطبية وخيوط الجراحة[7].

---

[1] ستيفان لوفول، "شراكة رائعة"، **الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 2

[2] منتدى رؤساء المؤسسات/FCE، معرض الصحافة، الإثنين 11 أفريل 2016، نفس المرجع السابق، ص 14

[3] الجزائر–فرنسا التوقيع على 15 اتفاقشراكة و 9 اتفاقات تعاون في مختلف القطاعات، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.radioalgerie.dz/news/ur/article/2016-04-10 تم الإطلاع عليه يوم 18 أفريل 2018 على الساعة: 20:45

[4] الاستثمارات والشراكة، **نشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الصناعية بالوطن العربي**، الجزائر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، رقم 18، 2013/01/5، ص 3

[5] منتدى رؤساء المؤسسات/FCE، الأحد 10 ديسمبر 2017، نفس المرجع السابق، ص 5

[6] الجزائر– فرنسا: التوقيع على 10 اتفاقيات تعاون في العديد من المجالات، نقلا عن الموقع الإلكتروني:www.eco.algeria.com/content، تم الإطلاع عليه يوم 25 أفريل 2018 على الساعة: 10:30

[7] نشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الصناعية بالوطن العربي، نفس المرجع السابق، ص 3

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي والأمني

تميزت علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية بالاستمرار نظرا لتدارك الطرفين لأهمية هذا التعاون، فقد حرص كلا البلدين على دعم هذا التعاون والتي تتأثر بالتغيرات الدولية في مختلف المجالات.

ففي المجال السياسي أحرز التعاون تقدم واضح خاصة في التعاون البرلماني بين البلدين أين شهد تعاون متكافئ بين البلدين خاصة بعد زيارة هولاند التي قادته إلى الجزائر في 2012. هذا ما أكده رئيس المجلس الشعبي الوطني السابق العربي ولد خليفة أن التعاون البرلماني بين البلدين جيد ويعكس جودة العلاقات القائمة بين البلدين[1]. هذا وقد تم عقد أول دورة لمنتدى التعاون البرلماني في ديسمبر 2016 بباريس بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ والذي يعتبر اللقاء الأول في تاريخ البلدين والذي توصل فيه الطرفين عبد القادر بن صالح ونظيره "جيرار لارشير" ارادتهما في تطوير الدبلوماسية البرلمانية إلى أرقى مستوى. كما تطرقا إلى العديد من المسائل التي تخص البلدين على غرار التهديدات الأمنية الجديدة والاقتصاد[2].

كما أكدا أن هذه الديبلوماسية البرلمانية تعد من الآن فصاعدا "جزء لا يتجزأ من العلاقات الثنائية" وقررا بتعزيز التعاون المؤسساتي بين الهيئتين وإقامة علاقات متينة[3].

هذا ما أكدته أيضا رئيسة لجنة الشؤون الخارجية بالجمعية الفرنسية اليزا بيت غيغو. كذلك جدد البلدان على مواصلة تعاونهما ولتوطيد العلاقات بينهما قاما بإنشاء اللجنة البرلمانية الكبرى الجزائرية الفرنسية والتي تتكون من فرعين جزائري وفرنسي يضم كل منهما ثمانية أعضاء ودوراتها تعقد بالتناوب، والتي وقعت من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني عبد العزيز زياري ورئيسة الجمعية الوطنية "برنارد اوكوبير" ومن بين أهدافها دعم الحوار

---

[1] التعاون البرلماني بين الجزائر وفرنسا "جيد"، وكالة الأنباء الجزائرية، نشر في يوم 2017/02/08، نقلا عن الموقع الالكتروني:http://www.djazairess.com/aps1439673تم الاطلاع عليه يوم3 ماي 2018 على الساعة: 10:00

[2] الدورة الأولى لمنتدى التعاون البرلماني بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016.07.19، تم الاطلاع عليه يوم 3 ماي 2018 على الساعة: 11:00

[3] مجلس الأمة ونظيره الفرنسي يصادقان على خارطة طريق لتعزيز العلاقات، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.majliselouma.dz/index.php/ar2016-07-19-12-5551، تم الاطلاع عليه يوم 2 ماي 2018 على الساعة: 23:00

السياسي، ودعم التبادلات بين أجهزتي المجلس ومتابعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة في تطوير التعاون اللامركزي[1].

وأثناء عقد الدورة الأولى لهذه اللجنة يوم 10 مارس 2013 بحضور "كلود بارتولون" رئيس الجمعية الوطنية مع نظيره العربي ولد خليفة، بحيث نتج عن هذه الدورة التركيز على نقطتين أساسيتين: أهمية البعد الإنساني في تعزيز علاقات التعاون علما أن الجالية الجزائرية في فرنسا أو الجالية الفرنسية في الجزائر تساهمان في تشجيع التقارب بين هذه الشعوب الثانية حول الاستثمار والشراكة في الجزائر علما أن العنصر الاقتصادي هام فبفضله تستمر علاقات التعاون[2].

كذلك أثناء استقبال رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد السعيد بوحجة في 18 أكتوبر الماضي سفير جمهورية فرنسا في الجزائر "Xavier DRIENCOURT" تمحور اللقاء حول تعزيز العلاقات البرلمانية بوجود هذه اللجنة التي تدعم التبادلات بين أجهزتي المجلسين[3].

كذلك فيما يخص التعاون في الجماعات المحلية الذي يندرج ضمن التعاون اللامركزي بين الهيئات المحلية للبلدين، حيث بدأ يشهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وذلك من خلال الزيارات المكثفة لوزراء الداخلية من وإلى كل بلد.

حيث استعرض السيد نور الدين بدوي خلال أشغال الدورة الثالثة للقاءات الجزائرية الفرنسية أن هذا التعاون عرف استمرار خاصة بعدما كانت العلاقات مقتصرة على التوأمة أي هيئة محلية مع هيئة محلية أخرى لكن مع مرور الوقت ارتقى إلى أن وصل إلى قيام مشاريع بين هيئات الطرفين في مختلف المجالات. حيث نجد الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين تضاعفت مثلا نجد في سنة 1989 ابرمت فقط 7 اتفاقيات وفي سنة 1999 شهدت قفزة نوعية بـ 13 اتفاقية. وهذا دليل على صرامة الطرفين على هذا التعاون. فهذا ما أكده وزير الداخلية الفرنسي "جون

---

[1] فتيحة بوسعادة، "ميلاد اللجنة البرلمانية الكبرى الجزائر–فرنسا"، نشر في **آخر ساعة** يوم 29 ماي 2009، نقلا عن الموقع الالكتروني:https://www.djazairess.com/akhersaa/18907،تم الاطلاع عليه يوم 06 ماي 2018 على الساعة: 11:30

[2] بارتولون كلود، "من أجل اللجنة البرلمانية الكبرى"، **نشرية سفارة فرنسا في الجزائر**، العدد 2، ربيع 2013، ص 4

[3] الجزائر–فرنسا: تفعيل العلاقات بين البلدين في إطار اللجنة البرلمانية الكبرى، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.apu.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/3996-2017، تم الاطلاع عليه يوم 3 ماي 2018 على الساعة: 11:30

ميشال بايلي" بقوله "فرنسا و الجزائر على موعد مع ثقة دائمة التجدد وإرادة نشطة للمضي قدما سويا"[1] ونبقى في هذا القطاع حيث شهدت العديد من المدن الجزائرية اتفاقيات تعاون لا مركزي مع نظيرتها الفرنسية في عدة مجالات: كالصحة، الشباب، التكوين المهني، وحتى في نوعية التسيير في الأجهزة الأمنية المختلفة نظرا لتشابه التسيير بينهما. كذلك في محاربة الجريمة الالكترونية عبر الطرفان عن قيامهما بمجهودات للقضاء على هذه الجرائم علما أن هناك العديد من المنظمات الإجرامية التي تعمل عبر الانترنيت والتجنيد الإرهابي عن طريق الانترنيت[2].

وأما في مجال التعاون الأمني: تطرق الطرفان إلى التعاون في التحديات الكبرى التي يواجهها العالم حاليا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والهجرة. علما أن البلدين يتقاسمان نفس وجهات النظر لهذه التحديات. وحول إمكانية إرساء السلم والأمن في منطقة المتوسط.

ومن المعروف أن الجزائر عاشت تجربة دموية خلال منتصف التسعينيات بظهور الإرهاب. ومنذ ذلك الحين والجزائر تسعى لمحاربته إلى جانب الدول الأخرى وعلى رأسها فرنسا التي أصبحت الشريك الأول للجزائر[3] واستمر هذا التعاون بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الذي غير موازين النظام الدولي خاصة مع ظهور التنظيمات الإرهابية على غرار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مرورا عبر منطقة الساحل. كذلك ما زاد من تنامي بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم على غرار القريبة من الأراضي الفرنسية وعلى رأسها الهجمات الإرهابية في مدريد 2004 ولندن 2005[4]. ما زاد من تخوف فرنسا من وصول الهجمات إلى أراضيها وهذا ما حدث فعلا في السنوات الأخيرة على غرار الهجمات الانتحارية في جانفي 2015 وهجمات نوفمبر من نفس السنة والتي خلفت عدة قتلى، ومن هنا جاءت آليات توسيع جديدة لمكافحة الإرهاب مما جعل فرنسا تتخذ إجراءات لذلك. وفيما يخص جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب، فرنسا تشيد بالجهود التي تبذلها الجزائر في مكافحتها للإرهاب والذي لا يمكن مقاومته إلاّ بالتعاون الوثيق بينهما، لذلك قرر البلدان العمل سويا وتكثيف جهودهما في هذا المجال.

---

[1] وزير الداخلية والجماعات المحلية يؤكد أن التعاون اللامركزي الجزائري–الفرنسي "بدأ يشهد تكاثفا تدريجيا"، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80،تم الاطلاع عليه يوم 6 ماي 2018 على الساعة: 14:00

[2] اتفاق جزائري –فرنسي على تعزيز التعاون الأمني، نقلا عن الموقع الالكتروني:https://alarab.co.uk، تم الاطلاع عليه يوم 6 ماي 2018 على الساعة: 20:00

3 – جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرق 2002–2010**، مذكرة مقدمة لنسي شهادة الماجستير في العلوم السياسية، دراسات متوسطية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010–2011. ص 155

4 – لطفي باجوية، نفس المرجع السابق، ص، 45

هذا وبالإضافة إلى شأن منطقة الساحل وليبيا، تعتبر الجزائر شريكا أساسيا لها خاصة وأن فرنسا ترى في الجزائر أنها قامت بمجهودات هامة من أجل ارساء السلم والمصالحة في ليبيا ومالي، لذلك أرادات أن تعمل معها من أجل إرساء الاستقرار في المنطقة. فعلى هامش هذا تم التوقيع باتفاق السلم والمصالحة في مالي في الجزائر يوم 23 جوان 2015 من قبل ممثل تنسيقية حركات الأزواد سيدي ابراهيم ولد سيداتي ووزير الشؤون الخارجية آنذاك رمطان لعمامرة بحضور الرئيس المالي ابراهيم أبو بكر كايتا وأعضاء من الحكومة المالية.

هذا وقد سجلت فرنسا ارتياحها بهذا الاتفاق الذي رحبت به بشأن الأزمة بحيث عبر عن هذا وزير الدفاع الفرنسي بقوله: "فرنسا كسبت الحرب في مطلع 2013 وما نحن نحقق السلم"[1].

المطلب الثالث: التعاون في المجال الثقافي والعلمي

تمثل فرنسا قطب هام في التعاون مع الجزائر إذ أحرزت ديناميكية في هذا المجال وهذا بفضل الانفتاح العالمي الذي زادمن حجم الطلب على العلم، كما تسعى فرنسا إلى تعزيز هذا التعاون الثنائي وهذا في المجال الثقافي والعلمي.

ففي المجال الثقافي هناك اتفاقيات لمنح تسهيلات لإنشاء مراكز ثقافية فرنسية في الجزائر وكذا مراكز ثقافية جزائرية بفرنسا[2].

وأثناء معرض الجزائر الدولي للكتاب أي في الطبعة 19 من عام 2014 كانت هناك مشاركة فرنسية قوية وذلك بتقديم قصة الخيال الصغيرة باللغة الفرنسية، كذلك شهد شهر سبتمبر من 23 إلى 27 من نفس السنة مهرجان الجزائر الدولي للشريط المرسوم أين كانت فرنسا ضيف شرف بعدة رسامين للأشرطة المرسومة كما تم مكافأة ثلاثة منهم ما يدل أن المنظمون يريدون التعاون وجلب أكثر للثقافة الفرنسية لأن من المعروف أن التاريخ بين الجزائر وفرنسا لا زال يحمل عدة معاني[3].

وفي السنة الموالية وخلال زيارة وزيرة الثقافة الفرنسية "فلور بليران" الجزائر في أكتوبر 2015 بمناسبة صالون الجزائر الدولي للكتاب و التي كانت فيها فرنسا ضيف شرف، توج اللقاء بينها وبين عز الدين ميهوبي حول سبل

---

[1] توقيع اتفاق السلم المصالحة بمالي: تواصل ردود الأفعال الدولية المبشرة بدور الجزائر، نقلا عن الموقع الالكتروني: radioalgerie.dz/news/ar/article تم الاطلاع عليه يوم 6 ماي 2018 على الساعة : 23:00

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المادة 7 من الفصل الثاني، السنة 45، العدد 15، 16 مارس 2008

[3] ثقافة/ تعاون، **الرسالة الإخبارية للسفارة فرنسا بالجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 4

التعاون في مجال الثقافة معربة أن يكون هذا التعاون معمق واصفة بأن التراث الجزائري ثري ويجب أن يكون مرمم[1].

وعلى غرار هذا تملك الجزائر مركز ثقافي نشيط في باريس ولفرنسا مركز ثقافي في الجزائر مما يقدم داخل مقره عدة أنشطة ثقافية كالسينما والمؤتمرات وأمام هذه الإرادة المتقاسمة فإن التعاون الثقافي بين البلدين من شأنه أن يعرف كثافة أكبر فمن الجانب الجزائري هناك جهود لإعادة اعتباره. وعن الجانب الفرنسي التشجيع للمضي قدما باعتبار أن الجزائر تمثل مستقبل فرنسا في نظرهم.

وفيما يخص التعاون الجزائري–الفرنسي في المجال العلمي الذي أحرز تقدم واضح وهذا من خلال عدة اتفاقيات مبرمة بين البلدين في زيارة الدولة التي قام بها ماكرون مؤخرا إلى الجزائر في ديسمبر الماضي، تم عقد الدورة 4 للجنة الوزارية المشتركة عالية المستوى في باريس برئاسة وزراء كلا البلدين، وتم فيها عرض عدة اتفاقات في مختلف المجالات وعلى رأسها التعليم العالي والتكوين المهني حيث اتفق الطرفان على اعتماد اتفاقية متعلقة بالبحث في اللغة الفرنسية والتعابير الفرنكوفونية "LAFEF"، وكذلك اتفاقية تتعلق بشبكة المدارس المشتركة وذلك بغية ضمان استمرارية الأعمال[2] وحتى قبل ذلك يحرص البلدان على التعاون في هذا المجال وعلى رأسه تحسين نظام التعليم في الجزائر سواءا تعليم اللغة الفرنسية أو التعليم باللغة الفرنسية وهذا ما نصت عليه المادتين 2 و3 في الفصل الثاني من الجريدة الرسمية، حيث يتفق الطرفان على تعزيز تعاونهما في القطاع التربوي وذلك بتعليم كل من اللغتين في المنظومتين التربويتين أي مبدأ المعاملة بالمثلوذلك بإمكانية منح تسهيلات لذلك[3].

كذلك على المستوى الجامعي هناك ما يعرف بإصلاح الشهادات الجامعية (الإجازة، الماجستير والدكتوراه)، وبالتالي هذا كله تشجيعا لتحسين هذا التعليم، حيث أن هذا التعاون قائم منذ سنة 2000 بإنشاء 5 معاهد فرنسية في الجزائر وفي المدن الكبرى (كالعاصمة، عنابة، وهران، قسنطينة وتلمسان)[4] لكن هناك إشارة إلى أن هناك

---

[1] حمزة يلحي، "تأكيد على إرادة فرنسا في تعزيز التعاون الثقافي مع الجزائر"، **جريدة الفجر**،نقلا عن الموقع الالكتروني:www.alfadjr.com/ar/culture/317759.htmlتم الاطلاع عليه يوم9 ماي 2018، على الساعة:21:00

[2] التوقيع على 11 اتفاقية بين الجزائر وفرنسا بباريس، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.eco-algeria.comtتم الاطلاع عليه يوم 8 ماي 2018 على الساعة: 22:30

[3] المادتين 2 و 3 من الجريدة الرسمية 2008، نفس المرجع السابق

[4] فرنسا والجزائر نقلا عن الموقع الالكتروني:

et moyen orienthttps://www.diplomatie.gov/fr/ar/afrique.du.nord تم الاطلاع عليه يوم 8 ماي 2018 على الساعة :23:00

معاهد قيد الدراسة سيتم انشاؤها في الولايات الأخرى وفيما يخص جنوب الوطن أوضح رئيس البعثة الديبلوماسية الفرنسية بالجزائر بمعهد التكنولوجيا بجامعة قاصدي مرباح «أن حكومتي البلدين قررتا خلال زيارة الرئيس الفرنسي إلى الجزائر وزيارة الوزير الأول أحمد أويحيى إلى فرنسا تطوير النشاطات الثقافية بين البلدين عن طريق الجامعات». لأن كما صرح السفير "كزافييه ديريانكور" أن الجنوب الجزائري يملك مؤهلات خاصة فيما يخص تعليم اللغة الفرنسية، كما أضاف أن هذا المعهد يعد مرة تعاون بين البلدين والذي يضاف إلى 7 معاهد من ضمن 7 جامعات عبر الوطن[1].

ونبقى دائما في هذا المجال حيث أوضح وزير التعليم العالي الأسبق محمد مباركي أن هناك برنامج أساسي للتعاون بين البلدين قائم منذ سنة 2005 ويتمثل في برنامج "طاسيلي هوبر كوريات" والذي يعد من أهم الانجازات من خلال 170 مشروع ممول و 295 أطروحة مقدمة و415 ماستر وماجستير مستكملة و1,25 معهد و817 محاضرة و363 ملتقى منظم[2].

وهناك بعض الأمثلة عن هذه الاتفاقيات المبرمة بين البلدين حيث هناك اتفاقية تعاون بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والوكالة الفرنسية لتقييم البحث والتعليم العالي والتي تهدف إلى تقييم وحدات البحث بالجزائر وفرنسا وتسطير برنامج تبادل وتكوين العمال العلميين والإداريين. كذلك هناك اتفاقية إطار بين الوكالة الوطنية لتقييم نتائج البحث والتطوير التكنولوجي والبنك العمومي للاستثمار الفرنسي والتي تهدف إلى تزويد المؤسستين بإطار ملائم لتعاونهما المستقبلي في مجال مشاريع الابتكار[3].

والظاهر أن هذان البلدان يسيران في خطى موحدة والموضوع تناوله أيضا الفضاء الخارجي أي التعاون بين الوكالتين الفضائيتين للبلدين حيث تم اتفاق منذ سنة 2004 وذلك في 15 نوفمبر بين "أوصديق" مدير وكالة الفضاء الجزائرية والسيد "ديسكاتا" رئيس المركز الوطني لدراسات الفضاء[4]. مما جعل كثافة وثراء العلاقات القائمة بين بلدينا في مجال التعاون يجعلها فريدة من نوعها في العالم.

---

[1] نحو تعزيز التعاون الفرنسي الجزائري في المجال العلمي بجنوب الوطن، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.aps.dz/ar/regions/51001-2017-12-12تم الاطلاع عليه يوم 9 ماي 2018 على الساعة: 20:30.

[2] "الندوة الجزائرية الفرنسية الثالثة للتعليم العالي والبحث العلمي"، **منير الجامعة**، العدد 136، مارس 2014، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 11

[4] اتفاق حول استخدام الفضاء الخارجي، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://dz.ambafrance.org تم الاطلاع عليه يوم 9 ماي 2018 على الساعة: 23:00

إستنتاجات الفصل:

بعد نهاية هذا الفصل، يمكن أن نستخلص أنّ فرنسا تهتم بدرجة بليغة بالجزائر، و التي كانت مستعمرتها سابقا، بدوافع شتى تختفي وراء أطماعها، من أبرزها الدافع الجغرافي و الدافع الإقتصادي خاصة، فضلا عن ما تتمتع به الجزائر من ثروات باطنية و ظاهرية.

بحكم التاريخ، فإنّ العلاقات الجزائرية_الفرنسية موجودة منذ الأزل، من خلال الإمتيازات التي كانت فرنسا تحظى بها في أرض الوطن، لكن سرعان ما تغير الأمر بعد إستقلال الجزائر من فرنسا خاصة في الفترة البومدييينية، أين شهدت هذه الفترة (1978/1965) نوع من الإنسلاخ في العلاقات التي تجمع بين البلدين، و القضاء على مسألة احتكار النفط، بعدما كانت الشركات الفرنسية تستولي كل الإستيلاء على المنابع النفطية قبل الثورة، ما أحدث نوع من التوترات. و كل فترة حكم في الجزائر يغلبها طابع ما حسب شخصية الرئيس.

و في فترة 1999 و تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم، قد تغيرت الأوضاع مما شهدنا في الفترات السابقة بعد الإستقلال، إذ توجهت الجزائر إلى إتخاذ سياسة الإنعاش على فترات متتالية إلى الآن، بخصوص إقتصاد الوطن و العمل على تنمية القطاع الإقتصادي الذي هو بمثابة عصب شرياني لكل دولة و دليل وجودها، ناهيك عن القطاعات الأخرى، ما جعل فرنسا تتحرك نحوها لإغتنام الفرصة و قيام عدّة إتفاقيات ثنائية و زيارات من أعلى مستوى من كلا البلدين. و ذلك لإقامة علاقات ثنائية أساسها التعاون، وذلك في مختلف المجالات.

الفصل الثاني

واقع التعاون الإقتصادي

الجزائري الفرنسي

2017/2000

تقديم:

منذ اعتناق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، تسارعت كلا الدولتين الجزائر و فرنسا تعزيز علاقتهما الاقتصادية وذلك بإبرام العديد من الاتفاقيات التي من شأنها تقوية هذه العلاقة المتينة المبنية على المصالح التي تخدم كلا البلدين.

وعليه، فإن فرنسا أرادت أن تبقي على هذه العلاقات باحتلالها المركز الأول في مجال الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وذلك خارج قطاع المحروقات، إذ نجد عدد كبير من مشاريعها في هذا القطاع.

كذلك اعتمدت هذه العلاقات على المبادلات التجارية بينهما، التي تعكس النوعية العالية للتبادل بالنظر إلى حجم المعاملات الخارجية بينهما.

إذن، فنوعية هذه العلاقات دعمت أكثر بمجالات التعاون الاقتصادي المختلفة بينهما. لأن هذه العلاقات تظهر بوضوح من خلال هذه العلاقات التعاونية التي من شأنها أن تنفتح على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية

تبرر العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بأنها محور اهتمام لكلا البلدين، حيث عرفت تغيرات و تطورات طيلة فترة حكم الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** إلى يومنا هذا والتي أبدى فيها الرئيس منذ 1999 رغبة في الانفتاح على الخارج و السعي لترقية التعاون مع العديد من الدول خاصة فرنسا.

المطلب الأول: واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية

1- العلاقات الاقتصادية في فترة حكم جاك شيراك (2000-2007):

بعد الزيارة التاريخية للرئيس **جاك شيراك** للجزائر في مارس 2003، و التي تعتبر أول زيارة لرئيس دولة فرنسي للجزائر بعد استقلالها والتي جسدت بناء علاقات جديدة باعتبارها شريك اقتصادي مهم. قاما بإعادة بناء العلاقات الثنائية بالإمضاء على ملف سمي " بورقة الطريق" و الذي ينص في مضمونه على المبادلات الاقتصادية تكون متساوية في الطموحات و أن تساهم في التطور وذلك من خلال:

- تشجيع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر.

- مساعدة المؤسسات في الإصلاحات.

- تعبئة أدوات التمويل المخصصة للمشاريع المبرمجة في الجزائر، بالإضافة إلى المساعدة الفرنسية لتعبئة التمويل من قبل المؤسسات التمويلية الدولية.

- نقل التكنولوجيا و المعرفة من المؤسسات الفرنسية و بالأخص في مجال الطاقة، الماء، السكن، وتكنولوجيا جديدة في مجال الاتصال في اطار تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية المثالية، فتعتبر من المتعاملين التجاريين مع فرنسا كونها من المستعمرات السابقة. [1]

وقبل مجيء **جاك شيراك** إلى الجزائر كانت هناك بعض الاتفاقيات المبرمة بين البلدين منها:

[1] حورية ساعو، **العلاقات الفرنسية الجزائرية دراسة مقارنة بين فترة حكم جاك شيراك ونيكولا ساركوزي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أور ومتوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف، السنة الجامعية 2017-2018. ص189

- وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 02-60 ممضي في 05 فيفري 2002 يتضمن التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة فرنسا[1] كذلك هناك مرسوم رئاسي آخر رقم 02-396 ممضي في 25 نوفمبر 2002 يتضمن الموافقة على عقد البحث عن المحروقات وتقديرها و استغلالها في المساحة المسماة " **توات**" (الكتلتان: 352 و 353) المبرم بمدينة الجزائر في 10 يوليو سنة 2002 بين الشركة الوطنية " سوناطراك" وشركة "غاز دوفرانس أكسبلور أسيون ألجيريا بف" [2]

وفي 17 ديسمبر 2002 تم التوقيع على اتفاق جزائري فرنسي في الجزائر تم بموجبه تمويل مبلغ 61 مليون أورو من الديون الجزائرية تجاه فرنسا وبتخفيض قدره 44 بالمائة و بالعملة الوطنية إلى استثمارات فرنسية مباشرة في الجزائر [3].

كذلك في 02 مارس 2003 ترتب عن اعلان الجزائر عن الشراكة الاستثنائية لبناء شراكة بين البلدين في جميع المجالات، كما تتمثل هذه الشراكة نموذج للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولية ككل[4].

كما أشار نص الإعلان على أن تساهم التبادلات الاقتصادية في ازدهار وتطوير شراكة اقتصادية مفيدة للطرفين، حيث تقوم على دعم الاستثمار الفرنسي في الجزائر ودعم الإصلاحات الاقتصادية. فمنذ زيارة جاك شيراك أصبحت العلاقات في تحسن، حيث شكلت التجارة الخارجية في السداسي الأول من سنة 2003 3 ملايير و 286 مليون أورو مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2002.

---

[1] جريدة رسمية رقم 20 مؤرخة في 12 فيفري 2002.

[2] جريدة رسمية رقم 77 مؤرخة في 26 نوفمبر 2002

[3] حورية ساعو، المرجع السابق، ص 246

[4] عبد المجيد بوزيدي، " ماذا تريد فرنسا بالجزائر... التجارة أم الشراكة" **جريدة الفجر**، 2010/11/26، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.djazaires.com/alfadjr/167035 ، تم الاطلاع عليه يوم 2018/07/30على الساعة 12:25.

إذن فرنسا أصبحت المزود الأول للجزائر [1]، كما اتفق الرئيسان على وضع علاقة قوية وتحاول فرنسا اقامة تعاون نموذجي يقوم على المصالح المشتركة فوقعه الرئيسان في 02 مارس 2003 الذي يهدف إلى وضع ملامح لعصر جديد وضمان استدامة هذه الشراكة.[2]

وفي سنة 2004 حسب المرسوم الرئاسي رقم 04-436 الممضي في 29 ديسمبر 2004 يتضمن التصديق على اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بالنقل الدولي على الطرق والعبور للمسافرين والبضائع الموقع بباريس في27 يناير 2004.[3]

وفي السنة الموالية أي بعد عام من هذا الاتفاق وقع الطرفان مذكرة تفاهم لتطوير الشراكة ودعم النمو والذي قدر غلافه المالي بـ: 2 مليار أورو وذلك للدعم والمساعدة لتشجيع المؤسسات الفرنسية للاستثمار في الجزائر.

وضعت فرنسا مجموعه 287.8 مليون أورو تحت تصرف الحكومة الجزائرية في اطار القروض التي يمنحها نادي باريس، كما أقرضت الوكالة الفرنسية للتنمية 55 مليون أورو لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفتح غلاف مالي إضافي مقداره مليار أورو لضمان و تأمين القروض الجزائرية لتمويل قطاعات النقل، الاتصال، الطاقة، التجهيز الصناعي[4]

وهذا كله من أجل أن يزيل ويقضي على كل أسباب الفتور التي طبعت العلاقات بين البلدين، باعتبار أن الجزائر حليف استراتيجي مهما لفرنسا على غرار القرب الجغرافي والمصالح المشتركة، إذن فرنسا في هذه الفترة ظلت حسب احصائيات الديون الوطني للإحصاء تحتل المركز الأول في قائمة موني الجزائر وهذا دليل على مدى ارتباط الجزائر بأسواق فرنسا والاعتماد عليها في جلب المنتوجات.

---

[1] Nicola Forissier, président du centre français du commerce extérieur, « l'Algérie le champ des Coopérations »,09 octobre2003, p03

[2] Bernard Stasi, président de lassociation France Algérie, conférence présenté au colloque sur le Thème « L'Algérie, le champ des coopérations », 09 octobre 2003, p19

[3] جريدة رسمية رقم 15 مؤرخة في 27 فيفري 2005

[4] جيلالي بشلاغم، نفس المرجع السابق، ص 180

2- العلاقات الاقتصادية في فترة حكم نيكولا ساركوزي (2007- 2012):

بعد رحيل جاك شيراك ووصول **نيكولا ساركوزي** للإليزيه عرفت العلاقات الفرنسية الجزائرية نوعا من المد والجزر ولم تتسم بالهدوء رغم زيارة ساركوزي للجزائر في 2007 لعدة من الأسباب، إلا أن الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** لم يؤدي خرجة مماثلة لباريس

حيث ألغى زيارة له كانت مبرمجة في 2009 لعدة من الأسباب منها:

إعادة احياء ملف رهبان تبحرين باتهامات مغرضة لمؤسسة الجيش، و التجاذب فيما يسميه الفرنسيون بمسألة الذاكرة ، مكتفيا بالمشاركة في بعض القمم والمنتديات الفرنكوفونية بباريس. [1]

لكن رغم هذه الخلافات إلا أن هذه الزيارة ساهمت في دوام هذه العلاقات حيث في 04 ديسمبر 2007 وقعت الجزائر وفرنسا العديد من الاتفاقيات لإصلاح العلاقات الثنائية، ومن بين هذه الاتفاقيات:

- توقيع عقد للشراكة بين الجزائر وفرنسا يتضمن ثلاث محاور أساسية منها:

✓ التعاون الجزائري – الفرنسي في كل المجالات لمدة عشرة سنوات مع وضع مخطط عمل لمدة 5 سنوات.

✓ التعاون في المجال النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

✓ اتفاق إطار للإنتاج والتعاون السينمائي. إلى جانبه هناك أربع اتفاقيات للتعاون حيث شمل الاتفاق الأول بروتوكولا لتوسيع العقود الغازية على المدى الطويل بين الشركتين الجزائرية " سوناطراك" والفرنسية "غاز دوفراس". أما الثاني فيتعلق بإقامة مجمع للبتروكيماويات في أرزيو غرب الجزائر بمشاركة "سوناطراك" و"توتال".

أما الثالث يخص إقامة محطة كهرباء بتارقة غرب الجزائر بين "سونلغاز" و"ألستوم".

أما الاتفاق الأخير فيتعلق باستغلال وصيانة ميترو العاصمة الجزائر بين مؤسستي ميترو باريس وميترو الجزائر.[2]

لتليه زيارة الوزير الأول **فرانسوا فيون** في 21 جويلة 2008 و التي بدورها توجت بالتوقيع العديد من اتفاقيات

[1] رشيد حمادو، " ثلاثة رؤساء فرنسيين يزودون الجزائر في عهد بوتفليقة"، نشر في **جريدة الفجر**، يوم 2012/12/18، نقلا عن تم الاطلاع عليه يوم 2018/08/15 .09:00 الموقع الالكتروني: https://www.djazairess.com/alfadjr/233179

[2] اتفاقيات تعاون اقتصادية بين الجزائر وفرنسا، **جريدة الوسط**، العدد 1916، الأربعاء 5 ديسمبر 2007

التعاون، كما قال الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة: " بين الجزائر وفرنسا علاقات محكوم عليها أن يكون لها مستقبل مشترك"** [1] وفي هذا الصدد قال **نيكولا ساركوزي** في خطابه عشية زيارته للجزائر: " **لطالما كانتا الجزائر وفرنسا شريكتين استراتيجيتين في المجال الاقتصادي في القارة الإفريقية، فالجزائر هي الزبون الأول لفرنسا وهي المزود الأول للجزائر بحصة سوقية تبلغ 20 بالمائة تقريبا، وفي مجال الطاقة الجزائر هي ثالث مزود للغاز لدينا مع 16 بالمائة من امداداتنا"** [2]

وتواصلت عملية انشاء شراكة مميزة بين البلدين من خلال ابرام عدد من اتفاقيات التعاون الثنائية في مجال الطاقة النووية السلمية وفي مجال الدفاع الذين ابرما في عام 2008 [3]

إضافة الى هذا اعلنت شركة توتال أنها تستثمر 1,6 مليار دولار في مصنع للبتروكيماويات، كما وقعت شركة "ألستوم "الهندسية اتفاقا تزيد قيمته على 1,3 مليار يورو (1,92 مليار دولار) لبناء محطة كهرباء تعمل بالغاز. ووقعت شركة النقل العام في باريس اتفاقا لتشغيل وصيانة خط جديد لقطارات الأنفاق في العاصمة الجزائرية، كما وقعت فرنسا أيضا اتفاقية تعاون لمنح الجزائر اتفاق تعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية. و هو أول اتفاق بين فرنسا ودولة عربية. [4]

لكن سرعان ما تطورت الأحداث إذ شهدت سنوات 2008 حتى 2010 أزمة حادة بين البلدين وشهدت العلاقات الاقتصادية جمودا وهذا بعدما تم إلقاء القبض على محمد زيان حساني في تهمة اشتباه في جريمة قتل 1987، كذلك عزم البرلمان الجزائري على إصدار قانون تجريم الاستعمار ومن جهة أخرى تم إعادة فتح قضية إغتيال الرهبان في تبحرين وإتهم الجيش الجزائري أمام محكمة فرنسية يوم 25 جويلية 2009 بأنه ارتكب خطأ بقتل

---

[1] حورية ساعو، نفس المرجع السابق، ص 233

[2] Le discours de Nicolas Sarkozy a Alger, 03-12-2007, https://www.afrik.com , consulté le: 27/08/2018 a 15:00

[3] Signature d'un accord de partenariat sur le nucléaire, https://www.lemond.fr/afrique/article/2007/01/03, consulté le : 16/08/2018 a 10:00

[4] عقدة التاريخ، "تسمم العلاقات الجزائرية الفرنسية والمغربية-اسبانية"، تم الاطلاع نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.swissinfo.ch/ar/6272454 تم الاطلاع عليه يوم: 2018/08/08 على الساعة: 23:55

الرهبان السبعة، وبذلك تم تبرئة الجماعة الإسلامية المسلحة التي ادعت الاغتيال. [1]

إلى جانب هذا انخفاض في حجم المبادلات التجارية حين عرفت واردات الجزائر من فرنسا انخفاضا وصل إلى

16 بالمائة سنة 2009، بعدما كانت 24 بالمائة سنة 1999، كما انخفضت الصادرات الجزائرية إلى فرنسا بـ: 11 بالمائة سنة 2009، بعدما كانت 15 بالمائة سنة 2000، هذا ولتعود العلاقات منتعشة بعد 2010 بتوالي الزيارات الرسمية وغير الرسمية للمسؤولين الفرنسيين إلى الجزائر لإعادة الدفئ لهذه العلاقات. لاسيما زيارة **جان بيار رافاران** الذي كلفه الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** بحل الملفات الاقتصادية العالقة مع الجزائر. [2]

فرغم هذه التوترات إلا أن هذه العلاقات مرشحة للتطور بحكم العلاقات التاريخية التي تحكم البلدين و الاعتماد المتبادل، أين أصبحت فرنسا والجزائر وجهان لعملة واحدة.

3- العلاقات الاقتصادية في فترة حكم فرانسوا هولاند (2012-2017):

منذ وصول فرانسوا هولاند إلى قصر الاليزيه سنة 2012 شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورا ملحوظا على خلاف سالفه ساركوزي، إذ أراد هولاند أن يبحث عن سبل لتعزيز ديناميكية العلاقات بينهما في العديد من المجالات. وقد يبرز هذا في زيارة الدولة التي قام بها إلى الجزائر في ديسمبر 2012، وما تميزت به هذه الزيارة هو إعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون الموقع بين رئيسا البلدين في 19 ديسمبر 2012، والذي يعطي دفعا جديدا للعلاقات الثنائية. والهدف من هذا الإعلان هو تشجيع إعادة بعث متوازن لمبادلاتهما، وتشجيع تطوير الاستثمارات بين مؤسساتهما وانشاء مناصب شغل على تراب كل من الطرفين كما يتم احداث لجنة مختلطة لمتابعة العلاقة الاقتصادية الثنائية، خاضعة لسلطة الوزراء المعينين لهذا الغرض وتقدم بشكل منتظم تقريرا للحكومتين حول حالة هذه العلاقة. [3]

بعد هذا الإعلان تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، التي من شأنها أن تحافظ على دوام هذه العلاقات و السير قدما، ومن بينها:

---

[1] حورية ساعو، المرجع السابق، ص 234

[2] جيلالي بشلاغم، نفس المرجع السابق، ص ص. 180،182

[3] من اعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون، المرجع السابق، ص6

التوقيع على مذكرة تعاون في المجال المالي، التوقيع على وثيقة إطار للشراكة للفترة الممتدة بين 2013- 2017، كذلك هناك اتفاقات انشاء شركات مختلطة على غرار إنجاز مصنع للسيارات "رونو بواد تليلات" بوهران، كذلك في مجال الصناعة الصيدلانية، إنشاء مصنع لإنتاج الأدوية باستثمار يقدر بـ: 70 مليون يورو والذي ستصل طاقته الإنتاجية 100 مليون علبة في السنة من الأدوية الجافة و السائلة. [1]

فمنذ هذه الزيارة أضفت الحركية زخما جديدا على التعاون الاقتصادي حيث هناك إجتماعات حكومية بين فرنسا والجزائر، منها اللجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى واللجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية وذلك على عدة مشاريع التي من شأنها أن تتصدر الجزائر قائمة الشركاء التجاريين و هذا باحتلالها المرتبة الثالثة في قائمة أسواق الصادرات الفرنسية خارج بلدان منظمة التعاون والتنمية، وذلك بعد الصين وروسيا.

وفي عام 2017 ظلت فرنسا ثاني أهم شريك للجزائر إذ بلغت قيمة الصادرات 4,98 مليار أورو ومثلت 9,4 بالمائة من حصة السوق بعد الصين (18,1 %) وأمام إيطاليا (8,2 %) وألمانيا (7%).[2]

في سنة 2013 قام الطرفان الجزائري والفرنسي في الجزائر برئاسة الوزير الأول السابق عبد المالك سلال ونظيره الفرنسي "جون مارك أيرولت"، بالتوقيع على عدة اتفاقيات منها اتفاقية الشراكة حول المساعدة التقنية في مجالات: النقل، كذلك انشاء وكالة جزائرية فرنسية للتطوير العمراني والإقليمي، كذلك اتفاق انشاء مركز امتياز في التكوين المهني في مجال الكهرباء، كما اتفقا على متابعة الجهود الضرورية بهدف تثمين بعد الشراكة في العلاقات الاقتصادية الثنائية والارتقاء بتطوير وتنويع الاقتصاد الجزائري. [3]

هذا وقد أكد وزير الشؤون الخارجية السابق رمطان لعمامرة أن الشراكة بين البلدين متميزة، داعيا إلى مواصلتها، من جهة أكد نظيره الفرنسي" لوران فابيوس" أن التعاون بين البلدين يسير في الاتجاه الصحيح بفضل العمل الذي

---

[1] أنيس نواري، "البلدان يتفقان على خارطة طريق لمستقبل علاقاتها"، نشر **في النصر**، يوم 21.12.2012، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.djazairess.com/anasr/44245 تم الاطلاع عليه يوم2018/08/28 على الساعة: 00:05

[2] https://www.diplomatie.gov.fr تم الاطلاع عليه يوم:29 أوت 2018 على الساعة:10:00.

[3] اللجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى، بيان مشترك، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://dz.ambafrance.org/ تم الاطلاع عليه يوم 29 أوت 2018،على الساعة:14:30.

يتم من الجانبين و الإرادة المشتركة لرئيسي البلدين، مضيفا أن فرنسا والجزائر قد بلغتا درجة « التقدير والثقة » .[1]

إلى جانبه أكد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات على حداد، أن التعاون الاقتصادي بين البلدين يسمح بتحديد نوع

الشراكة داعيا إلى تجسيد إرادة التعاون الاقتصادي بين البلدين الذي يتميز بالتحسن مشيرا إلى أن هذا المنتدى تجند من أجل رؤساء علاقة الثقة بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الفرنسية. وخلال المنتدى الثالث للشراكة الجزائرية الفرنسية تكلم عن حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي بلغ 10,3 مليار دولار سنة 2015 أي بنسبة 20 % من التبادلات مع الاتحاد، حيث تشكل الصناعة المرتبة الأولى بنسبة 25 %، مضيفا إلى أن 1900 مؤسسة فرنسية تنشط بالجزائر. من جهته أكد المدير العام للأعمال الفرنسي " أنري بايسس" أن المنتدى الثالث للشراكة يظهر متانة العلاقات بين البلدين ويعزز تطوير الشراكة الاقتصادية، مضيفا إلى أنه يضم 80 مؤسسة فرنسية كالفيدرالية الفرنسية لصناعة السيارات إلى جانب مشاركة أكثر من 250 مؤسسة جزائرية، وحسبه هناك ثلاث أولويات مشتركة بينهما وهي:

- تطوير القطاع الصناعي.
- تحديد المشاريع المشتركة في ميدان تعزيز شراكة الأعمال.
- التكوين المهني.

كما هناك اتفاقيات أخرى تم تحديدها في مجالات مختلفة كالطاقة، الصناعة، سواء الغذائية أو في ميدان الصحة والتكنولوجيا. [2]

كذلك تم التوقيع في 10 أفريل 2016 بالجزائر على 12 اتفاق تعاون بين البلدين، وهذا تحت اشراف الوزير الأول السابق عبد المالك سلال ونظيره "مانويل فالس" وخص هذا التعاون مجال الميكانيك، الرقمنة، التكوين

---

[1] أشغال اللجنة المختلطة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية تتوج بالتوقيع على 9 اتفاقيات، نقلا عن الموقع الالكتروني:
www.radioalgerie.dz تم الاطلاع عليه يوم 29 أوت 2018، على الساعة: 16:00

[2] منتدى رؤساء المؤسسات، الإثنين 11 أفريل 2016، المرجع السابق، ص 16

واللوجستيك[1].

هذا ومن شأنها أن تعرف هذه العلاقات الثنائية المزيد من الحركية والتقدم أكثر مستقبلا من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات ذات طابع اقتصادي، كون هذا القطاع تعزز بشكل معتبر وتم تسجيل فيه تقدم ملحوظ في كثير من

المجالات، كما أن نوعية العلاقات الثنائية بين البلدين تستوجب التكثيف بعد مجيء رئيس جديد للجمهورية الفرنسية ايمانويل ماكرون، والذي سبق له وأن صادق مع نظرائه الجزائريين اتفاقيات ثنائية، بعدما كان وزيرا

للصناعة والاقتصاد.

المطلب الثاني: الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:

يعتبر ملف الاستثمارات الفرنسية في الجزائر من بين أهم الملفات الاقتصادية التي يلح عليها كلا البلدين، إذ تسعى الجزائر إلى بناء اقتصاد يرتكز على الاستثمار بدلا من اقتصاد مبني على المحروقات، هذا ما دفعها للتوجه نحو فرنسا كونها مستعمرة قديمة ومن جهة، فرنسا تعتبر الجزائر من الدول المزودة لها بالنفط وثالث ممون لها بالغاز، وفي هذا الصدد تأتي فرنسا في مقدمة الدول المستثمرة في الجزائر بالنظر إلى عدد من المشاريع التي تتعدى 169 مشروعا منذ عام 2002 إلى غاية 2016، وحجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر بلغ 364 مليار دينار أي 300 مليون أورو، حيث تصنف في المرتبة الثانية بعد تركيا من حيث حجم الاستثمارات بـ: 364 مليار دينار، كما تصنف في المرتبة الثانية من حيث خلق مناصب العمل بـ 22734 منصب شغل.

كما نجدها تستثمر في قطاعات متنوعة منها:

- صناعة السيارات.
- الإسمنت.
- الدواء.
- النقل.
- الصحة.

[1] منتدى رؤساء المؤسسات، المرجع نفسه، ص12.

- الميكانيك. [1]

وتمتلك الجزائر قاعدة لتسيير الاستثمارات الأجنبية وهي 49/51 أي امتلاك الشريك الجزائري عاما كان أو خاصا نسبة 51 بالمائة من أصول الاستثمار في الجزائر من قبل الأجانب، إضافة إلى أن الجزائر تحرص على عقد لقاءات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الفرنسيين لجلب المزيد من الاستثمارات.

كذلك نجد عدد المؤسسات الفرنسية المتعاملة مع السوق الجزائري يتجاوز 2600 شركة أغلبها عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة، منها 188 مؤسسة فقط مقيمة في الجزائر في مقابل 200 مؤسسة فرنسية مقيمة في تونس، إذ سجلت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 40 مليون دولار سنة 2004 مقابل 25 مليون دولار سنة 2003، وهذا بسبب توجه الحكومة الجزائرية نحو استثمارات أكثر نفعا للاقتصاد الوطني، وهذا لعدم تغير نظرة الجانب الفرنسي للسوق الجزائري حيث لازال يعتبرها سوقا للربح وليس لنقل التكنولوجيا. [2]

وفي هذا الصدد يقول وزير الإعلام الجزائري محي الدين عميمور " للعربية نت" : "**إن الشراكة بين الجزائر وفرنسا في القطاع الاقتصادي كانت علاقة استحلاب فقط. فرنسا كانت دوما تحلب من الجزائر أموالا دون أن تنال الجزائر فوائد حقيقية، والرابح الأكبر كان دوما الشركات الفرنسية**". وتابع حديثه بأن الجزائر كانت دائما الخزان الذي لطالما أنقذ فرنسا و القارة الأوروبية بأكملها من الجوع ومن المهالك الاقتصادية التي عاشتها، أيام كانت

مستعمرة فرنسية، ولايزال الجزائريون يؤمنون بأن حياة فرنسا الاقتصادية رهينة بخيرات الجزائر. [3]

ومن جهة قال الخبير الاقتصادي عبد المال سراي بأن: " **عند زيارة الوزير الأول إلى ألمانيا، تم الاتفاق على دعم الجزائر بالعديد من المشاريع، وتغطية السوق الجزائري بالتكنولوجيا الألمانية، بالإضافة إلى ضخ استثمارات تتعلق بالقطاع الزراعي، وصناعة السيارات والأمر نفسه حصل مع دول أخرى مثل بريطانيا، إيطاليا،**

---

[1] نور الدين ع، " حجم الاستثمارات الفرنسية بلغ 364 مليار دينار " **جريدة الحوار**، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://elhiwar,dz.com/national/105505 تم الاطلاع عليه يوم 2018/06/03، على الساعة: 22:00.

[2] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007. ص 210.

[3] مسعود هدنة، " أحزاب سياسية توقع على لائحة تطالبه بالاعتذار عن جرائم الاستعمار، 18 ديسمبر 2012، https://www.alarabiya.net

إسبانيا وتعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة محاولات جديدة للتخلص من التبعية المطلقة للاقتصاد الفرنسي". [1]

وفي مجال الخدمات أنشأت العديد من البنوك الفرنسية فروعا لها بالجزائر لكنها تقدم خدماتها لصالح زبائنها مثلا بنك " سوسيتي جنرال" كان أول بنك أوروبي تحصل على الاعتماد سنة 1999 وفتح فروع له في الجزائر، لتطوير القطاع المصرفي، لكن للأسف هذا البنك يرافق لخدمة المستثمرين الأجانب العاملين في الجزائر.

كذلك في مجال الصناعات الغذائية نجد شركة" DANONE" بعد شراكتها مع شركة "جرجرة" أصبحت تحتل المرتبة الأولى على مستوى القطاع وتوظف أكثر من 900 عامل وعدد محدود من عمال الأجانب المكلفين بالإدارة والتسويق والمالية، كذلك شركة "CANASTEL" للمشروبات الغازية من أكبر الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، فهي توظف 800 عامل، ويبلغ الحجم الإجمالي لاستثماراتها 100 مليون دولار. وقد عبرت الشركات الفرنسية على اهتمامها بخوصصة الشركات الوطنية الكبرى مثل قطاع تسيير المياه(مثلا دخول شركة. La lyonnaise des eau) وتوزيع الكهرباء في الخوصصة.[2]

سجلت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر إرتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة ردا على انتقادات الجزائر حول الاستثمار الفرنسي، حيث كشفت البعثة الاقتصادية للسفارة الفرنسية بالجزائر أن الاستثمارات الخارجية المباشرة الفرنسية وصلت في 2010 إلى ما يقارب 1,9 مليار أورو وأشار مدير هذه البعثة " ألان بوتبل" أن الجزائر استقطبت 15 % من الحجم الجمالي للاستثمارات المباشرة الخارجية التي حققتها فرنسا في المغرب العربي، ونجدها تستثمر أكثر خارج قطاع المحروقات أي 34 % في قطاعات البنوك، السيارات، الصناعة الغذائية، 20 % في القطاع الصيدلاني بينما 9 % فقط في قطاع المحروقات. [3]

---

[1] محمد أبو عبد الله، " الجزائر تنسلخ عن فرنسا: خطوات تحريرية من التبعية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.alaraby.co.UK/suplementeconomy/2016/06/06 تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/12على الساعة: 17:00

[2] ناجي بن حسين، نفس المرجع السابق، ص ص، 210،211

[3] مراد، " الاستثمارات الفرنسية في الجزائر في ارتفاع رغم جمود العلاقات السياسية بين البلدين"، نشر في **السلام** يوم 20.12.2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.djazairess.com/assalam/6445 تم الاطلاع عليه يوم: 2018/09/12، على الساعة: 23:45

كما نجدها تحتل المرتبة الأولى من بين المستثمرين خارج قطاع المحروقات، حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية إلى الجزائر سنة 2014 6,9 مليار أورو، في حين بلغ حجم وارداتها من الجزائر في نفس السنة 4,2 مليار يويو أغلبها من محروقات.[1]

والجدول التالي يبين الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر.

جدول رقم07: يمثل أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- 2015.

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة(مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
1 فرنسا	81	5950	10011	62
2 الولايات المتحدة الأمريكية	34	3303	3210	31
3 الإمارات	26	15280	11561	25
4 اسبانيا	24	7860	6702	20
5 المملكة	24	3738	2033	18
6 ألمانيا	17	669	4922	14
7 الصين	12	2658	9566	12
8 سويسرا	12	4538	5874	07
9 مصر	11	4178	7350	09
10 تركيا	05	1941	4628	05
باقي الدول	129	17925	27296	103
الإجمالي	375	68040	93153	306

[1] عائد عميرة، "ملف الذاكرة بحكم العلاقة بين الجزائر وفرنسا في عهد ماكرون"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.noonpost.org/content/17949 تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/13. على الساعة: 01:05

المصدر: غانية نذير، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 48

من خلال الجدول الذي يمثل أهم 10 دول مستثمرة في الجزائر، نلاحظ أن فرنسا تصدرت القائمة، حيث تنفذ 81 مشروعا بتكلفة استثمار تقدر بنحو 5950 مليون دولار، موفرا بذلك نحو 10011 منصب شغل وذلك بـ 62 شركة. متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية ب 34 مشروع بقيمة 3303 مليون دولار ثم الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بـ 26 مشروع بقيمة 15280 مليون دولار، ثم تليها الدول الأوروبية الأخرى كإسبانيا، المملكة

المتحدة وألمانيا، متبوعة بالصين في المركز السابع ب 12 مشروعا بقيمة 2658 مليون دولار موفرا 9566 وظيفة، لتأتي سويسرا، مصر وتركيا في المراكز الأخيرة. أما إجمالي عدد المشروعات المستثمرة في الجزائر فيقدر بـ 375 مشروع استثمار بتكلفة 68040 مليار دولار، وهذا بإضافة باقي دول العالم، موفرا ذلك بنحو 93153 منصب شغل، وهذا يمكن تفسيره بانفتاح الجزائر على العالم الخارجي نظرا لتعدد الدول المستثمرة في الجزائر.

لكن تصاعد استثمارات الصين في السنوات الأخيرة، خاصة بعد زيارة الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال إلى الصين سنة 2015، هذا ما تخشاه فرنسا أن تخسر مكانتها لصالح الصين، لأن حجم استثماراتها مقدرة بحوالي 2,5 مليار دولار و معظم استثماراتها في المشاريع الكبرى خاصة في مجال البناء و الأشغال العمومية، فمثلا " الشركة الوطنية الصينية للأشغال والبناء " سي إس سي أوسي" تنجز العديد من المشاريع في الجزائر أهمها ميناء شرشال الذي تموله الصين وفقا لاتفاق إقراض طويل الأجل بنحو 3 مليارات دولار، إضافة لتوسعة مطار الجزائر الدولي.[1]

و في هذا الصدد أكد رئيس جمعية الصداقة الجزائرية– الصينية إسماعيل دبش في تصريح "لقناة الخبر" أن الجزائر تضاعفت من سياسة توجهها نحو بكين حتى تتحرر من الاعتماد على دولة فقال بأن هذا رد فعل لفشل الأوروبيين في تجسيد وعودهم في اتفاقية مع الاتحاد في 1944، الذي استفاد فيها بنسبة أكبر أي سياسة رابح رابح غير موجودة هذا ما دفع الجزائر إلى التوجه نحو الصين لأنهم يبحثون عن رابح رابح فالاقتصاد الصيني يركز على اقتصاد الدولة الصينية فمعظم المشاريع الصينية في مشاريع للدولة الصينية تتحكم في ادارة الوضع

1 عائد عميرة "هل تحتل الصين مكانة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية في الجزائر؟"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
www.noonpost.org/content/23229 تم الاطلاع عليه يوم2018/09/16 على الساعة:23:50

2 الصين توسع استثماراتها بالجزائر إلى قطاعات استراتيجية، اطلع عليه على **قناة الخبر**، يوم 2018/09/09 على الساعة: 23:40

بعيدا عن ميكانيزمات النظام الرأسمالي المتطرف.

بل وأكثر من ذلك، الصين ترغب حاليا باستعمال عملتها " اليوان" في المبادلات التجارية بينها وبين الجزائر.[2]

أما باريس ترجع سبب تراجع استثماراتها المباشرة في الجزائر إلى مجموعة من العوائق أهمها:

– العائق القانوني والإداري وعائق العقار الصناعي بالإضافة إلى الممارسات القانونية التي تجعل من المستثمرين

الأجانب عموما يوجهون استثماراتهم في دول اخرى يسمح فيها المناخ العام بإنجاز مشاريع استثمارية كالمغرب مثلا، في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نقل "رونو" الفرنسية استثماراتها إلى المغرب ورفض الاستثمار في الجزائر، رغم التسهيلات التي منحت لها محليا، خاصة في مجال تسويق السيارات وقطاع الغيار، ومع ذلك فالحكومة الجزائرية لا تزال غير قادرة في التحكم في الملفات الصناعية الكبرى بسبب ضغوط وتأثيرات لوبيات الاستيراد في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا:

تبقى دول الاتحاد الأوروبي المزودين الرئيسيين والزبائن للجزائر بنسبة 52,3 بالمائة من الواردات من الاتحاد و 53,3 من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي[2] فهذه الدول تصنف في قائمة الدول الرئيسية في التعاملات التجارية مع الجزائر وتحتل أعلى نسبة.

وهذا خاصة بعد ابرام اتفاقية الشراكة بينهما في 22 أفريل 2002، وهذا ضمن فعاليات القمة الأور ومتوسطية في فالنسيان بإسبانيا، وتم العمل بها في 01 سبتمبر 2005. وهذا الاتفاق يسعى إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام منتجات أوروبية و الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية.[3]

ومن بين هذه الدول التي تعرف نشاط في هذه التعاملات التجارية نجد الدول التقليدية المجاورة لها عل الساحل الشمالي لحوض بحر الأبيض المتوسط و أيضا كونها من الدول الصناعية المتقدمة ومن الدول المستهلكة للمواد

---

[1] حورية ساعو، المرجع السابق، ص 189

[2] Office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012**, N°182, Alger, Mars2014, p09.

[3] فاطمة الزهراء بن زيدان، المرجع السابق، ص ص 164، 165

الأولية، فالجزائر تعتبر من أكبر البلدان المصدرة لهذه المواد. لاسيما فرنسا والجدول التالي يبين أهم المواد المستوردة من فرنسا.

جدول رقم 08: يمثل المنتجات الرئيسية المستوردة من فرنسا خلال الفترة: 2002-2016.

- القيمة مليون دينار
- الكمية طن

السنوات	المنتجات	الكمية (طن)	القيمة (DA)
2002	-مشتقات البنسلين	16333,0	25905,5
	-المركبات المصممة خصيصا للتحرك على الثلج.	31111,7	17311,3
	- الأشكال الصلبة الأخرى.	81699,3	14188,0
	-القمح.	113001,1	9791,2
	-النكهات والملونات.	432830,3	9026,1
	-منظمات الغاز ذات القدرة أقل من أو تساوي 50 متر مكعب.	4269,8	3598,9
	-أنابيب وأقسام مجوفة غير ملحومة من الحديد أو الصلب.	6803,3	3549,3
	-مصدات وأجزائها.	7667,2	2988,8
2007	-القمح الصلب عدا البذور.	2424130	42029
	-أدوية باستثناء المنتجات الداخلة في البند(300،3005،3002).	13417	37199
	-سيارات سياحية وغيرها من المركبات	36810	23321
	-الحليب وكريمة الحليب.	38613	11562
	-سيارات لنقل البضائع.	13532	7846
	-منتجات الفلاحة.	10070	7067
	-قصب السكر خام (غير منكه أو ملون).	166332	5318
	-آلات وأجهزة للفرز، الفحص والفصل.	11094	4916

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ons

2012	-القمح. -سيارات ركاب. -أدوية. -سيارات لنقل البضائع. -الحليب وكريمة الحليب. -الجرارات. -منتجات الحديد أو الصلب. -محضرات غذائية أساسها الطحين، سميد، نشاء.	3243665 55800 12557 31115 65694 11289 126198 12348	81110 47938 45252 25458 17649 9541 8118 6948
2016	-القمح. -أدوية. -الحليب وكريمة الحليب. - الجرارات العربات نصف المقطورة. -سيارات الركاب. -الأبقار الحلوب. -فحم الكوك التكميلي	3915241,1 8617,9 56281,6 11828,7 10796,8 22146,5 8119,5	83002,6 54563,2 14530,2 12089,7 12051,6 8121,1 7734,1

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ons

من خلال الجدول يتضح لنا أهم المواد الأساسية المستوردة من فرنسا والتي تتمثل في السلع الرأسمالية والسيارات والسلع الاستهلاكية. و هذا ما يفسر لنا أن الجزائر أكثر استرادا للسلع والمنتجات الفرنسية، ومعظم هذه المواد المستوردة هي مواد مستهلكة وغير مصنعة و على رأسها واردات القمح بنوعية اللين والصلب، فقد شهدت ارتفاعا

خلال السنوات الأخيرة و ذلك منذ سنة 2007، باحتلاله المرتبة الأولى كمنتوج أساسي في الاستيراد فمثلا في سنة 2016 الكمية مقدرة بـ : 3915241,1 طن وبقيمة 83002,6 مليون دينار، وهذا ما يدل على أن الجزائر من أكبر المستوردين في العالم للقمح مقارنة بسنة 2012. والمنتوج الثاني المستورد هو مركبات السيارات التي تعرف ارتفاعا منذ سنة 2007. لتليها الموارد الصيدلانية المتمثلة في الأدوية التي تعرف ارتفاعا هي الأخرى، ففي سنة 2016 كميتها مقدرة بـ: 8617,9 طن بقيمة 54563,2 مليون دينار وهذا دليل على أن الجزائر تعتمد على فرنسا في مجال الصحة. لتليها منتجات الألبان التي شهدت ارتفاعا في الواردات منذ سنوات على غرار سنوات من

2007 إلى غاية 2016. وهذا يمكن تفسيره أن فرنسا الرائدة عالميا في سوق منتجات الحليب، إضافة إلى هذا فالجزائر تستورد كل هذه المنتجات لأنها لم تحقق الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الأساسية، بحيث تعتبر فرنسا من الدول الزراعية والصناعية.

- **الصادرات الجزائرية نحو فرنسا:**

تعتبر فرنسا رابع زبون للجزائر، حيث بلغت الواردات الفرنسية من الجزائر حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء سنة 2016، 374183,8 مليون دينار أي بنسبة 11,4%، كما قدرت اجمالي الصادرات الجزائرية لفرنسا سنة 2014 ب: 6,744 مليار دولار بعدما كانت 3,7 مليار دولار سنة 2012 منها 97 % محروقات، بالإضافة إلى النمو بنسبة 1 بالمائة، و المياه المعدنية حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة 17,13% و الخمور و الفوسفات و الأسمدة... وذلك سنة 2007 حيث سجلت فرنسا أعلى نسبة استراد من الجزائر من بين الزبائن بنسبة مقدرة بـ 26,5% بعدما بلغت 20,79% سنة 2003، و 20,87 % سنة 2005. و فيما يلي بعض الصادرات الجزائرية نحو فرنسا.[1]

جدول رقم 09: يبين نسب أهم صادرات الجزائر نحو فرنسا 2003-2013:

السنوات	2003	2005	2008	2011	2013
المحروقات	95 ,84%	89,62%	93,17%	96,76%	97,27%
الأمونياك	0,89%	0,68%	1,70%	1 ,59%	1,40%
الهليوم	0,83%	0 ,74%	0,69%	0,58%	0,57%
التمر	0 ,37%	0,32%	0 ,69%	0 ,58%	0,57%

[1] المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://elearn.univ.ouargla.dz/2013.2014/courses تم الاطلاع عليه يوم2018/09/19، 02:00

سلع أخرى	2 ,43%	8,64%	4,08%	0,87%	0,54%

المصدر: https://elearn.univ.ouargla.dz

من خلال الجدول يتضح لنا المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت الحصة الكبيرة من اجمالي الصادرات الجزائرية، حيث أن معظم الصادرات الجزائرية هي من المحروقات من نفط وغاز، حيث سجلت فرنسا أعلى نسبة استراد لهذه المادة في 2013 بنسبة 97,27 %، وهذا ما يدل أن الجزائر من الدول المزودة لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز كونها تعاني من تبعية كبيرة للخارج في هذا المجال، لتأتي الصادرات خارج المحروقات في المركز الثاني ومن بينها الأمونياك الذي تراجع سنة 2013 بنسبة 1,40 % بعدما كان 1,7% في سنة 2008. كذلك الهلنيوم تراجعت نسبة استيراده ليصل إلى 0,57 % سنة 2013 بعدما كان في 2003 0,83 %. و أما فيما يخص التمر شهد انخفاضا في التصدير ليعرف ارتفاعا طفيفا في 2008 0,69% ليعود في الانخفاض في 2011 و2013.

أما السلع الأخرى فقد شهدت إرتفاعا في التصدير في 2005 بنسبة 8,64 % لتنخفض تدريجيا وتصل إلى نسبة 0,54 % في سنة 2013.

جدول رقم 10: يمثل الدول الخمسة الأوائل الموردين للجزائر خلال الفترة 2000-2016:

- الوحدة: مليون دينار

الدول	2000	%	الدول	2001	%
فرنسا	162661,8	23,6	**فرنسا**	185152,6	24,2
الو م أ	78687,2	11,4	**إيطاليا**	80324,0	10,5
إيطاليا	61409,0	8,9	**الو م أ**	79150,5	10,3
ألمانيا	53424,5	7,7	**ألمانيا**	60963,3	8,0
إسبانيا	41108,0	6,0	**اسبانيا**	40319,8	5,3

Source : office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de**

marchandises de 2001 A 2012, N°182, Alger, Mars 2014, p 83

الدول	2002	%	الدول	2003	%
فرنسا	214969,3	22,5	**فرنسا**	250264,4	23,9
الو م أ	92689,9	9,7	**إيطاليا**	98587,7	9,4
إيطاليا	90773,0	9,5	**ألمانيا**	68070,2	6,5
ألمانيا	67989,3	7,1	**إسبانيا**	67462,1	5,5
إسبانيا	49643,6	5,2	**الو م أ**	54574,9	5,2

Source : office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012**, op.cit

الدول	2004	%	الدول	2005	%
فرنسا	295538,2	22,5	**فرنسا**	328138,4	22,0
إيطاليا	111397,2	8,5	**إيطاليا**	111819,8	7,5
ألمانيا	86332,6	6,6	**الوم أ**	99314,7	6,6
الوم أ	77180,1	5,9	**الصين**	97809,4	6,5
الصين	65997,4	5,0	**ألمانيا**	93739,8	6,3

Source : office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012**, op.cit

الدول	2006	%	الدول	2007	%
فرنسا	317122,7	20,3	**فرنسا**	320054,6	16,7
إيطاليا	136676,9	8,8	**إيطاليا**	166969,5	8,7
الصين	120457,7	8,0	**الصين**	165757,3	8,6
ألمانيا	107252,0	6,9	**الو م أ**	146770,2	7,7
الو م أ	103181,9	6,6	**ألمانيا**	124049,0	6,5

Source : office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012**, op.cit

الدول	2008	%	الدول	2009	%
فرنسا	422772,7	16,4	**فرنسا**	447536,6	15,1
إيطاليا	280177,6	10,6	**الصين**	345145,1	12,1
الصين	265461,3	10,3	**إيطاليا**	268448,2	9,4
إسبانيا	189816,4	7,4	**اسبانيا**	215888,7	7,6
ألمانيا	15718,7	6,1	**ألمانيا**	200915,0	7,0

Source : office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012**, op.cit

الدول	2010	%	الدول	2011	%
فرنسا	453909,2	15,7	**فرنسا**	518702,3	15,1
الصين	330481,9	12,1	**الصين**	345352,7	10,0
إيطاليا	301546,5	9,4	**إيطاليا**	340914,2	9,9
إسبانيا	196261,8	7,6	**إسبانيا**	249843,3	7,3
ألمانيا	174255,1	7,0	**ألمانيا**	186513,2	5,4

Source : office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 A 2012**, op.cit

الدول	2012	%	الدول	2013	%
فرنسا	498960,4	12,8	**الصين**	542643,7	12,4
الصين	462633,3	11,8	**فرنسا**	496358,9	11,4
إيطاليا	402796,4	10,3	**ايطاليا**	450891,9	10,3
إسبانيا	336860,0	8,6	**إسبانيا**	406409,0	9,3
ألمانيا	201254,6	5,2	**ألمانيا**	227635,6	5,2

source: office national des statistiques, **évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016**, N°205, Alger, novembre 2017, p 52.

الدول	2014	%	الدول	2015	%
الصين	663702,9	14,1	**الصين**	827920,1	15,9
فرنسا	510135,6	10,8	**فرنسا**	545187,8	10,5
إيطاليا	406090,6	8,6	**إيطاليا**	487139,4	9,4
إسبانيا	405050,8	8,6	**إسبانيا**	396695,2	7,6
ألمانيا	306255,6	6,5	**ألمانيا**	344289,1	6,6

الدول	2016	%
الصين	920449,8	17,9
فرنسا	522497,9	10,1
إيطاليا	508461,8	9,9
إسبانيا	390658,3	7,6
ألمانيا	331420,1	6,4

source: office national des statistiques, **évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016**, op

نلاحظ من خلال هذه الجداول أن فرنسا منذ سنة 2000 إلى غاية 2012 احتلت المركز الأول من ضمن الدول الموردة للجزائر، وهذا يمكن أن نرجعه إلى أهمية موقع الجزائر الجغرافي و قربه لفرنسا و أيضا الرصيد التاريخي الذي يربطها مع الجزائر كونها مستعمرة، و كذلك لهذا الاستعمار دور كبير قبل وبعد الاستقلال بربط السوق الجزائري بالسوق الفرنسي من خلال توظيف الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات، وبذلك بلغت أعلى نسبة لواردات الجزائر منها خلال سنوات 2000-2016 نسبة 24,2 % في سنة 2001 بقيمة 185152,6 مليون دينار، متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية سنة 2002، لتصعد إيطاليا إلى المركز الثاني من 2003 إلى غاية 2008، إذ شهدت نسبة أعلى في هذه الفترة و المقدرة ب:10,6% في سنة 2008، هذا و لتشهد الجزائر انضمام دولة إلى قائمة أهم الموردين لها وهي الصين وذلك في سنة 2004 محتلة المركز الأخير بنسبة استراد 5,0 % لتشهد صعود بطيء إلى غاية سنة 2009، أين احتلت المركز الثاني بنسبة استراد وصلت إلى

11,8% و ذلك في سنة 2012 وهي النسبة المتقاربة مع فرنسا. لتقفز إلى المركز الأول بداية من سنة 2013 إلى غاية 2016 بنسبة استراد بلغت أوجها في سنة 2016 ب: 17,9 % وذلك بعد التراجع الذي حصل لفرنسا خلال هذه السنوات محتلة المركز الثاني ويمكن تفسير هذا بغية الجزائر تنويع شركائها التجاريين بعد المصادقة على عدة اتفاقيات التعاون مع الصين كذلك مع الدول الأخرى.

كما نلاحظ أيضا من خلال هذه الجداول غياب الدول العربية، أي أن العلاقات التجارية شبه منعدمة ويرجع ذلك إلى ضعف العلاقات البينية وتشابه المنتجات.

الشكل رقم 05: يمثل أعمدة بيانية توضح مكانة فرنسا من ضمن الدول العشر الأوائل الزبونة للجزائر في سنة 2016:

- **النسبة: %**

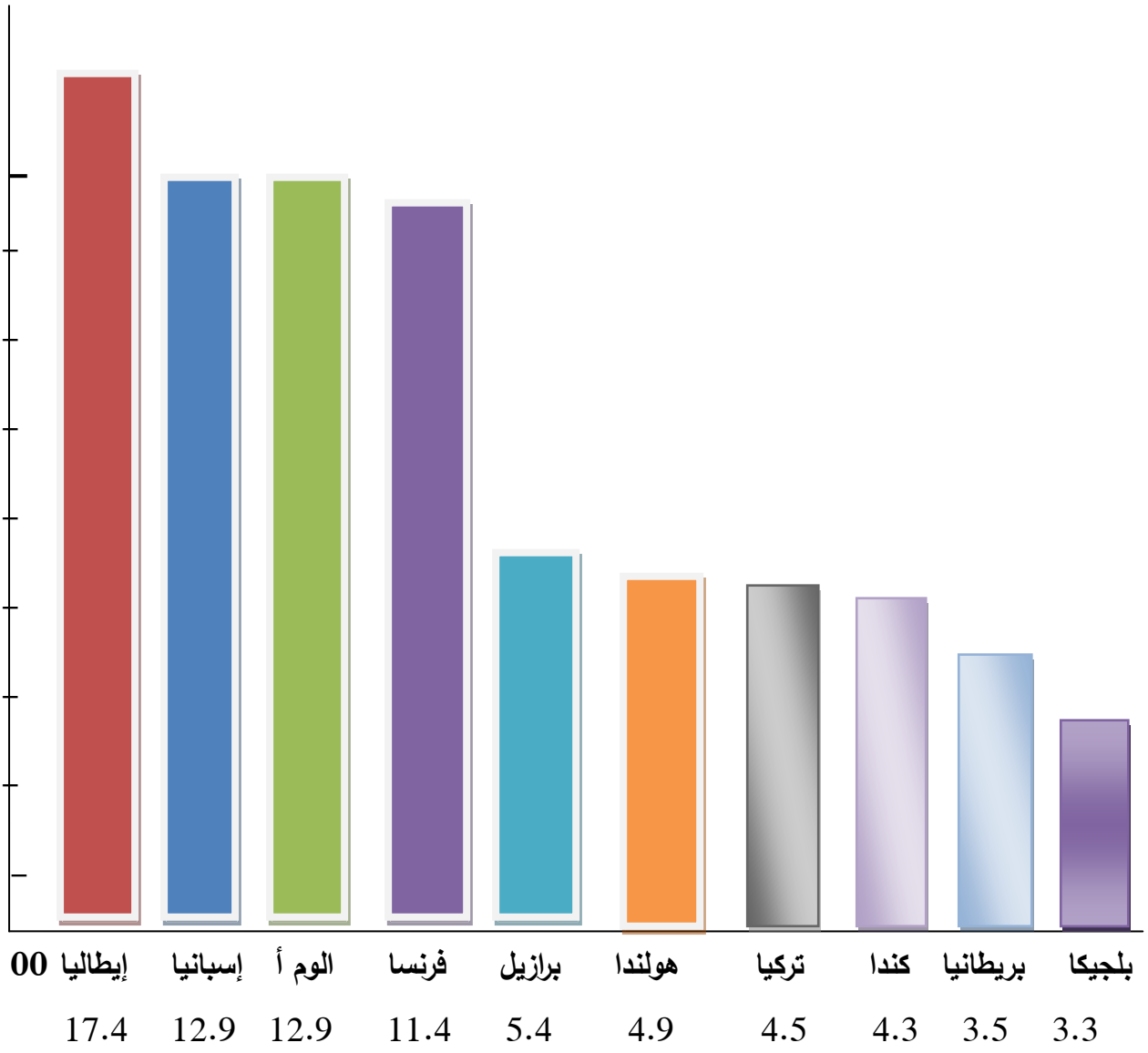

source: office national des statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016**, op. cit, p85.

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن معظم الدول الزبونة للجزائر هي من الاتحاد الأوروبي لكن هناك تغير حدث في الخريطة التجارية بصعود دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، وتركيا كأهم الزبائن التجارية للجزائر سنة 2016، فمثلا الدول الأوروبية نجدها بقوة تستورد من الجزائر وعلى رأسها فرنسا وذلك في المرتبة

الرابعة بنسبة 11,4 % في سنة 2016 وهذا ما يدل أنها مهتمة بصادرات الجزائر وعلى رأسها المواد الطاقوية كالبترول والغاز كونها من الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج لمثل هذه المواد وهذا بعد كل من إيطاليا، إسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي

حسب إعلان الجزائر حول الصداقة و التعاون بين الجزائر وفرنسا 19 ديسمبر 2012 بإمضاء الرئيسين: رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا هولاند. فإن التعاون الإقتصادي سيعطي الطرفان دفعا جديدا لعلاقتهما الإقتصادية

و ينويان في هذا الشأن تشجيع إعادة بعث متوازن لمبادلتهما و تشجيع تطوير الإستثمارات بين مؤسساتهما. و قررتا الحكومتين أن يتم إحداث لجنة مختلطة لمتابعة العلاقات الإقتصادية الثنائية، خاضعة لسلطة الوزراء المعنيين لهذا الغرض، و تقدم بشكل منتظم، تقريرا للحكومتين حول حالة هذه العلاقات، و تتولى صياغة التوصيات و تقديمها للحكومتين قصد تطويرها.

المطلب الأول: التعاون المالي و الخدماتي

لقد تربعت فرنسا في سنة 2000 على رأس المتعاملين باعتبارها أول متعامل و ممون للإقتصاد الجزائري بنسبة 22,40% من حجم التبادل بقيمة 2.061 مليار دولار، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ التعامل معها في نفس السنة 11,46% تليها إيطاليا بنسبة 9,7% فألمانيا ب7,03% وإسبانيا ب 6.74%[1].

[1] عميروش فتحي، **اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**، رسالة من أجل الحصول على درجة الدكتوراه في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق–السعيد حمدين، ص143

و لقد تجسد التعاون المالي و الخدماتي بين الجزائر و فرنسا في الواقع من خلال الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD" {agence française de développement}، التي أسست منذ 1941م [1] و هي عبارة عن مؤسسة عمومية خاضعة للقانون الفرنسي المرسوم 618-2009 المؤرخ في 5 جوان 2009، فهي وسيلة لتنفيذ السياسات الفرنسية في مجال مساعدة البلدان النامية في بلوغ جهودها لتحقيق هذه التنمية.[2] و تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة فهي بمثابة مرجعية مشتركة تؤطر جميع الأنشطة العملية للوكالة، تعزيز القدرات في مجال تعبئة الخبرات، و دراسة إمكانية إنشاء صندوق خاص لهذا الغرض، و كذا تعزيز حزمة الأدوات المالية... و غيرها.[3]

تنقسم نشاطات الوكالة الفرنسية للتنمية في تمويل الدول في إطار إتفاقيات التعاون إلى عدة فروع هبات، قروض سيادية تنازلية، قروض غير سيادية تنازلية، تمويل لمؤسسات غير حكومية، تقديم ضمانات إضافة إلى أنواع أخرى من المساهمات بالنسبة للدولة التابعة للسلطة الفرنسية لما وراء البحار. و قد بلغت نسبة القروض الممونة من هذه الوكالة إلى غاية سنة 2012، 148073 مليون أورو من قبل الوكالة مباشرة و 7716 مليون أورو عن طريق فرعها PROPARCO، كما تساهم أيضا في منح إعانات في شكل دعم قطاعي من أجل الخبرة و التكوين أو دراسات تحضيرية للمشاريع، كما تقدم دعمها في شكل مساعدة من أجل تعزيز القدرات التجارية بدعم استراتيجية حرفية و تنويع الصادرات.[4]

و من المشاريع التنموية التي قامت بها مع الدول الإفريقية عامة نجد أنها تعمل على محاربة الإحتباس الحراري، و ذلك بدعم قدرات البلدان النامية على تطوير إنتاجها من الطاقات البديلة

و الصديقة للبيئة، و بالتالي تقليص اعتمادها على مصادر الطاقة الأحفورية الملونة و من هذه المشاريع التي رأت النور بدعم من الوكالة، مشروع إنتاج الطاقة إنطلاقا من النقابات المنزلية في مدينة دوربان بجنوب إفريقيا.

---

[1] الوكالة الفرنسية للتنمية.. ذراع باريس الإقتصادية، موسوعة الجزيرة، فضاء من المعرفة الرقمية " Aldjazera En cyclopedia "، نقلا عن الموقع الاكتروني: www.aldjazeera.net، تم الإطلاع عليه يوم 03 أكتوبر 2018 على الساعة: 20:14

[2] عميروش فتحي، نفس المرجع السابق، ص 207

[3] الوكالة الفرنسية للتنمية.. ذراع باريس الإقتصادية، نفس المرجع السابق

[4] عميروش فتحي ، نفس المرجع السابق، ص 208، 209

و في مجال تعزيز الأمن الغذائي بدول إفريقيا جنوب الصحراء قدمت الوكالة عام 2014 مساعدات تصل إلى 28.5 مليون أورو لفائدة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا "إكواس" من أجل دعم إنشاء إحتياطي إقليمي للأمن الغذائي يعزز التضامن الإقليمي في حال مواجهة أزمة غذائية كبرى.[1]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، و عن مشروعاتها التنموية التي أقامتها مع الجزائر خاصة فقد ذكر السيد غريغور ترومل، مستشار التعاون و العمل الثقافي و ممثل سفارة فرنسا في الجزائر بمشاريع الحكومة الجزائرية العديدة، التي تم تجسيدها بفضل الدعم المالي الهام للوكالة الفرنسية للتنمية "AFD" سواء تعلق الأمر بإعادة بناء بومرداس بعد زلزال 2003 بقيمة 41 مليون أورو.

و كما دعمت أيضا نقل الماء الشروب من سد تاقسيبت بقيمة 26 مليون أورو، و كذا تطوير شبكة قطارات الضاحية العاصمية بدعم مالي قيمته 72.5 مليون أورو. مما ساهمت هذه المشاريع و غيرها في تسهيل عملية تطوير البني التحتية الجزائرية لصالح المواطنين.[2]

و منذ 2005، تنحصر مسامات الوكالة الفرنسية للتنمية في الجزائر في شكل مساعدات مالية (ما يقارب 17 مليون أورو) في مجالات تعزيز قدرات الوزارات التقنية و خبراتها و دعم المجتمع المدني و مشاريع حماية التنويع البيئي مع الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية.

و تعتبر هذه الوكالة من مشاريع المستقبل في إطار التعاون الإقتصادي بين الجزائر و فرنسا إذ إتفقت مع السلطات الجزائرية لوضع أولوياتها كمرافقة التحول الطاقوي و تحسين التنقل الحضري و دعم التنويع الإقتصادي و عصرنة الفلاحة و دعم الإنتقال الرقمي، و تشجيع إدماج الشباب و هذا لسنوات 2018 – 2022.[3]

كما نجد أيضا إتفاق تعاون بين الجزائر و فرنسا في قطاع المال و البورصات شركة تسيير بورصة القيم للجزائر و أورنيكست–باريس. الذي يهدف إلى تكثيف التعاون بين أسواقهما. و في إطار هذا الإتفاق يتعاون الطرفان من أجل تطوير مجال البورصة على مستوى أسواقهما و بالتالي تسهيل تمويل المؤسسات لا سيما الصغيرة و المتوسطة من طرف البورصة.

و قد سطرت مجموعة من الأهداف هي: ضمان المساواة بين مجموع المتدخلين بإضفاء الشفافية و ولوج السوق و الحصول على المعلومة المالية، تأمين الصفقات من خلال التحكم المطلق في عملية التسوية و التسليم حتى

---

[1] الوكالة الفرنسية للتنمية.. ذراع باريس الإقتصادية، نفس المرجع السابق

[2] الوكالة الفرنسية للتنمية تحتفل ب 50سنة من التواجد في الجزائر، أخبار فرنسا في الجزائر، نقلا عن الموقع الالكتروني: htpps://dz.ambafrance.org، تم الإطلاع عليه يوم: 03 أكتوبر 2018، على الساعة : 16:26

[3] الوكالة الفرنسية للتنمية تحتفل ب 50 سنة من التواجد في الجزائر، أخبار فرنسا في الجزائر، المرجع نفسه

يتم توجيه الزبائن و الدفع للباعة في الوقت المناسب. من جهة أخرى أكد المدير العام للبورصة الجزائرية أن البروتوكول يرتكز على ثلاث محاور تتمثل في التنشيط في مختلف مهن قطاع المالية و البحث و الإبتكار الماليين في مجالات المالية المستدامة و تسيير المؤسسة و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة و الترقية المتبادلة و التنمية الدولية.[1] و من جهته أوضح أنطوني آتيا الرئيس المدير العام لأورونيكست– باريس أن هذا التعاون مع شركة تسيير بورصة القيم "سيسمح لنا بجمع خيراتنا من أجل مرافقة بورصة الجزائر في ترقية اللجوء إلى السوق المالية كمصدر تمويل بالنسبة لمؤسساتنا" كما أضاف : "نعرب عن ارتياحنا لمساهمتنا في التطلعات الشاملة لبورصة الجزائر من خلال المعرفة التي تتمتع بها في مجال الخدمات المالية" و ذكر بيان لبورصة الجزائر أن أورونيكست هي أهم متعامل بالمنطقة الأوروبية بأكثر من 1300 جهاز إرسال. ما يمثل إجمالي رأس مال بورصة يقدر ب 2600 مليار أورو من بينهما أكثر من 20 قيمة رئيسية تشكل المؤشر المرجعي Eurostoxx50 و زبائن وطنيين و دوليين هامين و متنوعين.[2]

كما أبرمت الجزائر و فرنسا اتفاقية لتعزيز المدونة الوطنية للمناصب و المهن و جعلها كمرجعية في سوق العمل. و قد أبرم الإتفاقية عن الجانب الجزائري المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل، محمد الطاهر شعلال، و عن الجانب الفرنسي نائب المدير العام لمؤسسة التشغيل الفرنسية " قطب الشغل "، آني قوفان بحضور إطارات من وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. وتهدف الإتفاقية إلى التعريف بهذه المدونة في المحيط الإقتصادي خلال سنة 2016 و تثمين المعلومات حول المهن، خاصة في الشق المتعلق بطلب و عروض التشغيل، علما أنه قد شرع في إعداد هذه المدونة منذ سنة 2009.[3]

و بموجب هذه الإتفاقية، يتم تحديد الشروط التي من خلالها يمكن لقطب الشغل الفرنسية مساعدة الوكالة الوطنية للتشغيل في مشروعها المتعلق بتطوير عرض الخدمات في مجال التشغيل باعتبارها متدخلا فعالا في سوق العمل.

و تقوم العلاقة بين الطرفين في إطار هذه الإتفاقية على تبادل الخبرات بين المختصين من البلدين لبحث و دراسة التدابير و الآليات الرامية إلى تنفيذ هذه المدونة.

---

[1] APS، الجزائر– فرنسا: شركة تسيير بورصة القيم و أورونيكست– باريس توقعان على اتفاق تعاون، ص 01

[2] APS، المرجع نفسه، ص 01

[3] منتدى رؤساء المؤسسات /FCE، معرض الصحافة، الإثنين 11 أفريل 2016، ص 13

و في تصريح للصحافة عقب مراسم التوقيع، أكد السيد شعلال أن هذه المدونة " تشمل قائمة المناصب و المهن، بكل فروعها و بصفة مدققة و تحدد الكفاءات المطلوبة لكل مهنة، و ذلك تماشيا مع متطلبات سوق الشغل و حاجيات المحيط الاقتصادي "

و أضاف أن هذه المدونة تشمل 442 مهنة و أزيد من 4.400 تسمية تتعلق بمناصب الشغل.[1]

كما اقترح الرئيس Emmanuel Macron بالجزائر في 2017 إنشاء صندوق استثمار فرنسي جزائري في مجال الإستثمار و الدعم المالي للمشاريع الإقتصادية يسمح بمرافقة المقاولين الجزائرين المستثمرين في فرنسا و المقاولين الفرنسيين الراغبين في الإستثمار بالجزائر.[2]

المطلب الثاني: التعاون الفلاحي

تعد فرنسا واحدة من أهم ممونين الجزائر في ما يخص منتوج القمح اللين و القمح الصلب إذن تقدر حجم صادراتها 827 مليون أورو من الحبوب الفرنسية أي ما يعادل 10% من القمح اللين و أكثر من 30% من القمح الصلب، و هذا في سنة 2012 [3]

انطلقت يوم 11 أفريل 2013 أشغال اللجنة الفلاحية المخطلتة الجزائرية الفرنسية للتعاون و الشراكة في مجالات الفلاحية و الصناعة الغذائية و التنمية الريفية برعاية سفير فرنسا بالجزائر السيد André Baranne و وزير الفلاحة و التنمية الريفية في تلك الفترة السيد رشيد بن عيسى.[4]

و قد توجت أشغال الإجتماع الأول للجنة بالتوقيع على عدة اتفاقيات و اتفاقات تعاون في عدة فروع للقطاع الفلاحي و من بين هذه الإتفاقيات نجد اتفاقيات مؤسساتية للتعاون بين مصالح البيطرة الجزائرية و الفرنسية بهدف تكوين بياطرة رسميين و كذا في مجال التوثيق و الأرشيف الفلاحي و السمعي البصري.

كذلك فرع تربية البقر و فرع الحليب مع الديوان الوطني المهني المشترك للحليب و نظيره الفرنسي و قد إلتزم هذا الأخير أي الطرف الفرنسي بتكوين مربيين جزائريين و تحسين بنك المعلومات للديوان الوطني المهني المشترك للحليب.

---

[1] منتدى رؤساء المؤسسات /FCE، نفس المرجع السابق ،ص 13

[2] منتدى رؤساء المؤسسات ، /FCE، معرض الصحافة، الأحد 10 ديسمبر 2017، ص 06

[3] – حوار الوزير ستيفان لوفول مع جريدة ليبيرتي، 2014/02/06، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://dz.ambafrance.org، تم الإطلاع عليه يوم: 05 أكتوبر 2018، على الساعة: 01:15

[4] إنطلاق أشغال اللجنة الفلاحية المختلطة الجزائرية الفرنسية، فرنسا في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://dz.ambafrance.org، تم الإطلاع عليه يوم 03 أكتوبر 2018، على الساعة: 18:14

كما تم التوقيع على اتفاق حول إنشاء شركة مختلطة جزائرية فرنسية لإنتاج البذور و الحبوب والبقول بين الديوان الجزائري المهني المشترك للحبوب و الشركة الفرنسية "اكسيريال" و هي عبارة عن مجموعة من التعاونيات واقعة بمنطقة باريس.

و أوضح المدير العام للديوان محمد بلعربي في سنة 2013 أنه "سيتم قريبا تنصيب لجنة مختلطة لبحث تطبيق هذا الاتفاق الذي سيخص في البداية إنتاج البذور على مستوى مزارع نموذجية" و سيقدم الشريك الفرنسي بذور حبوب جديدة، كما سيضع تحت تصرف الديوان الجزائري المهني المشترك للحبوب خبراء من أجل تقديم نصائح تقنية و تكوين فلاحين جزائريين.[1]

قد تمت الدعوة إلى إنشاء مشروع لتحسين فصيلة الأغنام الجزائرية و الحفاظ عليها، من خلال مزرعة تجريبية و مركز تكويني.[2]

كما تم التوقيع على بروتوكول إتفاق لإنشاء مجمع لتصدير الخضر و الفواكه الجزائرية نحو أوروبا، وشراكة في مجال المنتجات الفلاحية من النوع البيولوجي بين المجمع الجزائري " أغروماد " Agromed و الشركة الفرنسية " أغرولوغ " Agrolog [3]

و في حوار المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب محمد بلعبدي للنصر 19 فيفري 2018. قال: أن موسم الحرث و البذر لسنة 2018 قد مر في ظروف جيدة بسبب فتح الشبابيك الموحدة بشكل مبكر لهذا العام و ذلك في شهر جويلية و هو ما سمح للفلاح، أن يأتي إلى التعاونية في هذه الفترة، حيث يوجد على مستوى هذه الشبابيك ممثل البنك، ممثل التأمين، و ممثل التعاونيات و كل ذلك على مستوى التعاونيات و أيضا هناك برنامج يخص 22 محطة لمعالجة البذور والتي دخلت مجال الإستغلال .

و قد ساعدتنا هذه المحطات في توفير البذور في وقت قياسي، حيث كان في السابق نقص فيما يخص هذه المحطات و لما دعمنا هذه الحظيرة لمعالجة البذور، فقد ربحنا 50 يوما بالنسبة للوقت، و توجد هذه المراكز في كل المناطق، بما فيه االصحراوية و التي استفادت من هذه المحطات كي تتم عملية معالجة البذور على مستواها،

---

[1] التوقيع بالجزائر على عدة إتفاقيات و اتفاقات في مجال التعلون الفلاحي بين الجزائر وفرنسا، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.djazairess.com، تم الإطلاع عليه يوم 06 أكتوبر 2018، على الساعة: 00:15

[2] الجزائر و فرنسا عازمتان على تطوير نسيجهما الصناعي، نقلا عن الموقع الإلكتروني:https: elmassa.com/dz، تم الإطلاع عليه يوم: 03 أكتوبر 2018، على الساعة: 21:30

[3] بن عبد الله ، فرنسا تفوز بعده صفقات مهمة في الجزائر، جريدة البلاد ، 2017/11/13، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https//www.elbilad.net، تم الإطلاع عليه يوم: 06 أكتوبر 2018، على الساعة: 11:16

دون تحويلها إلى مناطق بعيدة، كما كان الأمر في السابق، أما الآن فقد تمكنا من ربح الوقت و هو ما ساعدنا على تحضير الموسم بكل ارتياح.[1]

كما توجد 42 حظيرة للمكننة على مستوى التعاونيات ،من أجل تحضير وتهيئة التربة لموسم الزرع وتتوفر كل حظيرة على الآلات التي تمكن من الحرث واحترام المسار التقني، وهذا كله مكننا من استقبال الموسم بكل ارتياح.

و قال أيضا في نفس السياق أن كميات البذور التي حولت للمحطات بلغت 3 ملايين و 700 الف قنطار من البذور المحلية و ذلك من أجل معالجتها، و قد تحصلنا خلال هذه العملية على 3 ملايين قنطار من البذور الجيدة، توجد كمية منها توجه إلى المخزون الإستراتيجي، و كمية أخرى تحول للتسويق و قد تجاوزت مليونين و 200 قنطار، و هذه الأرقام تعتبر قياسية لأنه في السنوات الأربع الماضية لم نكن نتجاوز مليون و200 قنطار من البذور و قد أصبح الفلاح في هذه السنوات الأخيرة يتجه الى التعاونية من أجل إقتناء هذه البذور المعالجة و أصبحت لديه ثقة كبيرة في هذه البذور و ذلك ما ساعدنا على منع الفلاح من استعمال البذور غير المعالجة الموجودة في السوق الموازية، كونها غير معروفة و مردودها ضعيف و تحمل أمراض و منتوجها رديء.

و بالنسبة لإنتاج البذور، لقد حققنا اكتفاء ذاتي في هذا المجال، و اليوم نعمل على النوعية، و قد أنشأنا في هذا الصدد شركة مختلطة مع الفرنسيين، و هذا ما ساعدنا على أن نأتي بأنواع جديدة من السوق الفرنسية، خاصة بالنسبة للقمح الصلب و الشعير و هي الآن في مرحلة التجارب، و سنبدأ في تسويقها بداية من العام المقبل مع الشركة المختلطة SALFRA و هي شركة مختلطة جزائرية فرنسية لإنتاج البذور.[2]

المطلب الثالث: التعاون الصناعي

يتجلى التعاون الصناعي بين الجزائر و فرنسا في عدة أنواع إذ نجد التعاون في صناعة السيارات و السفن و إعادة تركيبها، ذات علامات فرنسية في مصانع مقامة في الجزائر، الصناعة الغذائية، و الصناعة البيتروكيماوية.

[1] مراد– ح، حوار المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب محمد يلعبدي للنصر، 19 فيفري 2018، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https:www.annasronline.com، تم الاطلاع عليه يوم: 08 أكتوبر 2018 على الساعة: 17:20

[2] مراد– ح ، المرجع نفسه

أ) التعاون في صناعة السيارات و السفن و إعادة تركيبها:

نجد مصنع "رونو" بواد تليلات– وهران الذي تم تدشينه في نوفمبر 2014، و هنا تعد فرنسا رائدة، فقد كانت السابقة إلى فتح أول مصنع لتركيب السيارات في الجزائر[1]

و كما قال لوران فابيوس Laurent Fabius وزير الشؤون الخارجية و التنمية الدولية: لا يمثل هذا المشروع تجسيد أكثر من 90 سنة من وجود رونو في الجزائر فقط، بل هو تجسيد أيضا ل اتفاق أمضاه الرئيسان الفرنسي و الجزائري في ديسمبر 2012 اثناء زيارة الدولة التي قام بها الرئيس فرانسوا هولاند الى الجزائر.

كما وصف كذلك حدث 10 نوفمبر المزدوج بأنه: غالبا ما نستعمل عبارة شراكة مربحة للطرفين " أنا أريد أن أبتكر لأقول بأنها شراكة " خمس نجوم " مبنية على العمل و الطموح و الصداقة.[2]

و من حيث الانتاج المحلي للسيارات فقد رفع مصنع رونو التحدي عاليا في قوله، إذ سمح هذا المشروع بخلق 350 منصب شغل مباشر و مئات المناصب غير المباشرة 40% من العمال هم نساء و معدل العمر لا يتعدى 30 سنة و كما قال الرئيس بوتفليقة خلال محادثته مع لوران فابيوس فإن " العلاقات هي في أفضل المستويات ".

و في حوار مع كارلوس غصن، الرئيس المدير العام لمجمع رونو قال أن مصنع رونو الجزائر للإنتاج هو مصنع جزائر استراتيجي و فعال، كما يمثل ثمرة شراكة صلبة بين رونو و الجزائر و هذا يعد ميلادا لصناعة السيارات في البلد ناهيك أن الجزائر هي ثاني سوق السيارات في القارة و هناك امكانية كبيرة لتصبح الأولى. ورد قائلا حول الأهداف المسطرة لرونو الجزائر بصفة عامة: أننا نرغب في تعزيز مكانتها الريادية لنصبح المتعامل الإقتصادي الأول. إن المشروع في نظري نموذجي لأنه مربح لكل المساهمين و لأنه أيضا يساهم في التنمية الإقتصادية لمنطقة وهران و البلد بأكمله. يشغل المصنع لوحده 350 شخص، و يمكن زيادة اليد العاملة تماشيا مع ارتفاع الإنتاج. يندرج هذا المشروع ضمن الأهداف الأولية التي وضعتها السلطات الجزائرية و أيضا ضمن أهداف علاقة ثنائية حيوية و متوازنة مع فرنسا: سياسية استثمار و خلق مناصب شغل و تطوير التكوين في الجزائر.[3]

---

[1] حوار الوزير الأول، برنارد كازنوف، مع يومية الخبر، فضاء الصحافة، سفارة فرنسا في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://dz.ambafrance.org، تم الإطلاع عليه يوم: 03 أكتوبر 2018 على الساعة: 17:30

[2] الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر، اجتماع اللجنة الإقتصادية المشتركة الجزائرية الفرنسية و تدشين مصنع رونو، علاقة " خمس نجوم " بين فرنسا و الجزائر، 2014، ص 02

[3] الرسالة الاخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر، المرجع نفسه

كما نجد أيضا مصنع " بيجو " الجزائر المقترح في 2016، الذي تم تأجيله وبقي في محل مفاوضات وخصوصا في هذه الفترة (2016) و في رد على سؤال "الشروق" أكد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد، أن سبب تأجيله يعود لعدم اتفاق الطرفين الجزائري و الفرنسي على نسبة الإدماج، حيث يطالب الجزائريون نسبة 40% فيما اعترف الفرنسيون بعجزهم عن تحقيق ذلك في الظرف الراهن. و هو ما سيكون محل نقاشا في المباحثات المقبلة. من جهته، رئيس غرفة الصناعة و التجارة الجزائرية الفرنسية بباريس يعلي آيت قاسي، أكد ل "الشروق" أن المشروع لم يلغى، و لكن تم تأجيله و المسألة مسألة وقت و مواعيد، دون ذكر تفاصيل أخرى.[1]

و حسب الإذاعة الجزائرية 12 نوفمبر 2017، ستقوم شركة بيجو سيتروين للإنتاج بالجزائر (pcpa) بصناعة سيارات من علامة بيجو في الجزائر إبتداءا من 2018 باستثمار يبلغ 100 مليون أورو حسب ما أفاد به مدير المجمع الفرنسي(PSA) المكلف بإفريقيا و الشرق الأوسط جان كريستوف كيمار.

و أوضح كيمار على هامش التوقيع على بروتوكول اتفاق حول إنشاء شركة بيجو سيتروين للإنتاج الجزائر (PCPA) أن: " مجمع بيجو الذي سيقام بوهران سيصنع أول سيارة في 2018 و ستبلغ طاقته الإجمالية 75.000 وحدة سنويا في نهاية المطاف [2]

و أضاف المسؤول أن الأمر يتعلق باستثمار بقيمة 100 مليون أورو موضحا أن رأسمال الشركة موزع وفق قاعدة 51/49 % بين 20% للمؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية الجزائر PMO قسنطينة و 15.5% للمجمع الخاص كوندور و 15.5% لمتعامل صيدلاني جزائري palpa pro بالنسبة للجانب الجزائري، 49% لمجمع PSA بالنسبة للجانب الفرنسي .

وفيما يتعلق بنسبة الإدماج أشار السيد كيمار إلى أنها تتكون في نهاية المطاف 40%. مضيفا أن العقد ينص كذلك على إنشاء أكاديمية PSA في الجزائر. من شأنها تمكين اليد العاملة الجزائرية من تطوير الكفاءات في مجال تركيب السيارات و صناعها لفائدة شركة بيجو سيتروين للإنتاج الجزائر. ويهدف المشروع إلى تطوير فرع كامل للسيارات في الجزائر.

[1] منتدى رؤساء المؤسسات / FCE، الإثنين 11 أفريل 2016، ص 09، 10

[2] أوسمة، اللجنة المشتركة الإقتصادية الجزائرية الفرنسية: التوقيع على عدة اتفاقات شراكة إقتصادية، الإذاعة الجزائرية، 12 نوفمبر 2017، نفلا عن الموقع الإلكتروني: www.radioalgeria.dz، تم الإطلاع عليه يوم 08 أكتوبر 2018 على الساعة: 16:37

حسب المتحدث الذي أوضح صانعي تجهيزات بيجو الذين سيستقرون كذلك في الجزائر سيقيمون شركات أخرى مع متعاملين جزائريين لإنشاء نسيج صناعي و تجاوز نسبة 40% من الإدماج. و سيمكن هذا المصنع من خلق 1000 منصب شغل مباشر، و آلاف مناصب الشغل الأخرى غير المباشرة.[1]

و قد تم صنع أول سفينة جزائرية سنة 2016 بالشراكة مع مؤسسة " إيكوراب " و " بيريو" بعد أن أبرمت كلا من مؤسسة "إيكوراب" الجزائرية وشركة " بيريو " الفرنسية اتفاقية شراكة لإنشاء مؤسسة لصنع وصيانة سفن الصيد سنة 2014. ومن المنتظر أن تكون فيها تغطية بنسبة 25% من الطلب الوطني للسفن، و تصدير 10% آفاق 2019 بالإعتماد على الشبكة التجارية للشريك الفرنسي في الخارج. وقعت المؤسسة الجزائرية لبناء وإصلاح قوارب الصيد "إيكوراب" ومؤسسة بناء السفن الفرنسية " بيريو" على اتفاقية شراكة لإنجاز مؤسسة مختلطة تحمل تسمية " إيكوراب–بيريو" لصنع و إصلاح قوارب الصيد.

وأوضح الرئيس المدير العام ل "إيكوراب" محمد قاسم أن معدل الإندماج المتوقع لهذا المشروع سيبلغ 80% خلال سنة 2020 خاصة فيما يتعلق باستعمال المحركات البحرية المنتجة من طرف مؤسسة المحركات بقسنطينة " إيمو" ومن جهته أشاد الرئيس المدير العام للمجمع الفرنسي " بيريو" باسكال بيريو بالسوق الهام الذي تملكه الجزائر في هذا القطاع، الأمر الذي يمكنها من تلبية الإحتياجات الأساسية عن طريق استغلال الإمكانيات المحلية للمؤسسة، حيث ستسمح بخلق 400 منصب شغل مع وضع مخطط تكوين لصالح عمال إيكوراب البالغ عددهم سنة 2014، 120 عاملا كما يشمل المناولين الذين سيستفيدون أيضا من برنامج التكوين والتأهيل.[2]

ب) الصناعة الغذائية:

ويتمثل التعاون الصناعي في هذا المجال في كل ماهو مستهلك. وعن أمثلة عن ذلك: شركة دانون–جرجرة الجزائر وعلى إثرها أصبح دانون شريك مع عائلة بطوش تخصص في إنتاج مشتقات الحليب الطازجة منذ 2001 وأصبح ثاني متعامل في هذا القطاع في السوق المحلية بنسبة 30% من السوق، إذ قال فرانسوا لاكومب، المدير العام لدانون الجزائر أن منتجاتنا محلية 100% وتخرج من مصانعنا في أقبو والبليدة.

[1] أوسمة، المرجع نفسه

[2] صنع أول سفينة جزائرية سنة 2016 بالشراكة مع مؤسسة "إيكوراب" و " بيريو" ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : elmihwar.com، تم الإطلاع عليه يوم: 11 أكتوبر 2018، على الساعة: 00:46 .

يستغل دانون الجزائر حوالي 5000 إلى 6000 شخص. وقد بلغ حجم الإستثمار فيه، خلال الثلاث سنوات الأخيرة، 110 مليون أورو. ما يبرهن على ثقة هذه الشركة مستقبلها في الجزائر.[1]

كما سيتم إنشاء شركة جزائرية فرنسية أخرى لإنتاج خميرة الخبز بموجب إتفاق أبرم بين شركة تسيير المساهمات " سيريال سيغرو" و الفرنسي " لوسارف " ممون الجزائر الرئيسي من حيث خميرة الخبز. ومن شأن هذا المشروع أن يبعث من جديد نشاط صناعة الخميرة في الجزائر، بحيث تقدر واردات هذه المادة بمئات ملايين الدولارات سنويا.

وحسب رئيس مديرية " سيغرو" طاهر عبد القادر فإن هذه الشركة التي سيتم إنشاؤها بالهضاب العليا تعتزم إنتاج 30.000 طن من الخميرة سنويا في مرحلة أولى في حين يتمثل الهدف في بلوغ 60.000 طن للإستجابة للحاجات الوطنية التي تقدر ب 40.000 طن سنويا، وكذا التفكير في التصدير.[2]

وكذا إنشاء شركة مختلطة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية، وأغذية الأغنام، وإنشاء مصنع للإنتاج الصناعي والتوظيب والتسويق بالجزائر و الخارج بمنتجات تحمل علامة لوسيور (مجمع أفريل) المختص في الصناعات الغذائية.[3]

و في الصناعة الصيدلانية مثل: تعاون " سنوفي " الفرنسية ومجمع " صيدال " لصناعة الأدوية.

ج) الصناعة البتروكيماوية:

تبقى في محل مفاوضات تنتظر استكمالها مثل المشروع الكبير الذي تم التوقيع عليه بين مجمعي سوناطراك وتوتال الفرنسي. وفي هذا الصدد وقع هذان المجمعان على اتفاق يقضي بإنجاز دراسة جدوى بغرض بناء مركب بيتروكيميائي.

واتفق كل من المديرين العامين لسوناطراك و توتال، أمين معزوزي و باتريك بوياني، على تعزيز التعاون و الشراكة في مجال المحروقات في الجزائر و دوليا مؤكدان بذلك إرادة الطرفين في تعزيز الشراكة القائمة وفتح آفات جديدة للمجمعين.[4]

---

[1] حوار فرونسوا لا كومب، المدير العام لدانون الجزائر، أخبار فرنسا في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https: //dz.ambafrance.org، تم الإطلاع عليه يوم 03 أكتوبر 2018، على الساعة: 17:40

[2] التوقيع بالجزائر على عدة اتفاقيات و اتفاقات في مجال التعاون الفلاحي بين الجزائر و فرنسا، نفس المرجع السابق

[3] منتدى رؤساء المؤسسات /FCE، معرض الصحافة الإثنين 11 أفريل 2016، ص 13

[4] الجزائر – فرنسا: تعزيز التعاون في 2016، جريدة الخبر، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com، تم الإطلاع عليه يوم: 30 سبتمبر 2018، على الساعة: 11:14

وهناك أيضا مشروع الإسمنت 2013 الذي يجمع بين الجزائر وفرنسا، بين المجمع الصناعي للإسمنت الجزائري والمجمع الفرنسي لافارج من أجل تطوير الصناعة الجزائرية في مجال الإسمنت.[1] وللإشارة أن لافارج الجزائر، هو أول منتج لمواد البناء في الجزائر من خلال أنشطة الإسمنت و الحصى و الخرسانة و الجبس، بمصنعين الإسمنت وهما مسيلة وعقاز بولاية معسكر، بطاقة إنتاج تقدر في سنة 2016 ب 8,8 مليون طن.[2]

[1] واج، تقدم كبير في ملفات التعاون الجزاءري الفرنسي (بن بونس و رفاران)، المجلة الصحفية، الخميس 3 أكتوبر 2018، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.andi.dz، تم الإطلاع عليه يوم: 01 أكتوبر 2018، على الساعة: 00:17

[2] منتدى رؤساء المؤسسات / FCE، نفس المرجع السابق، ص 08

إستنتاجات الفصل:

مما سبق التطرق إليه، نستنتج أن فرنسا أصبحت أهم شريك تجاري للجزائر، حيث مثلت الصدارة في قائمة ممولي الجزائر في التجارة الخارجية والجزائر بدورها تمثل أهم الدول المزودة لها بالمواد الطاقوية.

وبالتالي هذه المبادلات التجارية تعتبر محور اهتمام لكلا البلدين. وبالرغم من أن هذه العلاقات الاقتصادية شكلت من حين لآخر نوع من المد والجزر نتيجة لاختلاف سدة حكم رؤساء الجمهورية الفرنسية، إلا أن بكثافة معاملاتهما الخارجية وصلت هذه العلاقات الثنائية إلى مرحلة الإرتقاء.

الفصل الثالث

المتغيرات المتحكمة

في العلاقات الإقتصادية

الجزائرية الفرنسية

تقديم:

تقف مجموعة من العوامل حجرة عثرة أمام تقدم العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية، يتقدمها ملف عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفرنسا تعتبر من ضمن الدول الأجنبية المستثمرة في هذا البلد. وهذه العوائق تنحصر في العوائق الاقتصادية والتي أدت إلى ضعف تدفق لهذه الاستثمارات. كذلك نجد عوائق سياسية وقانونية التي من شأنها تعرقل هذه الاستثمارات.

هذا وإضافة إلى المشكلات والتحديات التي تعيق التعاون الاقتصادي بين البلدين، فملف الاعتذار وعدم اعتراف فرنسا بجرائمها وقانون تمجيد الاستعمار الصادر في 23 فيفري 2005 الذي سعت فيه فرنسا تمجيد أعمالها الإجرامية في الجزائر ومسألة الأرشيف، قضى على أي أمل لإحراز تقدم في هذه المسألة.

كما أن للخلافات الاقتصادية ما يظهر تأزم لهذه العلاقات خاصة من حيث الخلاف النفطي الغازي ومسألة استثماراتها في الجزائر. ضف إلى ذلك بعد دخول الصين كأول شريك اقتصادي للجزائر منذ سنة 2013 استطاعت أن تنافس فرنسا وتشكل عائق أمامها، باحتلالها هذا المركز الريادي في تعاملاتهما الاقتصادية. وما لفرنسا سوى مضاعفة مجهوداتها لمواجهة هذا المد، لكن من الصعب تحقيق ذلك لأن الصين تمثل القوة الاقتصادية الأولى في العالم. فهذا كله من شأنه أن يغير مسار هذه العلاقات بين البلدين.

المبحث الأوّل: تحديات التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي

لا يوجد تعاون بين بلدين أو أكثر من دون تحديات ومشكلات من شأنها إعاقة المسار التعاوني وإحداث مختلف التوترات بين البلدان الساعية لخلق مصطلح التوافق والتعاون وتحقيق الأهداف المشتركة والذي يشهد ويتابع التعاون الإقتصادي بين الجزائر وفرنسا، من المؤكد أنه سيلاحظ التوتر الموجود في بعض الفترات في علاقاتهما الثنائية. والسبب في ذلك يعود إلى مجموعة من التحديات التي ينبغي على كلا الطرفين العمل من أجل معالجتها وضمان مستقبل أفضل.

ومن بين أهم هذه التحديات نجد:الخلافات التاريخية بين البلدين التيتحمل في جعبتها ملف الإعتذار، مسألة الأرشيف، وجرائم الجيش الفرنسي. والخلافات الإقتصادية المتمثلة في الخلاف النفطي، الغازي، وواقع الإستثمارات الفرنسية في الجزائر.

المطلب الأول: الخلافات التاريخية

تعتبر الخلافات التاريخية من بين التحديات التي يواجهها التعاون الإقتصادي الجزائري ـ الفرنسي الذي أثّر وبشكل كبير على مسار العلاقات الثنائية.

تكمن الخلافات التاريخية فيما يلي:

أولا: ملف الإعتذار:

لا تزال صفحة الماضي المتمثلة بالحقبة الكولونيالية، وحرب التحرير الوطني، تلقي بإرثها وحمولتها التاريخية الثقيلة على مستقبل العلاقات الجزائرية_الفرنسية. فالماضي الكولونيالي يستيقظ من سباته، ويطفو على السطح، وتهب رياحه عاتية كلما أرادت فرنسا والجزائر التقدم على طريق إبرام معاهدة صداقة بين البلدين. ويعلمنا التاريخ أنّ النظام الكولونيالي المتناقض جذريا مع المبادئ والقيم التي نادت بها الثورة الفرنسية. قد أدى إلى ارتكاب مجازر بمئات آلاف الجزائريين وتجريدهم من أراضيهم.[1]

[1] توفيق المدني، مطلب جزائري دائم: اعتذار فرنسا عن الماضي الكولونيالي، جريدة الحياة، نقلا عن الموقع الالكتروني:www.alhayat.com، تم الإطلاع عليه يوم: 25 أكتوبر 2018، على الساعة: 00:44

فيرتبط ملف الإعتذار بالتاريخ الإستعماري لفرنسا من (1830 ـ 1962) إذ تطالب الجزائر منذ استقلالها عام 1962 باعتراف فرنسي رسمي بجرائم الإستعمار العديدة وبالاعتذار عنها ومن بينها حملة الإبادة التي ارتكبتها القوات الفرنسية في ولايات سطيف وقالمة وخراطة بشرقي الجزائر، وأسفرت عن سقوط آلاف القتلى في 8 ماي 1945.[1]

وكان رد السلطات الإستعمارية الفرنسية على السكان الذين نزلوا إلى شوارع سطيف غاية في القسوة والعنف الكولونيالي الأعمى، إذ سقط حوالي 45000 شهيد حسب إحصائيات السلطات الجزائرية الرسمية، في حين تتحدث السلطات الفرنسية عن عدد يتراوح بين 15000 و 20000 قتيل[2].

كما يطالب الجزائريون بأن تعترف فرنسا وتعتذر عن أحداث 17 أكتوبر 1961 التي توصف بالمجزرة التي ارتكبتها فرنسا ضد متظاهرين جزائريين خرجوا في مظاهرات سلمية بباريس احتجاجا على خطر التجول الذي فرض عليهم في العاصمة سنة 1961.

وفي ذكرى الإستقلال جدّد بوتفليقة التأكيد على أنّ الشعب الجزائري ما يزال مصرا على اعتراف فرنسا بجرائمها الإستعمارية بالمقابل، تصر باريس، بيمينها ويسارها، على رفض فكرة الإعتذار عن ماضيها الإستعماري في الجزائر، في وقت يرى البعض أنها محاولة لتفادي محاولة لتفادي مواجهة القضاء الدولي.

وأقرّ بعض المسؤولين الفرنسيين، وآخرهم ماكرون ذاته عندما كان مرشحا للرئاسات الفرنسية بالإنتهاكات التي ارتكبتها بلادهم خلال استعمارها للجزائر، لكنهم يرفضون الإعتذار، وخلال زيارة للجزائر في فيفري 2017 كمرشح للرئاسة، قال ماكرون إن "الإستعمار الفرنسي للجزائر تميز بالوحشية وشهد جرائم ضد الإنسانية".[3]

وقال أيضا: "إنّ الاستعمار جزء من التاريخ الفرنسي... إنه جريمة ضد الإنسانية، إنه وحشية حقيقية وهو جزء من هذا الماضي الذي يجب أن نواجهه بتقديم الإعتذار لمن ارتكبنا بحقهم هذه الممارسات".

---

[1] جلال بوعاتي، حرب باردة بين الجزائر وباريس، نقلا عن الموقع الإلكتروني:https://www.elkhabar.com، تم الإطلاع عليه يوم: 24 أكتوبر 2018، على الساعة: 23:40

[2] توفيق المديني، نفس المرجع السابق

[3] جلال بوعاتي، نفس المرجع السابق

هذه التصريحات التي أثارت جدلا واسعا لدى مسئولين ينتمون إلى اليمين لاسيما المتطرف، كأن لها وقع كبير على الرأي العام الفرنسي الذي أبدى غالبيته تأييده لها بنسبة 51% وفق استطلاع أجراه معهد "إيفوب" في حين أعرب 52% من المستجوبين أنّه على الحكومة الفرنسية الإعتذار عن الجرائم الاستعمارية.

"**إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron**" صاحب 39 عاما أدى بتصريحات خارجة عن المؤلوف الفرنسي حول الجرائم الإستعمارية في الجزائر خلال زيارته الأخيرة لبلادنا. وتمسك بها خلال عودته إلى فرنسا بعد إرساله فيديو مصور إلى وكالة روتيرز يتضمن بشاعة المستعمر في الفترة الإستعمارية معلقا في هذا الصدد: "يجب أن تكون لدينا الشجاعة لتسمية الأشياء بمسمياتها ولنعيش إلى الأبد في ظلال تجربة مؤلمة للجزائر وفرنسا".[1]

لكنه تراجع عن ذلك في زيارته لها وهو رئيس لفرنسا، مصرّحا "لا يمكن أن نطلب من الشعب الفرنسي أن يعتذر للجزائريين".[2]

في وقت اعتدنا على تصريحات لمسؤولين فرنسيين لم تخرج عن دائرة "التأسف". حتى موقف الرئيس الأسبق جاك شيراك فيها يتعلق بهذه المسألة التي وصفت ب "الثورية" عندما اعترف بممارسة التعذيب في الجزائر، سرعان ما انطفأ أفلها بعد صدور قانون تمجيد الإستعمار في شمال إفريقيا خلال فترة حكمه بالموازاة مع تقديم فرنسا اعتذارها لدول إفريقية وتقديم تعويض لها.

كما أن موقف الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي من قضية الإعتراف وتقديم الإعتذار أعادت الملف إلى نقطة الصفر، حيث كان مصممًا وثابتا بقوله[3] أنّ "الإستعمار الفرنسي للجزائر شكل إضافة حضارية لهذا البلد " وطلب من الجزائريين عندما كان وزيرًا للداخلية الفرنسية الدوس على تاريخهم بأقدامهم والنظر إلى مستقبل العلاقات بين فرنسا

---

[1] مليكة خلاف، ماكرون ينسف " قانون تمجيد الإستعمار "إعتراف الشجعان، جريدة المساء 19-02-2017، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.djazairess.com/elmassa/133095، تم الإطلاع عليه يوم: 22 أكتوبر 2018، على الساعة: 21:19

[2] جلال بوعاتي، نفس المرجع السابق

[3] مليكة خلاف، نفس المرجع السابق

والجزائر رغم أنّ حزبه هو من تبنى قانون تمجيدالإستعمار المعروف بقانون فيفري 2005.[1]

مما أثر على العلاقات الثنائية التي كادت أن تشهد نقلة نوعية في عهد الرئيس جاك شيراك، عندما كان البلدان على أهبة التوقيع على معاهدة الصداقة تتويجا للزيارة التي قام بها إلى بلادنا سنة 2003، غير أن القانون المذكور حال دون ذلك بعد رفض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التوقيع عليها، والأكثر من ذلك ألغى ساركوزي كل ملامح التقارب في ملف التاريخ مع الجزائر عندما حاول أن "يقضم" من أرضية اليمين المتطرف وتحديدا من مغازلة أنصار جان ماري لوبان مؤسس حزب الجبهة الوطنية باستبعاد أي نية للإعتراف وتقديم الإعتذار بالقول أن الأبناء لا يتحملون أخطاء الآباء، بل ذهب بعيدا بمواقفه الإستفزازية بتنظيم تكريمات للحركي بقصر الإليزية. هو ما دأب عليه أيضا خلفه فرانسوا هولاند الذي اختلف عنه فقط باعتماد بعض اللّين في حديثه عن هذه القضية رغم خلوها من الجرأة.[2] مكتفيا بالإعتراف في خطوة محتشمة من خلال زيارته للجزائر أواخر عام 2012، ولم يمضي على تنصيبه إلا أشهر قلائل إذ صرّح بأنه يعترف ب"المعاناة" التي تسبب فيها الإستعمار الفرنسي للشعب الجزائري.

وقال في خطاب أمام البرلمان الجزائري: "أعترف هنا بالمعاناة التي تسبب فيها الإستعمار للشعب الجزائري...، لاسيما أحداث سطيف، قالمة، خراطة التي ستبقى راسخة في ذاكرة الجزائريين وضميرهم."

وأوضح أنه "خلال 132 سنة (1830 ـ 1962) خضعت الجزائر لنظام ظالم ووحشي...، وهذا النظام يحمل إسما هو الإستعمار".وأضاف أنه "لابد أن نفصح ونقول هذه الحقيقة لكل من يريد وخاصة الشباب" الذين يشكلون نصف عدد السكان الجزائريين "لتعيش الصداقة بين البلدين".

وتابع نحن نحترم الذاكرة، كل الذاكرة...، ومن واجبنا أن نقول الحقيقة حول العنف".[3]

---

[1] الحواس تقية، دلالات مشاركة الرئيس الفرنسي فرانسو هولاند في ذكرى إحياء نهاية الحرب الجزائر، وهل هي خطوة في اتجاه اعتراف فرنسا بجرائم الإستعمار؟!؛ تصريح لحلقة من برنامج "الواقع العربي" 2016/03/21، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.aldjazaira.net ، تم الإطلاع عليه يوم: 25 أكتوبر 2018، على الساعة: 23:20

[2] مليكة خلاف، نفس المرجع السابق.

[3] يحي اليحياوي، عذر فرنسا في رفض الإعتذار للجزائر، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.aldjazeera.net، تم الإطلاع عليه يوم: 26 أكتوبر 2018، على الساعة: 22:00

وفي سنة 2016 شارك الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في ذكرى إحياء نهاية الحرب في الجزائر والتي صادفت تاريخ 19 مارس من نفس السنة، أين أحدثت تساؤلات حول ما إذا كانت فرنسا تتجه فعلا للإعتراف بجرائمها الإستعمارية بالجزائر.[1]

وانطلاقا من التصريح الذي أدلى به الباحث السياسي في الشؤون العربية الحواس تقيةفي 2016/03/21 في حلقة من برنامج "الواقع العربي" أنه مجرّد "اعتراف رمزي" أراد الاشتراكيون استخدامه في السياسة الداخلية من خلال الاستثمار بالجالية الجزائرية في فرنسا، وأوضح أن هولاند لم يحتفل مع الجزائريين في هذه الذكرى، وإنما يحاول أن يظهر أن بلاده "انتصرت" في مثل هذا اليوم، خاصة أن حرب الجزائر تسببت في إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة، وكادت أن تدخل هذا البلد في حرب أهلية داخلية. ولم يستبعد تقية أن يكون سبب إحجام فرنسا عن الاعتراف بجرائمها والاعتذار للجزائريين هو خوفها من اضطرارها لدفع تعويضات للشعب الجزائري، مؤكدًا أنَّ التعويض من حق الجزائريين، مشيرًا إلى فرنسا عوضت سويسرا لأنَّ القائد نابليون بونابرت مر عبر أراضيها وأكل من أغنامها، كما أنّ إيطاليا اعتذرت وعوضت ليبيا عن سنوات الاستعمار.

كما أشار إلى دور التيار الليبرالي في فرنسا بالاعتذار للجزائر، ولكن دون جدوى لماذا؟ لأن كل المسؤولين الفرنسيين لا يتقبلون فكرة "الإعتذار".

وبخلاف ما ذهب إليه تقية رأي المؤرخ الفرنسي جان لوي بلانش أنه "لا فائدة ولا جدوى من أن تعتذر فرنسا للجزائر لأن الاستعمار إنتهى، والآن هو زمن العلاقات المفيدة بينهما.

واعتبر أن ما قام به هولاند خطوة مهمة لأنه من الصوت الأوّل في فرنسا وهو يعكس أهمية وقف إطلاق النار في حرب الجزائر، كما يضيف بلانش أنَّ الجزائر لم تعد خاضعة للسلطات والقوة العسكرية الفرنسية، والسلطات الجزائرية تفضل العلاقات التجارية والاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات، لكن مطلب الاعتذار هو مطلب جماهيري، والسلطات الفرنسية تقابله بالرفض، وتدعوا إلى طي صفحة الماضي والتوجه نحو المستقبل خوفا من التبعات القانونية التي يمكن أن تترتب عليها في حال توجه السلطات الجزائرية، بضغط من المجتمع المدني إلى تجريم الاستعمار الفرنسي لكن هذا يبقى غير مطروح عند صناع القرار في الجزائر حاليا.[2]

[1] الحواس تقية، نفس المرجع السابق
[2] الحواس تقية، المرجع نفسه

ثانيا: مسألة الأرشيف:

اعتبر المدير العام للأرشيف الوطني في سنة 2004، عبد المجيد شيخي أن مسألة استرجاع الأرشيف الجزائري المنهوب من طرف فرنسا في الفترة ما بين (1830 ـ 1962) قضية سياسية بين البلدين. قال شيخي على هامش الإجتماع التحضيري للملتقي الدولي حول العلاقات الجزائرية الإسكندنافية، "إنَّ مسألة استرجاع الأرشيف تندرج ضمن العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا، وهي مسألة سياسية تتصل بإرادة البلدين".

كما نفى اعتزام فرنسا تسليم للأرشيف للحكومة الجزائرية بمناسبة احتفال الجزائر بمرور 50 عاما على الإستقلال، قائلا: "الأمر غير صحيح ولم أسمح بذلك بتاتا"، وأشار إلى أن فتح السلطات الفرنسية الأرشيف الجزائري مسألة تخص فرنسا وحدها لأنّ فتح الأرشيف يتم على ترابها. وأكدّ أن "الجزائر تتعامل مع ملف الأرشيف بكل موضوعية وهي تعمل جاهدة على تذليل الصعاب".

وأشار شيخي إلى أن "المطالبة باسترجاع الأرشيف الوطني لم يقتصر على الأوراق وتاريخ الإدارة بل يمتد إلى مخطوطات، ووثائق علمية، وقطع أثرية نقلت إلى الخارج وإلى فرنسا بالذات والذي يقدر حجمه حوالي 200 ألف علبة، أي ما يعادل 600 طن من الوثائق"[1].

و قال أن الإلحاح في استعادة هذه الأرصدة لا يعتبر وليد وقت وجيز بقدر ما يعود إلى بداية الإستقلال وتحقيقه هو من صميم المنطق القانوني عكس ما نروّج به بعض الأطراف بحجة عدم احتواء اتفاقيات إيفيان على هذه المسائل، وقال أيضا أنّ فرنسا لا تزال ترفض تسليم الأرشيف الجزائري المسلوب منذ 1830، لأنها تعتبره أرشيفا فرنسيا.

أقرّ المجاهد عبد الحميد سلاقجي عن حواره لأخبار اليوم أن عدد الشهداء لم يبلغ المليون ونصف شهيد، وإنما أكثر من ذلك بكثير، إذ يصل العدد إلى 8.5 مليون شهيد ابتداءا من أحداث 8 ماي 1945، وقال أنه لا يكتفي فقط بعدد الشهداء الذين سقطوا في الثورة التحريرية، وإنما بداية من 1945.

[1] زي، شيخي: "استرجاع الأرشيف الجزائري من فرنسا مسألة سياسية"، الحياة العربية 2012/07/04، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.vitaminedz.com، تم الإطلاع عليه يوم: 26 أكتوبر 2018، على الساعة: 23:50

وأضاف يقول أن فرنسا لا تخفي عن الجزائريين سوى الأرشيف المتعلق بالإدارة والبنى التحتية، الذي يعتبر من حق الجزائر بعد 52 سنة من الإستقلال (2006)، ويجب استرجاعه لتسهيل عملية تطوير البلاد، أما قضية التاريخ "فأنا شخصيا لا أؤمن بقضية الأرشيف الفرنسي، لأن فرنسا قامت بتطهير أرشيف المقاومات والمسيرات والثورة، وهي خطوة لا تحظى على فرنسا الإستعمارية، ثم إن تاريخنا مبني على الشهادات الشفوية للمجاهدين، ما يتيح لفرنسا تزييف الأرشيف وتخوين الأبطال، وهي التي زرعت من قبل الفتنة حتى في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطنيين، وغذت الجهوية والنعرات الطائفية.[1]

تشكل قضية جماجم المقاومين الجزائريين الذين استشهدوا في بدايات الإحتلال الفرنسي للجزائر جزء هام من أرشيف الثورة التي ينبغي للجزائر استرجاعها من فرنسا الموجودة حاليا في متحف الإنسانية بفرنسا والمحتجزة في متاحف أخرى في فرنسا، كما تعتبر هذه القضية من أبرز الملفات التي تؤثر سلبا على تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية رسميا وشعبيا، غير أن انفراجا بدأت تعرفه الأزمة بعد إبداء السلطات الفرنسية رغبتها في تسليم الجماجم للجزائر.

وتسعى السلطات الجزائرية إلى التكفل بهذه القضية على أعلى المستويات حين أكد وزير المجاهدين الطيب زيتوني في سنة 2016 أن "قطاعه يسعى بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية من أجل التكفل الأنجح بهذه المسألة التي يعود تاريخها إلى أكثر من قرن".

وبدأ الإهتمام الرسمي الجزائري كبيرا بهذا الملف في الفترة الأخيرة فأصبحت وكالة الأنباء الرسمية تحرص في كل مناسبة على استعراض جديد القضية.

وفي آخر الأخبار التي نشرتها دائما سنة 2016 إعلان متحف الإنسان بباريس عن "استعداده" لدراسة "جدية" لطلب إعادة 36 جمجمة لشهداء جزائريين سقطوا في ميدان الشرف في بداية الإستعمار الفرنسي والمحفوظة منذ أكثر من قرن.[2]وحسب تصريحات مدير المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي بباريس ميشال غيرو، فإن هناك استعدادًا لدراسة

[1] اسماعيل ضيف، عبد الحميد سلاقجي هذا ما تخفيه فرنسا عن الجزائريين، أخبار اليوم 2015/03/31، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.djazairess.com، تم الاطلاع عليه يوم: 28 أكتوبر 2018، على الساعة: 10:00

[2] محمد سالم، جماجم المقاومين الجزائريين المصادرة بباريس في طريقها للعودة، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://alain.com، تم الاطلاع عليه يوم: 25 أكتوبر 2018، على الساعة: 01:00

طلب تسليم جماجم الجزائريين المحفوظة بالمتحف، نافيا وجود أي عائق قانوني لتسليمها، غير أن المنتظر حسبه - هو إصدار قرارات سياسية في هذا الشأن.

وكان تحقيق صحفي أجرته صحيفة "الخبر" الجزائرية، قبل سنة، قد كشف بالصور عن أنّ جماجم أبطال المقاومة الجزائريين يتم الإحتفاظ بها بطريقة غير لائقة بعلب كرتونية في قبو متحف الإنسان الفرنسي، إضافة إلى العديد من التحف والكنوز الأثرية التي قام الاستعمار الفرنسي بنهبها من الجزائر.

وتعود هذه الرفات للشهداء محمد لمجد بن عبد المالك المعروف باسم شريف "بوبغلة" أو الشيخ "بوزيان" قائد مقاومة الزعاطشة ومنطقة بسكرة جنوبي الجزائر في سنة 1849، وموسى الدرقاوي، و سي مختار بن قديودر الطيطراوي، ومن ضمن الرفات أيضا يوجد الرأس المحنطة لعيسى الحمادي الذي كان من ضباط شريف بوبغلة، وكذا القالب الكامل لرأس محمد بن علال بن مبارك الضابط والذراع الأيمن للأمير عبد القادر الجزائري.[1]

وبعد أن فاز إيمانويل ماكرون Immanuel Macron في رئاسيات فرنسا 2017 قام بأول زيارة رسمية له إلى الجزائر التي اختتمت بالإتفاق على تسليم الجماجم التي هي جزء من ملف أو مسألة الأرشيف المتعلق بالتاريخ الجزائري والتي تعود إلى شهدائنا الأبرار الذين سقطوا على الساحة إبّان الثورة التحريرية 1954 ـ 1962.

أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال الندوة الصحفية التي نشطها بالجزائر العاصمة أنّ الجزائر وباريس اتفقتا رسميا "إرجاع جماجم الشهداء وإنهاء القضية نهائيا".

كما دعا إلى ضرورة الوصول لحل نهائي لقضية الذاكرة التي ظلت لسنوات محور نقاش وخلاف بين البلدين"، وقال أيضا "جئت للجزائر لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين"، صفحة اختلف المتابعون على فك طلاسم حروفها ما بين رغبة باريس في "طيها" أو "تمزيقها"؛ خاصة أنّ ماكرون الرئيس استعمل خطابا مغايرًا لخطاب ماكرون المرشح، وهو يتجول في شوارع العاصمة الجزائرية، داعيا الجزائريين إلى ضرورة "النظر إلى فرنسا بعين المستقبل"[2]

---

[1] محمد سالم، المرجع نفسه

[2] يونس بورنان، ماكرون يختتم زيارته إلى الجزائر بالإتفاق على تسليم الجماجم، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://alain.com، تم الاطلاع يوم: 25 أكتوبر 2018، على الساعة: 01:30

متابعون اعتبروا أيضا أنّ الاتفاق على استعادة الجماجم هو جزء من خطة ماكرون الجديدة في علاقات بلاده مع الجزائر، وهي تجاوز مسألة الاعتذار بأقل الخسائر الممكنة في علاقتها مع الجزائر، على الرغم من أنّ ملفات أنتقل من الجماجم لم يتطرق لها ماكرون، من بينها التجارب النووية والأرشيف مصرًّا في الوقت ذاته على ضرورة "تناسي" الماضي إلى غاية نسيانه".

المحلل السياسي الدكتور حسين قادري، في اتصال مع "بوابة العين" الإخبارية قال "إنَّ العلاقات بين الجزائر وفرنسا هي علاقات استثنائية من منطلق تاريخي وزيارة ماكرون إلى الجزائر في إطار جولة افريقية وليوم واحد دليل على أن الرئيس الفرنسي أراد القيام بزيارة بروتوكولية لا أكثر، لأهمية الجزائر في السياسة الخارجية الفرنسية، وما يؤكد أيضا عدم إدلاء المسؤولين الجزائريين بأي تصريح خلال هذه الزيارة".

ومن هذا المنطلق فإن قضية الاعتذار ومسألة الأرشيف الذي يعود إلى قرن ونصف، سيظل عبارة عن ورقة تفاوضية بين البلدين، وباريس تريد مقابلا استراتيجيا ثمنا لذلك".

أمَّا الخبير الاقتصادي الدكتور علاوة خلوط فيراس فيرى في حديث مع بوابة العين الإخبارية، أنَّ فرنسا تعتقد أن الجزائر هي مجالها الواسع ولا يمكن التنازل عليها، والزيارة جاءت لتسهيل بعض العراقيل أمام المؤسسات الفرنسية لإعطاء ضمانات أكثر للمستثمرين الفرنسيين، والدليل أنها جاءت عشية اجتماع اللّجنة المشتركة بين البلدين في باريس".[1]

ثالثا: جرائم الجيش الفرنسي

إن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم تبدأ مع ثورة التحرير الوطني في 1945، وإنما هي سلسلة متواصلة من الاحتلال إلى الإستقلال تتعدى آثاره الوخيمة والبشعة إلى البيئة والإنسان والحيوان إلى وقتنا الحاضر، فالاستعمار في حد ذاته جريمة ضد حقوق الإنسان في الحرية والعيش الكريم عكس ما يروج له أنصار الاستعمار، بأنه كان إيجابيا وحضاريا.

[1] يونس بورنان، المرجع نفسه

إنَّ جرائم الاستعمار الفرنسي والقتل الجماعي الذي شهدته فترة حرب التحرير الوطني، هي امتداد لحرب الإبادة التي شنتها قوات المحتل، منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر، متجاوزة كل الأعراف والقوانين الدولية[1] .

منذ استقلال الجزائر وهي تطالب باعتراف فرنسي رسمي لجرائم الاستعمار العديدة، وبالاعتذار عنها، ومن بينها حملة الإبادة التي ارتكبتها القوات الفرنسية في ولايات سطيف، قالمة، خراطة بشرقي الجزائر، وأسفرت عن سقوط آلاف القتلى في 08 ماي 1945.

كما يطالب الجزائريون بأن تعترف فرنسا وتعتذر عن أحداث 17 أكتوبر 1961، التي توصف بالمجزرة التي ارتكبتها فرنسا ضد متظاهرين جزائريين خرجوا في مظاهرات سلمية بباريس احتجاجا على حظر التجول الذي فرض عليهم في العاصمة سنة 1961.[2]

أكد وزير المجاهدين الطيب زيتوني أن موضوع التفجيرات النووية بالصحراء يعد من العناصر الجهوية في الذاكرة الوطنية التي تتطلب العناية لإبراز ما دمِّر بأفتك الأسلحة في الإنسان والبيئة.

وتابع الوزير قائلا: تعود بنا الذاكرة في هذه اللحظات إلى 18 فيفري 1960 في صحرائنا، لنتذكر واحدة من أبشع الجرائم ضد الإنسانية، التفجيرات النووية السطحية من ناحية رقان، تلك الجريمة المرتكبة والمنفذة مع سابق الإصرار والتخطيط بما ألحقته من أضرار بالأرض والإنسان، بالبيئة والعمران، والتي طالت بأخطارها الكبيرة، وآثارها المدمرة من مناطق واسعة من وطننا.

أكدّ أيضا على أنّ التفجيرات النووية الاستعمارية بنواحي رقان وما تبعها، ما هي إلّا حلقة من سلسلة الجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري في إطار الإستراتيجية التي إنتهجها المستعمر منذ أن وطئت أقدامه أرض الوطن سنة 1830.[3]

---

[1] جيلالي بشلاغم، نفس المرجع السابق، ص، 138

[2] جلال بوعاتي، حرب باردة بين الجزائر وفرنسا، أخبار الوطن، 2018/09/23، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.elkhabar.com/press/article/143622/، تم الاطلاع عليه يوم: 25 أكتوبر 2018، على الساعة: 00:56

[3] ف. هند، جرائم فرنسا لا تسقط بالتقادم، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.djazairess.com ، تم الاطلاع عليه يوم: 27 أكتوبر 2018 على الساعة: 17:30

كانت "لويزات إيغيل أحريز" أوّل الجزائريين الذين فجروا قضية التعذيب في الجزائر أثناء فترة حرب التحرير عبر صفحات الجرائد والإعلام الفرنسي، وأصدرت كتابا بعنوان "لويزات إيغيل أحريز الجزائرية" عام 2001، أرادت من خلال شهادتها أن تفضح جرائم الجيش الفرنسي التي قام بها في الجزائر ضد الشعب الجزائري، وتبيّن للرأي العام الفرنسي أن ما جرى خلال سنوات الحرب لم يكن مجرد عمليات حفظ النظام، ولا مجرد تهدئة كما يروج له العسكريون والسياسيون الفرنسيون، إنَّ ما جرى كان حربا ضروسا بالغة الفساد والإجرام.[1]

كما أصدر "بيار فيدال ناكي" (Pierre Vidal Naquet)، عدة كتب حول جرائم فرنسا في الجزائر، ويعزي هذا الأخير صدى هذه الشهادات في وسائل الإعلام الفرنسية، إلى أن موريس بابون(Mourice Papon) المسؤول عن أحداث 17 أكتوبر 1961 باعتباره رئيس شرطة باريس، كان من مناصري "فيشي" (Vechy). حيث تعتبر مرحلة حكم "فيشي" وفترة حرب الجزائر حدثين أليمين عن الذاكرة الجماعية الفرنسية. أمّا التفسير الثاني لعودة هذه الأحداث إلى الواجهة هو مطالبة الأجيال الصاعدة للأجيال السابقة معرفة الحقائق التاريخية حول هذه المرحلة بالذات من التاريخ المشترك بين الجزائر وفرنسا. ففي فرنسا تمّ تجاهل هذه المرحلة تماما من تاريخ فرنسا حتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب الصراع الفرنسي الداخلي بين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر وفرنسي الوطن الأم، حول مستقبل الجزائر قبل الاستقلال، وعدم توافق الآراء حول ذاكرة حرب الجزائر بعد الاستقلال، فأغلبية المستوطنين الفرنسيين اعتبروا سياسة "ديغول" خيانة للمستوطنين، وتفريط في حقوقهم، ومن جهة ثانية وجود مئات الآلاف من الجنود الذين شاركوا في هذه الحرب، ومئات الآلاف من الجزائريين المتعاونين مع الاستعمار، والذين تركتهم فرنسا عرضة للقتل والانتقام بعد استقلال الجزائر. أمّا في الجزائر فرغم الإختفاء بالثورة التحريرية، وتمجيد رموزها، إلّا أنّ الصراع الداخلي بين أطباق الحركة الوطنية، انعكس سلبا على توجهات الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال، بتجاهل وإقصاء جزء كبير من تاريخ الحركة الوطنية، والتضييق على كتابه التاريخ الحقيقي للحركة الوطنية.

[1] جيلالي بشلاغم، نفس المرجع السابق، ص، 138، 139

ومن ناحية أعداد القتلى والضحايا، فقد اختلفت أرقام المؤرخين والكتاب الفرنسيين عن عدد الجزائريين الذي أبادهم الاستعمار، حين تحدث بعض المصادر عن مليون والبعض الآخر يتحدث عن 500 ألف أثناء بداية الاحتلال، والبعض الآخر يعطي أرقامًا تزيد عن المليونين والنصف خلال فترة الاحتلال عليها.

لقد كانت سياسة الإبادة سمة ملاصقة للاستعمار الفرنسي، فقد صرح وزير الحرب " جيرار" آنذاك بقوله: "لا بد من إبادة جميع السكان العرب، إن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة هي في تقريري الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتها".[1]

والغريب في الأمر أن مؤرخيهم ومسئوليهم لا يجرؤون على ذكر هذه الحقائق إلّا نادرا، ولا يعترفون بالأرقام التي يقدمها الجزائريون، وجاءت اعترافات الجنرال بول أوساريس بجرائمه وجرائم الجيش الفرنسي أثناء الحرب التحريرية في كتابه "مصالح خاصة" فضحت هؤلاء الذين ينكرون الجرائم التي اقترفوها في حق المناضلين من الشعب الجزائري فقد اعترف هذا الأخير بقيامه بقتل المتهمين دون إحالتهم إلى الفضاء، كما يعترف أن التعذيب كان ممارسا بكثرة في الجزائر مثل عملية قتل الشهيدين "لعربي بن مهيدي" و "علي بومنجل" و.....القائمة كبيرة.

ويظهر موقف فرنسا من هذه القضية ـ قضية جرائم الجيش الفرنسي ـ خاصة بعد ما توترت العلاقات الجزائرية الفرنسية، سنة 2005 عندما أصدرت فرنسا قانون تمجيد الاستعمار، وسبب تجريم الاستعمار الذي طالبته الجزائر منها من أجل الاعتراف بجرائم جيشها أثناء الثورة التحريرية، وضغوط الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من 2008 بإصدارها قانون رقم 02 ـ2010 في 05 جانفي 2010، محاولة بذلك التخفيف من هذا التوتر، ويتضمن هذا القانون الاعتراف والتعويض لضحايا التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وقد سمح المرسوم التنفيذي لهذا القانون بتحديد المناطق الملوثة في الصحراء الجزائرية، وتحديد أنواع الأمراض السرطانية التي تعطي الحق في التعويض، غير أنّ القائمة التي أفرجت عنها لجنة تعويض، لضحاياه إبانة عن رفضها ل 127 ملف من أصل 129 حالة عالجتها اللجنة منذ الشروع في عملها، وعن رفضها للملفات الأحزاب (127 ملف) أرجعته إلى ضعف نسبة تعرض الضحايا للإشعاع، وبالتالي فهم لا يستحقون التعويض.

[1] جيلالي بشلاغم، نفس المرجع السابق، ص 139، 140

وتعتبر هذه الحصيلة هي تحصيل حاصل لنوايا الحكومة الفرنسية الواقعة تحت تأثير وضغوط الكوبيات المتطرفة، من الأقدام السوداء وقدماء الجيش الفرنسي، والتي تروج لمقولة أنّ التجارب الفرنسية في الصحراء الجزائرية كانت نظيفة، وأنّ المنطقة كانت خالية من السكان.[1]

المطلب الثاني: الخلافات الإقتصادية

إنّ الواقع الإقتصادي في العلاقات بين الجزائر وفرنسا مخالف تماما للواقع السياسي، ففي الوقت الذي كان للتاريخ بصماته في خلق توتر بين البلدين، نجد هذا التاريخ نفسه له آثار إيجابية من الناحية الإقتصادية، فعامل الروابط التاريخية والعلاقات الشخصية ساهم ومن منطلق المصالح المتبادلة في تشجيع التعاون الاقتصادي وبقاءه بعيدا عن التوترات السياسية والبرودة التي تعتري العلاقات بين البلدين بين الحين والآخر، ما عدا بعض الخلافات التي كانت تظهر بين الفينة والأخرى، كالخلاف النفطي الغازي، والخلاف حول قلة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر.

أولاً: الخلاف النفطي الغازي

من أجل تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر لجأت فرنسا إلى اتخاذ العديد من القرارات، والتي كان من بينها قرار عقد نموذجي في الثالث من فيفري 1982، لوضع حد لمسألة الخلاف الغازي الذي كان قائما بينهما آنذاك، وهو العقد الذي تجاوز الإطار التجاري البحت، لأن فرنسا قبلت بموجبه بدفع سعر الغاز (المتر المكعب من الغاز من السعر المتوسط الذي كان عليه في السوق الدولية) لأسباب سياسية واقتصادية.[2]

لقد ارتبط هذا القرار وتزامنا مع قرارات أخرى منها اتفاق في 28 أوت 1982، والذي ينص على إقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة، تساهم بموجبها المؤسسات الفرنسية في عملية نقل التكنولوجيا من أجل تطوير التنمية والتأهيل والتسيير في العديد من المؤسسات الجزائرية، وكذلك الاتفاق على ربط سعر الغاز بسعر البترول في 03 جانفي 1983 وذلك بطلب من الجزائر؛ إلّا أنه وبعد وصول لوراسفابيوس« laurentfabius » إلى رئاسة الحكومة 1983، وبناءا على التقرير الاقتصادي الذي قدمته حكومة بيار مورا "Pierre Mouras" وباختلاف وجهات النظر حول كيفية تطبيق القرارات المتعلقة بالغاز، الذي ادعت فرنسا أنها قبلت به كمساعدة للجزائر من أجل التنمية، بل

[1] جيلالي بشلاغم، المرجع نفسه، ص، ص،ص، 140- 144، 145

[2] حورية ساعو، نفس المرجع لسابق، ص 186

طالبة ومنذ 1985، في إعادة النظر بما يسمى بالاتفاقيات المثلى، لأنها لا تستطيع مستقبلا أن تلتزم بتعهد أنها إزاء ما وقعته في سنتي 1982 و 1983، بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها، وسبب رفض المؤسسات الخاصة وحتى العامة في إنشاء شراكات مختلطة، يمكن بواسطتها تنفيذ ما تعهدت به من قرارات، كانت نتيجة هذا الخلاف تقليص شراء البترول في الفترة (1982 ـ 1990)، وذلك من 4,2 مليون طن سنة 1982 إلى 1,2 مليون طن سنة 1990، أما في المجالات الاقتصادية الأخرى فإن العديد من القرارات والاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين، موازاة مع اتفاقيات الغاز والبترول أو مكملة لها، بقية في عمومها (دون تنفيذ)، وهو ما اعتبرته الجزائر مناواة للضغط من أجل الحصول على الغاز والبترول وأسلوبا للتراجع عن الانتقال بالعلاقات من التعاون المتبادل إلى التعاون المسمى بالتأهيل أي التوظيف.[1]

ثانيا: واقع الاستثمارات الفرنسية في الجزائر

تبسط فرنسا نفوذها على السوق الاقتصادية برقم أعمال يصل إلى أكثر من 5 مليار أورو سنويا لحوالي 6 مليار دولار، فيما توجد نحو 6 آلاف شركة فرنسية تصدر منتوجاتها للجزائر، وبذلك تعدّ ثاني شريك اقتصادي للجزائر بعد الصين ، وأوّل شريك خارج قطاع المحروقات.

لكن وفي المقابل هذا تراجعت فرنسا من حيث الاستثمارات بالجزائر تاركة مكانها للصين، التي باتت أوّل مستثمر في البلاد، ما يدحض نظرية هيمنة فرنسا التامة على السوق الجزائرية.

وذكر السفير الفرنسي السابق بالجزائر، برنار إيمي "Bernard Emée"، في حوار لوكالة الأنباء الجزائرية، أن بلاده تبقى أوّل مستثمر في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وأوّل أجنبي يوظف الجزائريين، حيث تتواجد 450 مؤسسة فرنسية ما مكّن من خلق 40 ألف منصب عمل مباشر، و 100 ألف منصب آخر غير مباشر.

في مقابل هذا، يقول سياسيون جزائريون معارضون إنّ فرنسا ستبقى تعتبر الجزائر سوقا تجاريا ولن تستثمر فيها".

ويقول خبراء اقتصاديون، أيضا إن الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تبقى استهلاكية وخدماتية، مثل إقامة مصانع للمايونيز والياوورت مقارنة بالاستثمارات التي تقيمها في المغرب على غرار مصانع السيارات، وأوردت تقارير إعلامية

[1] حورية ساعو، المرجع نفسه، ص 186، 187

عديدة، في الجزائر أنّ "مصنع رونو سامبول "Renault Symbol" لا يعدو أن يكون واجهة لاستيراد هذه السيارات الفرنسية وإعادة بيعها من الجزائر أكثر منه مصنعاً لتركيبها.[1]

ولتعزيز الشراكة الاقتصادية الفرنسية الجزائرية، زار الوزير الأوّل أحمد أو يحي باريس، وشارك في التحضير لأشغال اللّجنة المشتركة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية، وتعتبر هذه الدورة الرابعة للجنة الجزائرية الفرنسية، وهي المسئولة عن " ظبط وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر".

وقال الأستاذ الاقتصادي في جامعة عين تيموشنت، الدكتور كمال سي محمد "إن الاستثمارات الفرنسية تراجعت شيئا ما في الجزائر لكنها موجودة"، وأفاد سي محمد في اتصال مع "أصوات مغاربية" بأنّ " الاستثمارات الفرنسية في الجزائر تجد منافسة من الصين على وجه الخصوص التي دخلت قطاعات عديدة من تشييد الطرق والكسور إلى بيع القماش والألعاب، غير أنّ هذا لم يمنع تركز الاستثمارات الفرنسية في قطاعات الميكانيكا والمواد الغذائية والصيدلانية".

ومن الملاحظ أنّ أغلب استثمارات الجزائر كانت مركزة في قطاعات محددة أين لا توجد هناك منافسة من دول أخرى مثل الصين واليابان. فنجدها تستثمر في البنوك وخدمات التأمين وقطع غيار السيارات والصناعات الصيدلانية، وتسيير المترو وتركيب عرباته ومصانع الحليب تستهدف قطاع الخدمات بشكل خاص، لأنه قطاع مربح لها.[2]

كذلك أوضح الدكتور فارس مسدور أستاذ الاقتصاد في جامعة البليدة في اتصال مع "أصوات مغاربية" أن الاقتصاد الجزائر يحاول الانطلاق لكن هناك من يسده إلى الخلف "كلما حاولنا القيام بقفزة إلى الأمام هناك طرف ما يشدنا إلى الخلف، وهذا الطرف هو فرنسا، إنها لا تريد اقتصادا جزائريا متحررا من التبعية لها من القمح والمواد الاستهلاكية، ولا تريد رؤية اقتصاد مصنع اقتصاد يصدر أشياء أخرى غير النفط والغاز".

أضاف مسدور "فرنسا جاءت بسبب مصانع لتركيب السيارات وليس لصناعتها، وهي تستفيد سنويا من 4 مليار دولار جراء خدمة التركيب! أكثر من ذلك، مصنع ألستوم للمترو بالجزائر كان مفلسا في فرنسا وأنقذه وزير النقل الأسبق

[1] ترند، استثمارات فرنسا بالجزائر..، خبير: مسؤولين متورطون، الموقع الالكتروني: https://www.maghrebvoices.com، تم الاطلاع عليه يوم: 27 أكتوبر 2018، على الساعة: 19:30

[2] ترند، المرجع نفسه

مغلاوي بعدما منحه صفقة في الجزائر! وباعتماده يجب علينا أن تغيّر المنظومة الفرنكفونية بمنظومة أنجلوسكسونية، حتى نتخلص من التبعية لفرنسا.[1]

المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصبح الحديث عن الاستثمار الأجنبي في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي، حيث يعتبر ذات أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تسعى الجزائر جاهدة لسد بعض النقائص التي يمكن أن تكون عائق أمام المستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: العوائق الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن القول أن هناك الكثير من العوائق الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي أصبحت محور تخوف للعديد من المستثمرين الأجانب ويمكن حصرها في:

–عدم وجود سوق منافسة: وهذا يمكن تفسيره بحداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق أي الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي، كذلك فيما يخص القطاع الخاص في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب منه رغم أن نشاطه يمثل 44 % من النشاط الوطني، لأن هذا القطاع في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل علاقته مع المستثمرين الأجانب ،وعلاوة على ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة لا يغامر إلاإذا لاحظ أن القطع الخاص يغامر في دولته.

كذلك بالنظر إلى هذا السوق كأنه سوق سوداء تسود فيه أنشطة غير رسمية، كذلك عدم وجود تنظيم لهما يجعل المستثمر فيه يبتعد عن الاستثمار ويتجه لدول أخرى. وهذا نفس المشهد الذي تعيشه المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي لم يتم الفصل في وضعيتها سواءا بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة.

[1] ترند، المرجع نفسه

مما لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه [1]، و نبقى في هذا المجال أي الجانب المؤسساتي الذي أظهر فشله وهذا في عدم فاعلية المؤسسات البنكية و خاصة القطاع الخاص الذي يعاني مؤخرا وخير مثال على ذلك كارثة بنك الخليفة، وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها اتجاه المتعاملين والمجتمع.

كما أن الظاهرة الأخرى الأكثر خطورة تتمثل في انتشار ظاهرة المخدرات و الاتجار فيها ما يجعل السوق الجزائرية محل شك لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال و إدخالها في النشاط الاقتصادي وهذا ما يحد من قدرة المنافسة سواءا بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح لمصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، فهذا ما يجعل المستثمرين يتوجهون إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعال[2].

- سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ، ومثال ذلك نجد الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ، إلا أن البطىء الكبير في تسريح السلع سواءا بين سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف

إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية. التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة [3].

- عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار، فوجود الشفافية يعد عنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة و للدول المضيفة، لكن بطغيان الممارسات الفاسدة كانتشار الفساد و الرشوة يخلق جو غير ملائم

---

[1] بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، (د. س. ن)، عدد4، ص.ص 79-80

[2] بعلوج بولعيد، المرجع نفسه، ص 81

[3] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي، **تقيم التجربة الجزائرية في حزب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005- 2014**، مذكرة ماستر، العلاقات الاقتصادية، تخصص مالية وتقود، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي – تبسة، السنة الجامعية 2015 -2016. ص55

للاستثمار لأن هذه الممارسات تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وفي أقصر وقت إذن على الجزائر أن تبذل مجهودات للقضاء على هذه الممارسات وهذا بمراقبة كل الأنشطة والمسؤولين عن الفساد، كما يمكن تقديم معلومات للجهات المعنية لمكافحته منها المنظمة العالمية للشرطة " الإنتربول"[1]

وفي هذا الصدد تصنفت الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا حيث جاءت في المرتبة السابعة من بين 21 بلدا إفريقيا وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 43,3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 07% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المرايا والخدمات[2]. والذي أدى إلى فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية والدليل على ذلك إلغاء الحكومة عددا من المناقصات الدولية التي أطلقتها في قطاعات عديدة وهذا لعدم تمكنها من جلب مستثمرين كبار وشركات قادرة على انجاز مشاريع من هذا الحجم، ففي قطاع السكك الحديدية ألغت الحكومة مشروع بناء خط سكة حديدية جديدة بين تقرت وحاسي مسعود على طول 180 كلم، لعدم مشاركة أي شركة في هذه المناقصة. رغم أن قيمة المشروع ملايير الدولارات. أما فيما

يخص المناقصة التي أطلقتها سونلغاز المتعلقة بإنجاز محطتين لتوليد الكهرباء والتي لم يشارك فيها سوى المجمع الفرنسي "ألستوم" وتم منحه الصفقة بقيمة 4 ملايير دولار [3].

- صعوبة الحصول على الأراضي الصناعية ومشكلة العقار: حيث يعتبران أحد أبرز العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، إذ أن الحصول على الأراضي الصناعية معقد بسبب نقص المساحات واليد العاملة

[1] بعلوج بولعيد، نفس المرجع السابق، ص81

[2] فلة حمدي، مريم حمدي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، **مجلة المفكر**، العدد العاشر (د. س. ن)، ص 340.

[3] محمد بوبصلة، **دور الحوكمة المؤسسة في جذب الاستثمارات الأجنبية–دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص حكامة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة، السنة الجامعية 2013–2014. ص 92

المؤهلة، بالإضافة إلى الجهل من جهة الإدارة العمومية، أن توافر واستدامة الأراضي من المستثمرين المحتملين وتشكل عائق أمام أي استثمار[1].

كذلك إذ أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن 37% من المؤسسات تبحث عن العقار من أجل القيام بالاستثمار وأن 13%منها ترى أنه يعتبر العائق الأول الذي يواجهها و 20%من المؤسسات تنتظر أكثر من 4 سنوات للحصول على العقار. إلى جانب هذا وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة [2]، منها حوالي 15% من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية (2334 هكتار) و60 % من الأراضي المتواجدة في مناطق النشاطات (4496 هكتار) وهذا يعني أن 30 % من المساحة الكلية (22 ألف هكتار) المتوفرة غير مستغلة. كما هناك أيضا مشاريع مهمة متوقفة والتي تتوفر على مساحات غير مستغلة إذ تصل إلى 529 هكتار منها 387 هكتار في المناطق الصناعية و 142 هكتار في مناطق النشاطات [3].

- تدهور النظام المصرفي الجزائري: فهذا النظام نظام تقليدي يفتقد للفاعلية والقدرة على التأقلم مع متطلبات المستثمرين، كما يتميز بثقل الإجراءات في المعاملات البنكية، كذلك نقص الكفاءة المهنية لدى عمال البنوك خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر، حيث نجد أن جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة إلى جانب ضعف أداء بورصة الجزائر[4].
- مشكل قاعدة الاستثمار 51/49، فهي من تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

[1] محمد بوبصلة، المرجع نفسه، ص93

[2] world bank ;**Algeria investment climate assessment**, pilot investment climate assessment , june 2002, p16 ; site resources, worldbank.org/

[3] CNES, la **configuration du foncier en Algérie : une contrainte au développement économique**, 24éme seissions plénière, Alger 22 mai 2004, p72, in www.cnes.dz/.

[4] نفيسة با محمد، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربةOLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2015-2016. ص 122

والتي تنص فيها على تغلب الشركات الوطنية على الأجنبية بإعطائها أكبر حصة في عمليات الاستثمار بمعنى أن للمستثمر الجزائري الحق في الحصول على 51 %على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي، في حين لا تتجاوز حصته الطرف الأجنبي 49%[1].

هذا وقد أثارت نقاشا وجدلا لم ينته بعد بين مؤيد لها ومعارض حيث هناك من يعتبرها عائق خاصة في المشاريع الاستراتيجية مثل الصناعات الغذائية، توزيع مياه الشرب، إدارة المطارات والموانئ وغيرها [2].

لأن هذه القاعدة والتي تممت الأمر 01-03 المتضمن قانون الاستثمار بالمادة 4 مكرر، ثم أعاد النص عليها في قانون المالية لسنة 2016، لم تدرج في قانون ترقية الاستثمار الجديد رقم 16-09 ويرى بعض الباحثين أن سن القاعدة في قانون المالية، وعدم إدراجها في قانون الاستثمار الجديد أمر تعمده المشرع لكي تبقى هذه القاعدة سارية المفعول. ويتم الاستناد إليها حتى ترغب الحكومة في إخضاع بعض الاستثمارات الأجنبية لهذه القاعدة.

وعند التدقيق في المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016 ، نلاحظ أن المشرع الجزائري أصبغ على قاعدة 51-49 % مرونة لم تكن في نص المادة 4 مكرر من الأمر 01-03 المتضمن قانون تطوير الاستثمار، حيث هذه المادة جاءت

بصيغة الأمر(لا يمكن إنجاز الاستثمارات إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي...)، في حين صبغت المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016 بشكل مرن حيث جاء فيها: (ترتبط ممارسة الأجانب الأنشطة إنتاج السلع والخدمات والاستيراد بتأسيس شراكة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51 % على الأقل من رأس مالها). فبالنظر إلى صياغة هذه المادة يمكن أن يكون إلغاء نهائي لهذه القاعدة والتي لم تنص في قانون الاستثمار، وهذا بالرغم من أهميتها من جانب الرقابة على الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا والخبرات للمؤسسات المحلية إلا أنها تعتبر عائقا أمام تطور هذه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي لم تحقق الأهداف المرجوة منها. ولكن هذا يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

---

[1] فلة حمدي، مريم حمدي، نفس المرجع السابق، ص 342

[2] صالح فلاحي، **تقييم در الاستثمار الأجنبي المباشر في النصوص بالتنمية في الجزائر**، ضمن أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 ، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،11 /12 مارس 2013. ص 9

– صعوبة جمع المستثمر الأجنبي للمساهمات الوطنية التي حدد نصيبها بـ 51%للشركاء المحليين.

– ضعف القطاع العام والخاص الوطنيين وعدم توفره على التكنولوجية المناسبة وبالتالي تكون هذه الشراكة عبأ على المستثمر الأجنبي[1].

– إضافة إلى هذه القاعدة فقد أكدت العديد من الدراسات أن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية. لأن هناك قوانين لم تصادق عليها الجزائر. باعتبارها إجراءات في صالح الشركات الأجنبية، وهذه الأخيرة تفضل الدول المنظمة إلى هذه المنظمة، والجزائر تحاول الاستفادة من تسهيلاتها من خلال المفاوضات الجارية معها [2]

المطلب الثاني: العوائق السياسية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من المتعارف عليه أن نجاح أي استثمار أجنبي في دولة مضيفة لا يتحقق إلا بتوفير الاستقرار السياسي والأمني في الدولة لذا نجد أن الجزائر عاشت هذه التجربة، مما جعلها من الدول التي عانت تهميش في جلب الاستثمارات و يمكن دراسة هذا وفق نقطتين:

1- الوضع الأمني

عانت الجزائر منذ عدة سنوات من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود جذورها إلى أحداث أكتوبر 1988، وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013، ثم تلتها مؤخرا أحداث عين صالح سنة 2016، مما زاد من حدة الأزمة وخطورتها، والتي كانت لها أثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي. هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها. قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجد استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها

[1] صالح بودهان، خويلدي السعيد، حرية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الحالية (بين التجسيد والتقييد)، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 18 جانفي 2018، ص 152

[2] بعلوج بولعيد، نفس المرجع السابق، ص. ص86،87

استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم أمواله في دولة ما لم يجمع تقييما عاما للوضع الأمني للدولة.[1]

فبالرغم من أن الجزائر عرفت إستقرار سياسيا وأمنيا نسبيا منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السلطة، وذلك في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية إلا أن بوادر الاستثمار الأجنبي تبقى قليلة وهذا نظرا لهرب المتعاملين الاقتصاديين لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم.[2]

2- عدم الاستقرار السياسي

فالاستقرار السياسي مهم جدا في دفع المستثمرين للقدوم إلى البلد المضيف لكن في ظل أوضاع مضطربة لا يمكن للبلد إستقدام رأس المال الأجنبي. فالجزائر مرت بعهد من الاضطرابات و ظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات ما جعلها تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار ، حيث في هذه الفترة الوجيزة تعاقب على الجزائر 08 حكومات أربعة منها كانت في عهد الرئيس بوتفليقة، ونأخذ على سبيل المثال حكومة قطعت أشواطا في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة آخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) و حتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن الأجانب يدخلون في اعتباراتهم كل صغيرة وكبيرة وهذا يؤثر حتما على إتخاذ قرارات الاستثمار فهذه التغيرات في السوق تدخل الشك والريب في نفوس المستثمرين حول وجود حالة عدم الاستقرار [3]

هذا وإضافة إلى العراقيل الإدارية والقانونية التي تعرقل تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، حيث نجد هذه الإجراءات جد صارمة ما يجعل مناخ الاستثمار في الجزائر ضعيف جدا مقارنة بالدول المجاورة وعلى هذا الأساس كشف البنك العالمي بالتنسيق مع هيئات متخصصة أن الجزائر هي أصعب منطقة تؤسس فيها استثمارات وهذا بسبب كثرة

[1] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاوي ، نفس المرجع السابق، ص 56

[2] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاي، المرجع نفسه ، ص 56

[3] رشيدة بن عرفة، سومية حمزاي، المرجع نفسه، ص 57

الوثائق الإدارية التي تعطل القيام بمشروع استثماري فمثلا في الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراء مختلفا.

وهنا ما يختلف عنه عن المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا التي لا تتجاوز بها عدد الإجراءات 10. ففي الدول المجاورة المغرب مثلا يمر المستثمر بـ 5 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة كذلك في تونس التي تعادل فرنسا بـ 7 إجراءات والجزائر ما زالت من ضمن الدول الأقل تقدما في مجال الإجراءات الإدارية التي تشمل الضرائب والسجل التجاري وأملاك الدولة والفرق التجارية.

وتبقى في هذا السياق، حيث أن في الجزائر مدة معالجة ملف استثماري يتراوح بين 20 و 26 يوما أي أن المستثمر الراغب في إنشاء مشروع في الجزائر ينتقل مدة تتراوح ما بين 350 و360 يوم لتجسيده.[1]

بينما نجد العكس في دول أخرى على غرار المغرب نجد متوسط معالجة الملف من 10 إلى 11 يوما وبمتوسط أقل من 75 يوما. أما الجارة الأخرى تونس فتقدر بحوالي 90 يوما، علما بأن المدة في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم فإنها تقدر مدة المعالجة ب 56 يوما و بمتوسط إجراء بـ 8 أيام.

كذلك بالنظر إلى تكلفة ترسيم المؤسسات ففي الجزائر ارتفع إلى قرابة 27,5%، ما جعل المستثمر يدفع ضعفين ونصف أكثر من التونسي والتي تقدر التكلفة بـ 11% و في المغرب 12 % وتبقى مهمة الاستثمار في الجزائر جد صعبة بالنظر إلى هذه التعقيدات التي تعيق من تقدم المشاريع الاستثمارية، لذا يجب معالجة كل هذه التعقيدات لجذب أكثر للاستثمارات الأجنبية التي تحقق النمو الاقتصادي للجزائر.

رغم المعوقات السالفة الذكر والتي تشير إلى الضعف الكبير الذي عرفته بيئة الاستثمار في الجزار، إلا أن الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة ما يجعلها من البلدان الأكثر استقطابا لهذه الاستثمارات بدليل حجم الثروات الطبيعية الهائلة.

[1] عماري عمار، سعيدة بوسعدة، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني 14و 15 نوفمبر 2005. ص 235.

واليد العاملة فهناك مجهودات تبذلها الدولة في سبيل تشجيع وترقية هذه الاستثمارات[1]

المبحث الثالث: التنافس الإقتصادي الصيني الفرنسي في الجزائر

منذ بروز الصين كشريك تجاري ثاني للجزائر بعد فرنسا وذلك في سنة 2009 فهي تقوم بكثافة معاملاتها الخارجية مع الجزائر منافسة فرنسا، وفي سنة 2013 إحتلت المركز الأول كمصدر للجزائر متقدمة على فرنسا التي كانت تستحوذ على المركز الأول لعشرات السنين، وهي تحول تاريخي من شأنه أن يضع التبادلات التجارية بين الجزائر والصين.

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية

بعد التراجع الاقتصادي الذي حصل لفرنسا في الأعوام الأخيرة أصبحت الصين تحتل الريادة و تتصدر قائمة الدول الممونة للجزائر، حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع والبضائع الصينية خلال سنة 2013 إلى غاية 2016. متجاوزة فرنسا، حيث بلغت نسبة الواردات في سنة 2013 بـ 12,4 % بقيمة 542643,7 مليون دينار، هذا وقد شهدت نسبة الواردات ارتفاعا سنة بسنة لتصل في 2014 إلى 14,1%، وفي سنة 2015 بـ 15,9 بالمائة وإلى 17,9% في سنة 2016.[2]

واكتملت دائرة التعاون بين البلدين مع تتوجها بإعلان البلدين في فيفري 2014 الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى شراكة إستراتيجية شاملة بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 20 ديسمبر 1958 وذلك بعدما اعترفت الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وهي أول دولة غير عربية تعترف بهذا القرار.

إذ نجد الصين تستحوذ على استثمارات فاقت 20 مليار دولار تشمل البنية التحتية والمنشآت الكبيرة و يمتد التعاون بين البلدين ليشمل كل المجالات والمنشآت الكبيرة. ويمتد التعاون بين البلدين ليشمل كل المجالات بما فيها الطاقة،

[1] عماري عمار، سعيدة بوسعدة، المرجع نفسه، ص 236.

[2] Office national des statistiques

الزراعة، البناء، البحث العلمي، الصناعة والصحة.[1]

كذلك من حيث الاستثمارات هناك عدة شركات صينية لديها مشاريع كبرى في الجزائر من بينها شركات البناء فمثلا مشروع بناء مسجد الجزائر الضخم بقيمة 1,5 مليار دولار، كذلك هناك عدة اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والصين

وذلك من أجل تعميق علاقاتهما وفتح آفاق جديدة لتعزيز التعاون الثنائي، على غرار الاتفاق الذي وقع في نوفمبر 2013 بين الشركة الصينية "فاو" والشركة الجزائرية "مدينا موتورز" لإنجاز مصنع لتركيب السيارات من علامة " فاو"

باستثمار 50 مليون يويو، والذي يوفر ألف وظيفة، وهذا لمنافسة مشروع "رونو".[2]

كذلك تم توقيع اتفاقية في 2016 "لتعزيز القدرات الإنتاجية بين الجزائر والصين" بين وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبد السلام بوشوارب ونائب وزير التجارة الصيني " كيان كيمينغ"، وهذه الاتفاقية تشمل الصناعة التحويلية واستغلال الموارد والطاقات (الغاز والنفط)، الصناعة الميكانيكية، صناعة السكك الحديدية، الحديد والصلب، البنى التحتية، الصناعة البتروكيماوية والأجهزة الكهرومنزلية.[3]

وبموجب بروتوكول اتفاق أبرم سنة 2016 بخصوص مشروع ميناء شرشال سيشرف على انجاز هذا المشروع شركة جزائرية مع شركتين صينيتين (المجمع العمومي للخدمات المرفئية مع شركة الدولة الصينية للبناء والشركة الصينية لهندسة الموانئ)، وتقدر تكلفة المشروع الذي لن يكلف خزينة الدولة أعباء 3,3 مليار دولار إذ يتم تمويله في إطار قرض على المدى الطويل، على أن يتم انجازه في غضون 7 سنوات ويرتقب أن يدخل الخدمة تدريجيا في غضون اربع سنوات، وذلك مع دخول شركة صينية أخرى (موانئ شنغهاي) لاستغلال الميناء.

كذلك هذا الميناء سيحوي على 23 رصيفا يسمح بمعالجة 6,5 مليون حاوية و25,7 مليون طن من البضائع سنويا،

---

[1] الصين تصنف في المركز الأول كأول شريك تجاري للجزائر في 2017، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
arabic. news.cn/2018-01-22/c.136914190/htm. تم الإطلاع عليه يوم 2018/09/21 على الساعة: 15:29

[2] الجزائر تسعى للإستفادة من التنافس الفرنسي الصيني، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
www.masrwy.com/news/publicaffairs/details/2014/06/09 تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/21 على الساعة:00:30

[3] الجزائر والصين تعزيز التعاون الاقتصادي "واليوان" للمبادلات، **جريدة الصوت الآخر**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.assawt.net/2016/10، تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/22 على الساعة: 00:30

كما أنه سيربط بشبكات السكة الحديدية و الطرق السيارة وسيستفيد في جواره المباشر من موقعين بمساحة 2.000 هكتار لاستقبال مشاريع صناعية. كما أن هذا الميناء سيضمن محور المبادلات التجارية على المستوى الإقليمي والدولي.[1]

هذا وقد صرح سفير الصين بالجزائر " يانغ غانغيو " yang gangyu، لوكالة الأنباء الجزائرية بشأن أهمية السوق الجزائرية والعلاقات الإستراتيجية التي تجمع البلدين باعتبار الصين أول شريك اقتصادي للجزائر منذ سنة 2013، حيث استطاعت أن تحجز لنفسها مكانا مهما بالسوق الجزائرية، حيث قال بأن: " **الجزائر هي سوق مهم جداً بالنسبة للصين في افريقيا وأكثر من ذلك هي شريك دائم بالنسبة لنا**". وتابع حديثه مشيرا إلى أن :"**التبادل التجاري بين الطرفين بقيمة 8 مليار دولار ونحن نفتخر باحتلال المرتبة الأولى وأيضا الصين مستثمر مهم بالنسبة للجزائر واستثماراتنا مقدرة بـ: 2 مليار و600 مليون دولار اجمالها في مجال المحروقات**" فحسب بعض الخبراء الشراكة بين البلين من شأنها أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني كونها أول قوة اقتصادية في العالم.

ومن جهته عبر رئيس جمعية الصداقة الجزائر–الصين إسماعيل دبش أن الصين هي الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تدعم الاقتصاد الجزائري وذلك بالنظر إلى حجم الشراكة بين البلدين في مختلف المجالات.[2]

ونبقى في هذا المجال في اطار زيارة وزير الشؤون الخارجية السابق رمطان لعمامرة إلى بكين وذلك في سياق أشغال المؤتمر الوزاري السادس للمنتدى حول التعاون الصيني العربي يومي 5 و6 يونيو 2014، وقع مع نظيره الصيني " وانغ يي" على مخطط خماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل للفترة 2014–2018، والذي يمثل "خارطة طريق لبرمجة وتطبيق وتقييم نشاطات التعاون"، والذي يرمي إلى إعطاء دفع أكبر للعلاقات الاقتصادية بين البلدين لاسيما الاستثمارات الصينية المباشرة في كافة المجالات، كذلك هذا المخطط من شأنه أن يوسع وينوع المبادلات التجارية، هذا وقد أشار رمطان لعمامرة إلى أنه: " **من خلال الأداة الوحيدة التي يمثلها البيان المتعلق بإرساء شراكة**

---

[1] الجزائر الصين، "التوقيع على اتفاقية يخص هبة بقيمة 30 مليون دولار"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
www.aps.dz/ar/economic/50587_30 تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/22 على الساعة:01:25

[2] " يانغ غانغيو"، وكالة الأنباء الجزائرية، نقلا عن الموقع الالكتروني:
https://www.youtube.comتم الاطلاع عليه يوم: 2018/09/22 على الساعة: 01:25

إستراتيجية شاملة حدد رئيسا البلدين آفاقا جديدة للعلاقات الثنائية، ويجدر بكل القطاعات العمل على تحقيق عهود هذه الشراكة ذات المنفعة المتبادلة بين البلدين اللذين تربطهما أواصل صداقة تعود إلى الثورة، مؤكدا أن هذا الحدث سيسجل دخول علاقة التعاون والصداقة والتضامن بين الجزائر والصين عهدا جديداً".

وفي هذا الصدد أكد رئيس الدبلوماسية الصينية أن هذا المخطط هو أول من نوعه الذي تبرمه الصين مع بلد عربي.[1]

المطلب الثاني: مكانة فرنسا في ظل التعاون الجزائري الصيني

في ظل بروز الهيمنة الصينية على الجزائر منذ 2013 كان من الصعب على فرنسا العودة كشريك تجاري أول للجزائر، وذلك لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ 8 مليارات دولار، في وقت يتوقع أن تبلغ الاستثمارات الصينية بالجزائر 25 مليار دولار خلال السنوات المقبلة.

هذا وقد سعى رئيس الوزراء الفرنسي " مانويل فالس" Manuel Valls خلال زيارته للجزائر يومي 9 و11 أفريل من عام 2016 إلى استعادة مكانة بلاده كشريك تجاري أول مثلما كانت. وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على 12 اتفاقا بين شركات جزائرية وفرنسية، وعلى هامش هذا يرى خبراء اقتصاديون أن هذا الأمر جد صعب وذلك لانفتاح الجزائر على دول أخرى على غرار الصين التي أصبحت منتجاتها تغرق السوق الوطني. وهذا بالرغم من المكانة التي تحتلها فرنسا اقتصاديا على الصعيد العالمي(القوة السادسة).[2]

هذا وقد قامت فرنسا بتضاعف المجهودات للحد من المد الصيني الذي يقلقها، فقد قامت فرنسا، فقد قامت بمنح 420 ألف تأشيرة للجزائريين عام 2015، كذلك خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي " لوران فابيوس" إلى الجزائر في 09 يونيو 2014، وخلال لقائه مع وزير الصناعة عبد السلام بوشوارب قال: " **في مجال الاقتصاد يجب أن نذهب بعيدا لأن فرنسا تريد أن تبقى الشريك الاقتصادي الأول للجزائر**"، معتبرا أن الجزائر ليست سوقا ولكنها شريك فعالي. و

---

[1] التوقيع على مخطط عمل استراتيجي شامل للفترة 2014-2018 بين الجزائر والصين، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://www.ennaharonline.com، تم الاطلاع عليه يوم 2018/09/22على الساعة:02:15

[2] عبد الحميد بن محمد، "فرنسا والصين...الصراع على الريادة التجارية بالجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.aldjazeera.netتم الاطلاع عليه يوم2018/09/22، على الساعة: 18:00.

أشار وزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة إلى:" **محاولة الحصول على تنافس كل الشركاء لكي تنصب مساهمتهم في فائدة الجزائر**".

وفي ظل هذا التنافس برز التنافس الفرنسي الصيني وذلك خاصة في مجال التجارة أين خسرت شركة توتال الفرنسية في مارس 2013، صفقة بقيمة خمسة مليارات دولار لبناء مصنع للغاز لصالح شركة النفط والغاز الجزائرية " سوناطراك" وكانت الشركتان وقعتا في 2007 عقد إنشاء مصنع، لكن المفاوضات بشأن سعر الغاز أجهضت المشروع، ورفضت المجموعة الجزائرية الموافقة على طلب "توتال" تخفيض سعر الغاز الذي ستتسلمه في إطار هذا المشروع في المقابل حصلت خمسون شركة صينية على مشاريع بناء بقيمة عشرين مليار دولار، مما جعل الجزائر أكبر سوق في إفريقيا لشركات البناء الصينية و أحد أهم الأسواق في العالم، بحسب البنك الإفريقي للتنمية وقد شرع السيد" يوزها نغشنغ" رئيس اللجنة الوطنية للهيئة الاستشارية السياسية للشعب الصيني يوم 01 نوفمبر 2014، وفي زيارة دامت ثلاثة أيام إلى الجزائر على رأس وفد هام تهدف إلى تعزيز العلاقات الصينية الجزائرية وتدعيم الشراكة الإستراتيجية الشاملة القائمة بين البلدين.

و لتفعيل هذا التعاون تم توقيع بروتوكول اتفاق بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب " إينور" والمؤسسة الصينية "أن أف سي" يتضمن استغلال منجمي الذهب "بتيراك" و"تمسماسة" (ولاية تمنراست) وبروتوكول اتفاق آخر بين شركة الاستثمار الفندقي وشركة شاينا ستايت كستر كسيون أنجينيور ينغ كوريورايشن (CSCEC) لإنشاء شركة مشتركة في مجال انجاز المنشآت الفندقية والسياحية.

كما وقعت المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية من جهتها بروتوكول اتفاق مع الجمع الصيني " كونكا" في مجال الإلكترونيك فيما وقعت شركة "يومار" عقد شراكة مع " شنزن تي سي كا" تكنولوجي " آل تي دي" لانتاج التلفزيونات واللوحات الإلكترونية والحواسيب، وفي مجال الحديد والصلب وقعت شركة "مونتازا "عقد شراكة مع شركة "ترانغ شان كيسنهاي ايرون اند ستيل"، يتضمن إنجاز مصنع للفولاذ ووحدة للخرسانة وأخرى للهياكل الحديدية بقدرة 800.000 طن لكل واحدة. وفي مجال الصناعة الميكانيكية، تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الشركة ذات الأسهم المسؤولية المحدودة "ألجيماتكو" وشركة " ليوغونغ ماشين ري" لإنجاز وحدة لصناعة الآلات الثقيلة، فيما وقع مجمع "دندوني" مع

شركة "شانتوي" لصناعة الآلات لإنجاز وحدة للصناعة الميكانيكية.[1]

[1] لطفي باجوية، نفس المرجع السابق، ص، ص، 68، 69

إستنتاجات الفصل

نستنتج أن قضية الاعتذار الفرنسي للجزائر من بين أهم القضايا التي أثارت جدلا واسعا في الأوساط السياسية الجزائرية الفرنسية نظرا لتداعياتها على مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ناهيك عن قضية الأرشيف التي حرمت الجزائريين من الاضطلاع على تاريخهم و الإفادة منه، و بذلك تعد هذه القضايا أسلوبا جديدا في الاستراتيجية الفرنسية التي تهدف إلى إبقاء الجزائر في تبعية لها.

كما يعتبر القانون الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي أهم العوامل التي ساهمت في تأزم هذه العلاقات. بل والأكثر من ذلك مسألة الوجود الصيني أمامها. والتي تمثل كمتغير في علاقات البلدين خاصة وأنها احتلت مكانها في السنوات الأخيرة.

خاتمة

خاتمة

في نهاية دراستنا لموضوع البعد الإقتصادي في العلاقات الجزائرية_الفرنسية في فترة ما بين 2017/2000، الذي يشكل محور أساسي في منظور العلاقات الدولية فالمجال أو البعد الإقتصادي هو المحرك الرئيسي للعلاقات الجزائرية_الفرنسية، تستند عليه الدولتين تماشيا مع مصالح كل دولة.

فرنسا الواقعة في الضفة الشمالية، الدولة المتقدمة، ذات مكانة هامة في الإتحاد الأوروبي، تتحرك وفق مخططاتها المصلحية، تستهدف خاصة كل المسائل المتعلقة بالإقتصاد، فكما قلنا أن الإقتصاد هو الذي يحكم تحركات كل دولة وفي هذا الصدد نحن نتكلم على دولة فرنسا من دون شك، فهي ليست جمعية خيرية لكي تتجه نحو الجزائر، والتي هي دولة متخلفة في سلم ترتيب الدول في درجة التقدم العالمي، رغم أنها غنية من حيث الثروات الباطنية و الظاهرية، المتجددة وغير المتجددة. فأينما تواجدت ظروف تساعدها لتغذية أطماعها من منابع نفطية وغازية بالخصوص، في أي دولة كانت وبدرجة أكبر الدول المتخلفة جنوب البحر الأبيض المتوسط ليسهل عليها استغلالها واحتكار لإقتصادياتها، ما يعود عليها من أرباح هائلة، لطالما صعب عليها هذا الأمر في تعاملاتها مع دول الضفة الشمالية وخاصة مع دول الإتحاد الأوروبي رغم أنها عضو مؤسس للإتحاد.

و لكي تصل فرنسا لمبتغاها، وتحقق مصالحها بتغذية أطماعها تقوم بتطبيق حرفي لمختلف مخططاتها المختفية وراء سياساتها المنتهجة، وهنا و من خلال هذه الدراسة تعتمد على تمتين العلاقات بين البلدين في إطار التعاون في شتى المجالات، وذلك من أعلى مستوى للزيارات التي أقيمت بين الطرفين منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم 1999 واتخاذه لسياسة الإنفتاح على عواصم القرار في الغرب من أجل مساعدته في المجالات الإقتصادية، السياسية والأمنية.

ومن بين هذه الزيارات نجد زيارة الرئيس جاك شيراك للجزائر سنة 2003، زيارة نيكولا ساركوزي سنة 2007، و زيارة الرئيس فرانسوا هولاند في ديسمبر 2012، و آخرها للرئيس الحالي إيمانويل ماكرون سنة 2017 لتأكيد أواصر الصداقة التي تربط بين الجزائر و فرنسا.

و لكل رئيس في فترته يسعى جاهدا لخلق فرص الإستثمار في أرض الوطن، من خلال وضع مجموعة من الإتفاقيات، كل إتفاقية لها مشاريع، وكل مشروع له غاية منشودة من كلا الطرفين الجزائري والفرنسي بدرجة أكبر.

فالجزائر تسعى للنهوض باقتصادها و العمل على تنويعه والخروج من إقتصاد الريع، فكما نعلم أن الجزائر دولة تعتمد بالدرجة الأولى على العوائد المالية من صادراتها للنفط والغاز لهذا تلجأ إلى الدول المتقدمة وفرنسا

خاتمة

خاصة لعوامل تاريخية تعود للفترة الإستعمارية، وعوامل جغرافية نظرا للتقارب الجغرافي الذي يقدر حوالي 900كم فاصل صغير يفصلهما، إضافة إلى إنفتاحها الخارجي لدول أخرى كإيطاليا، إسبانيا، ألمانيا...، متجهة بذلك إلى الدول المتقدمة للتعاون معها وإنقاذها من ظاهرة التخلف لا تزال تعيش منذ إستقلالها من الإستعمار الفرنسي، وهذا طبعا لا يكون من دون مقابل مثل ما فعلت فرنسا.

و السؤال الذي يطرح نفسه كيف؟ ولماذا اتجهت للجزائر خاصة؟؟

صحيح أن فرنسا تربطها علاقة مع الجزائر بحكم التاريخ والتقارب الجغرافي.

صحيح أن فرنسا المستثمر الأول خارج قطاع المحروقات منذ بداية الألفينيات إلى غاية 2013.

صحيح أن فرنسا قامت بالتوقيع على العديد من إتفاقيات التعاون والصداقة مع الجزائر سيما في فترة فرانسوا هولاند من خلال الزيارة التي أقامها في 20/19 ديسمبر 2012 التي ساهمت في إعلان حول الصداقة والتعاون الثنائي بإمضاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس فرانسوا هولاند وقررا البلدين فيه إقامة لجنة مشتركة تتابع مدى تطور العلاقات الإقتصادية التي تجمع البلدين من خلال الدورات التي تقام بينهما.

إلاّ أن التعاون الموجود بين البلدين يظل رمزي فقط لماذا؟ لأننا لا يمكن أن نتحدث عن تعاون والطرفين لا يتوافقان على نفس الأهداف، فالجزائر تسعى للتنمية و الخروج من إقتصاد الريع وتنويع إقتصادها، أما فرنسا تسعى لأن تبقى هي الوحيدة التي لها الحق في بناء علاقات إستثمارية في الجزائر، وجعل الجزائر مجرد سوق تسويق منتوجاتها لا أكثر والتي تعود لها بأرباح هائلة لطالما حرمت منها في الضفة الشمالية لأنها تجد صعوبات في تحقيق مبتغاها بسبب الشروط التي تضعها تلك الدول في هذا الشأن عكس الجزائر تماما واستغلال ثرواتها خاصة المنابع النفطية والغازية الموجودة في صحراء الجزائر، كما تسعى أيضا إلى الحفاظ على العلاقات الثنائية، ما يضمن لها أن تكون دائما الرائدة الأولى لقيادة الجزائر إن صح القول.

فمن حيث المشاريع المقامة مع الجزائر لم يكلفها خسارة من حيث التصريف فعملتها (اليورو) أكبر قيمة من (الدينار) عملة الجزائر، ما يؤدي ذلك إلى خسارة الجزائر، وتظل فرنسا هي الرابحة الوحيدة، رغم أن الإتفاقيات المبرمة في مختلف المجالات تهم كلتا الدولتين.

هذا ما جعلها تتجه إلى التعامل مع دول الضفة الجنوبية، خصوصا مع الجزائر.

خاتمة

إضافة إلى أن تصور فرنسا بأن الجزائر منطقة موالية لها، إذ تسميها الجزائر الفرنسية ما وراء البحر. بالتالي يمكن القول أن العلاقات القائمة بين الجزائر وفرنسا مجرد علاقات مصلحية لا أكثر، تعود الأرباح لصالح جهة واحدة وهي فرنسا من دون شك، فقد تم إنقاذ العديد من الشركات الفرنسية التي كانت على شفير الإفلاس عبر إستفادتها من مختلف الإستثمارات بالجزائر. ومن الملاحظ أن الجزائر مستغلة أيضا من جانب العلاقات التجارية مع فرنسا، على حساب شراكات حقيقية لا تريد فرنسا المضي فيها.

رغم أن الجزائر إستفادت إلى حد ما إن صح القول من المشاريع الإستثمارية التي أقامتها فرنسا بالجزائر، من خلال كسب مناصب شغل، وتقليص من فاتورة إستيراد السيارات، إلا أن هذا لا يكفي، كون الجزائر مازالت في قوقعة البلدان النامية، إلى الآن تسعى لبلوغ مسار التنمية.

تواجه العلاقات الجزائرية_الفرنسية مشكلة الذاكرة التاريخية التي أضحت و بشكل كبير متداولة بأصوات شعبية جزائرية بالخصوص، فمنذ الإستقلال باتت الجزائر تطالب بمصالحتها، و ذلك إن قبلت بفكرة الإعتذار الرسمي لما خلفته في فترة إستعمارها للوطن الجزائري من جرائم مادية ومعنوية بدرجة أولى، إذ العديد والعديد من من سقطوا في ساحة الثورة دفاعا عن سيادة أرض الوطن وحمايته من العدوان الخارجي.

كما تطالب الجزائر باستعادة الأرشيف المنهوب من طرف فرنسا في الفترة ما بين (1830-1962) و المتعلق بالثورة التحريرية والعمل على استرجاع كامل الملفات ومخططات المستعمر، لإصدار قانون تجريم الإستعمار والذي هو من حق الجزائريين، كذلك إستعادة جماجم المقاومين الجزائريين الذين سقطوا في بدايات الثورة، جراء حملة الإبادة التي إرتكبتها القوات الفرنسية في ولايات سطيف، قالمة، وخراطة. والتي أسفرت عن سقوط آلاف القتلى في 8 ماي 1945.

لكن دون جدوى لأن كل المسؤولين الفرنسيين لا يتقبلون فكرة الإعتذار الرسمي ومصالحة الذاكرة، وهذا راجع لعدة أسباب خفية وراء رفضها الدائم لهذه المسألة، منها:

لا تقبل الإعتذار الرسمي، فهي تكتفي فقط باعتذار رمزي لا أكثر لأنها إذا قامت باعتذار رسمي، من دون شك سمعتها ستنهار أمام الدول الأوروبية وبصفة عالمية، فغالبا ما تدعو فرنسا إلى طي صفحة الماضي والتوجه نحو المستقبل خوفا من التبعات القانونية التي يمكن أن تترتب عليها في حال توجه السلطات الجزائرية بضغط من المجتمع المدني إلى تجريم الإستعمار الفرنسي.

لكن هذا يبقى غير مطروح عند صناع القرار في الجزائر حاليا، بالتالي فإن أغلب التوترات التي شهدتها العلاقات الجزائرية_الفرنسية بعد الإستقلال مرتبطة بمسألة الذاكرة والتي تظل حجرة عثرة بين البلدين.

كما أن وفي تصور المستثمرين الأجانب يجب إعادة القواعد القانونية وتكون ذات نسبة عالية للمستثمرين الأجانب في الجزائر وضمان الإستقرار لنجاح عملية الإستثمار. فالإستثمار الفرنسي بالجزائر مرتبط بتحسين الظروف الأمنية والقواعد القانونية للإستثمار الأجنبي.

ومن يتابع العلاقات الإقتصادية بين البلدين، يلاحظ جليا تراجعا في حصة فرنسا في السوق الجزائري منذ عام 2013 أمام الصين، وبروز منافسين آخرين على غرار إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، وتركيا.

و لعل هذا الأمر شيء إيجابي بالنسبة للجزائر، يدفعها إلى التقليل من تبعيتها لفرنسا إنطلاقا من تكثيفها لمختلف معاملاتها مع الدول المنافسة لفرنسا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

المعاهدات و الإتفاقيات:

1.إعلان الجزائر حول الصداقة و التعاون بين فرنسا و الجزائر، الموقع في الجزائر يوم 19 ديسمبر 2012.

المصادر:

1. الديوان الوطني للإحصاء ons.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة7 من الفصل الثاني، السنة45، العدد 15، 16 مارس 2008.
3. جريدة رسمية رقم 20 مؤرخة في 12 فيفري 2002.
4. جريدة رسمية رقم 77 مؤرخة في 26 نوفمبر 2002.
5. جريدة رسمية رقم 15 مؤرخة في 27 فيفري 2005.

الكتب:

1. فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق.م_1962م)** ، 15 حي النصر 150 مسكن الحجار،(د.ط)، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة. 2002.

المنتديات:

1. منتدى رؤساء المؤسسات FCE/، معرض الصحافة، الجزائر – فرنسا، الإثنين 11 أفريل 2016
www.fce.dz/

2. منتدى رؤساء المؤسسات FCE/، معرض الصحافة، الجزائر – فرنسا، الأحد 10 ديسمبر 2017
www.fce.dz/

الصحف و الجرائد:

1. إتفاقيات تعاون إقتصادية بين الجزائر و فرنسا، **جريدة الوسط**، العدد 1916، الأربعاء 5 ديسمبر 2007.

المجلات و المقالات:

1. أسامة مساعد صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، **مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد 4 / العدد 3، جامعة بابل / مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية.

2. الإستثمارات و الشراكة، **نشرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الإستثمارات الصناعية بالوطن العربي**، الجزائر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، رقم 18، 2013/01/5.

3. "الندوة الجزائرية الفرنسية الثالثة للتعليم العالي والبحث العلمي"، **منبر الجامعة**، العدد 136، مارس 2014.

4. بلمقدم مصطفى و آخرون، الغاز الطبيعي في الجزائر آفاق واعدة وتحديات، **مجلة التنظيم والعمل**، (د.س.ن)، العدد 04.

5. بولعيد بعلوج، معوقات الإستثمار في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، (د.س.ن)، عدد 4.

6. بودهان صالح، خويلدي السعيد، حرية الإستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الحالية (بين التجسيد و التقليد)، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، العدد 18، جانفي 2018.

7. حمدي فلة، حمدي مريم، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق، **مجلة المفكر**، (د. س. ن)، العدد العاشر.

8. نذير غانية، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة، **مجلة رؤى إقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، العدد 11، ديسمبر 2016.

9. كلود بار تولون، "من أجل اللجنة البرلمانية الكبرى"، **نشرية سفارة فرنسا في الجزائر**، العدد 2، ربيع 2013.

10. لوران فابيوس، "عمل طموح وصداقة"، **الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر**، عدد 8، خريف 2014.

11. لوفول ستيفان، "شراكة رائعة"، **الرسالة الإخبارية لسفارة فرنسا بالجزائر**، عدد 8، خريف 2014.

الملتقيات و المؤتمرات:

1. عمار عماري، بوسعدة سعيدة، **معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي الثاني 14 و 15 نوفمبر 2005.

2. فلاحي صالح، **تقييم دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 12/11 مارس 2013.

الرسائل و المذكرات:

1. بن حسين ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007.

2. فتحي عميروش، **إتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية**، رسالة الدكتوراه في القانون، فرع قانون الأعمال، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق- السعيد حمدين، السنة الجامعية 2014-2015.

3. با محمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2015-2016.

4. بن زيدان فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الإقتصادية**، شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، السنة الجامعية 2011-2012.

5. بشلاغم جيلالي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.

6. باجوية لطفي، **تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر"المقاربة الأمنية و الإقتصادية"(1999-2014)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم سياسية، تخصص دراسات أمنية و استراتيجية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2014-2015.

7. بن عرفة رشيدة، حمزاوي سومية، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014**، مذكرة ماستر، العلاقات الإقتصادية، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، السنة الجامعية 2015-2016.

8. بوبصلة محمد، **دور الحوكمة المؤسسية في جذب الإستثمارات الأجنبية- دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص حكامة المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر- سعيدة، السنة الجامعية 2013-2014.

9. حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، جامعة منتوري- قسنطينة، السنة الجامعية 2015.

10. حلام زواوية، **دور إقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية-دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس**، شهادة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي و تنمية مستدامة، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2012-2013.

11. عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986-2009 (دراسة تحليلية)**، شهادة ماجستير، تخصص إقتصاد و تنمية، جامعة وهران 2، السنة الجامعية 2011-2012.

12. ساعو حورية، **العلاقات الفرنسية الجزائرية دراسة مقارنة بين فترة حكم جاك شيراكو نيكولا ساركوزي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، السنة الجامعية 2017-2018.

13. شكوري سيدي محمد، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الإقتصادي (دراسة حالة الإقتصاد الجزائري)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012.

14. ___، سياق السياسة الخارجية الجزائرية، الفصل الثاني، جامعة بسكرة.

المواقع الإلكترونية:

1. ورقة تعريفية بالجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:-algerianembassy
saudi.Com/nouveau_site/index.php/2012-02-28-16-14-53/289-algerie19

2. عمايرة هيثم، " أهمية موقع الجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://mawdoo3.com/%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D9%82%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%A6%D8%B1

3. مروان محمد،" أهمية الموقع الجغرافي للجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%8A_%D9%84%D9%84%AC%D8%A7%D8%A6%D8%B1

4. ounefd-1، "الجزائر – الموقع و الخصائص الطبيعية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://www.ounefd.edu.dz

5. شاطري لخضر، " تركيب السكان و توزيعهم"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
elbassair.net/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D984%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D9%8A%D8%B9%87%D9%85/

6. الجزائر، أهم الثروات الطبيعية في نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A6%D8%B1

7. إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/5847/14/chapitre2

8. بحث حول الثروات الطبيعية في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

/up/uploads/138747117201731.dochttps://www.ouarsenis.com

9. الخالدي عبد الرحمان، " الجزائر: نقطة تقاطع السياسة الفرنسية الأمريكية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.maghress.com/attajdid/11497

10. Ferasferas، " العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

30dz.yoo7.com/t1554-topic

11. الجزائر في عهد بن بلة، نقلا عن الموقع الإلكتروني:www.arabtimes.com »mixed3 »doc76

12. الجزائر في عهد هواري بومدين: رجل الثورة و الدولة، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.arabtimes.com/nixed3/doc77.html

13. أيسر عميرة،" فرنسا و أطماعها التاريخية في الجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

Algeriachannel.net/2017/10/%D9%81%B1%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%A3%D8%B9/

14. هواري بومدين، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.marefa.org/%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%86

15. صقور الدفاع، "نقاط ظل جزائرية: أكتوبر 1988، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

defense.arab.com »threads

16. أبو زكريا يحي، "تراكمات التاريخ و تحديات الحاضر ملف العلاقات الجزائرية الفرنسية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://elaph.com »Web »Archive

17. الجزائر و فرنسا، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/la-france-et-l-algerie/

18. بوعنان يزيد، "المنظومة التربوية خلية صراع دائم بين الجزائر و فرنسا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
https://diae.net/1671/

19. خلاف مليكة، ماكرون يسنف قانون تمجيد الاستعمار، "اعتراف الشجعان"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.dzairess.com/elmassa/133095

20. تشجيع التعاون الصناعي، **جريدة المساء**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.el-massa.com »item

21. اللجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى-بيان مشترك، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://dz.ambafrance.org/

22. البيان المشترك للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الفرنسية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

.com https://ennaharonline

23. الجزائر- فرنسا التوقيع على 15 اتفاق شراكة و 9 اتفاقات تعاون في مختلف القطاعات، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

/news/ur/article/2016-04-10www.radioalgerie.dz

24. الجزائر فرنسا: التوقيع على 10 اتفاقيات تعاون في العديد من المجالات، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
/contentwww.eco-algeria.com

25. التعاون البرلماني بين فرنسا و الجزائر" جيد"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
/aps1439673https://www.djazairess.com

26. الدورة الأولى لمنتدى التعاون البرلماني بين مجلس الأمة و مجلس الشيوخ الفرنسي، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.majliselouma.dz/index.php/ar2016-07-19-12-5551

27. مجلس الأمة و نظيره الفرنسي يصادقان على خارطة طريق لتعزيز العلاقات، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016.07.19

28. بوسعادة فتيحة،" ميلاد اللجنة البرلمانية الكبرى الجزائر–فرنسا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.djairess.com/akhersaa/18907

29. الجزائر فرنسا: تفعيل العلاقات بين البلدين في إطار اللجنة البرلمانية الكبرى، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.apn.dz/ar/3996-2017-10-18-13-44-50

30. وزير الداخلية و الجماعات المحلية يؤكد أن التعاون اللامركزي الجزائري–الفرنسي" بدأ يشهد تكاثفا تدريجيا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.interieur.gov.dz »index.php

31. اتفاق جزائري–فرنسي على تعزيز التعاون الأمني، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://alarab.co.uk/

32. توقيع اتفاق السلم و المصالحة بمالي: تواصل ردود الأفعال الدولية المبشرة بدور الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني: radioalgerie.dz

33. يلحي حمزة، "تأكيد على إرادة فرنسا في تعزيز التعاون الثقافي مع الجزائر"، **جريدة الفجر**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.alfadjr.com/ar/index.php

34. التوقيع على 11 اتفاقية بين الجزائر و فرنسا بباريس، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.eco-algeria.com/content/

35. نحو تعزيز التعاون الفرنسي–الجزائري في المجال العلمي بجنوب الوطن، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
»algeriewww.aps.dz

36. بوزيدي عبد المجيد،" ماذا تريد فرنسا بالجزائر...التجارة أم الشراكة"،**جريدة الفجر**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.djazairess.com/alfadjr/167035

37. حمادو رشيد،" ثلاثة رؤساء فرنسيين يزورون الجزائر في عهد بوتفليقة"،**جريدة الفجر**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.djazairess.com/alfadjr/233179

38. عقدة التاريخ، تسمم العلاقات الجزائرية الفرنسية و المغربية–الإسبانية، نقلا عنالموقع الإلكتروني:

https://www.swissinfo.ch/ar/6272454

39. نواري أنيس،" البلدان يتفقان على خارطة طريق لمستقبل علاقتهما"، **جريدة النصر**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.djazairess.com/annasr/44245

40. أشغال اللجنة المختلطة الاقتصادية الجزائرية–الفرنسية تتوج بالتوقيع على 9 اتفاقيات، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.radioalgerie.com »news »article

41. ع نور الدين، "حجم الاستثمارات الفرنسية بلغ 364 مليار دينار"، **جريدة الحوار**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

elhiwardz.com/national/105505

42. هدنة مسعود، "أحزاب سياسية توقع على لائحة تطالبه بالاعتذار عن جرائم الاستعمار"، 18 ديسمبر 2012، نقلا عن الموقع الإلكتروني https://www.alarabia.net

43. أبو عبد الله محمد، "الجزائر تتسلخ عن فرنسا: خطوات تحررية من التبعية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/supplimenteconomy/e2ebce51-6b73-4030-bdca-6de87c23dc34

44. مراد، "الاستثمارات الفرنسية في الجزائر في ارتفاع رغم جمود العلاقات السياسية بين البلدين"، **جريدة السلام**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.djazairess.com/assalam/6445

45. عميرة عائد، "ملف الذاكرة يحكم العلاقة بين الجزائر و فرنسا في عهد ماكرون"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.noonpost.org »tag/5622

46. المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://elearn.univ.ouargla.dz

47. الوكالة الفرنسية للتنمية : ذراع باريس الاقتصادية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.aldjazeera.net/encyclopedia/economy/2016/2/23/

48. أخبار فرنسا في الجزائر الوكالة الفرنسية للتنمية تحتفل ب 50 سنة من التواجد في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://dz.ambafrance.org/

49. حوار الوزير ستيفان لوفول مع جريدة ليبرتي 2014/02/06 نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://dz.ambafrance.org/

50. التوقيع بالجزائر على عدة اتفاقيات و اتفاقات في مجال التعاون الفلاحي بين الجزائر و فرنسا، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.djazairess.com »aps

51. انطلاق أشغال اللجنة الفلاحية المختلطة الجزائرية الفرنسية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://dz.ambafrance.org/

52. الجزائر و فرنسا عازمتان على تطوير نسيجهما الصناعي، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://elmassa.com/dz/

53. بن عبد الله، "فرنسا تفوز بعدة صفقات مهمة في الجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.elbilad.net/article/detail?id=76641

54. ح مراد، "حوار المدير العام للديوان الجزائري المهني للحبوب محمد بلعبدي للنصر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-1322-10/vip/90204-2018-02-19-21-41-52

55. حوار الوزير الأول برنارد كازنوف مع يومية الخبر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://dz.ambafrance.org/

56. أوسمة اللجنة المشتركة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية: التوقيع على عدة اتفاقات شراكة اقتصادية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180718/146441.html

57. صنع أول سفينة جزائرية سنة 2016 بالشراكة مع مؤسسة " إيكو راب و بيريو"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: elmihwar.com/ar/index.php/

58. أخبار فرنسا بالجزائر، "حوار فرانسوا لاكومب المدير العام لديوان الجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://dz.ambafrance.org/

59. الجزائر–فرنسا: تعزيز التعاون في 2016، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.elkhabar.com/press/article/116560/

60. واج، "تقدم كبير في ملفات التعاون الجزائري الفرنسي(بن يونس و رافاران)"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.andi.dz/index.php/ar/presse/905-avancee-remarquable-des-dossiers-de-cooperation-algero-francaise-benyounes-et-raffain

61. المدني توفيق، "مطلب جزائري دائم: اعتذار فرنسا عن الماضي الكولونيالي"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.alhayat.com/article/845951/

62. تقية الحواس، "دلالات مشاركة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في ذكرى إحياء نهاية حرب الجزائر، و هل هي خطوة في اتجاه اعتراف فرنسا بجرائم الاستعمار؟"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.aldjazeera.net/programs/arab-present-situation/2016/3/21/

63. اليحياوي يحي، "عذر فرنسي في رفض الاعتذار للجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.aldjazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/2/7/

64. شيخي زي، "استرجاع الأرشيف الجزائري من فرنسا مسألة سياسية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.vitaminedz.com/

65. ضيف إسماعيل، عبد الحميد سلاقجي،"هذا ما تخفيه فرنسا عن الجزائريين"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/137947

66. سالم محمد، "جماجم المقاومين الجزائريين المصادرة بباريس في طريقها للعودة"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://alain.com/article/182076

67. بورنان يونس،" ماكرون يختتم زيارته إلى الجزائر بالاتفاق على تسليم الجماجم"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://alain.com/article/algeria-macron-france

68. الصين تصنف في المركز الأول كأول شريك تجاري للجزائر في 2017، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
arabic.people.com.cn/n3/2018/0122/c31660-9418158.html

69. الجزائر تسعى للاستفادة من التنافس الفرنسي الصيني، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.masrawy.com/News/News_PublicAffairs/details/2014/6/262030/

70. الجزائر و الصين...تعزيز التعاون الاقتصادي و" اليوان" للمبادلات، **جريدة الصوت الآخر**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.assawt.net/2016/10/

71. الجزائر–الصين، التوقيع على اتفاق يخص هبة بقيمة 30 مليون دولار، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.aps.dz/ar/economie/50587-30

72. "يانغ غانغيو"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.youtube.com

73. التوقيع على مخطط عمل استراتيجي شامل للفترة 2014-2018 بين الجزائر و الصين، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.ennaharonline.com/

74. بن محمد عبد الحميد،" فرنسا و الصين...صراع على الريادة التجارية بالجزائر"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

www.aldjazeera.net/news/ebusiness/2016/4/12/

75. بوعاتي جلال،" حرب باردة بين الجزائر و فرنسا"، أخبار الوطن 23-09-2018، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.alkhabar.com/press/article/143622/

76. هند. ف،" جرائم فرنسا لا تسقط بالتقادم"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/235044

77. ترند، "استثمارات فرنسا بالجزائر...خبير: مسؤولون متورطون"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

https://www.maghrebvoices.com/a/Algeria-France-economy/406043.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Reports:

1. World Bank, **Algeria Investment climate Assessment**, pilot investment climate assessment, June 2002, in siteresources-worldbank.org/

Discours

1. Le discours de Nicolas Sarkozy à Alger, 03-12-2017, https//www.afrik.com/discours-de-nicolas-sarkozy-a-alger

Magazines:

1. Office National Des Statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 1992 A 2007**, N°141, Alger, Avril 2009.
2. Office National Des Statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 A 2012**, N°182, Alger, Mars 2014.
3. Office National Des Statistiques, **Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2011 A 2016**, N°205, Alger, Novembre 2017.

4. CNES, **la configuration du foncier en Algérie : une contrainte au développement économique**, 24ème sessions plénière, Alger 22 Mai 2004, in www.cnes.dz/

Conférences:

1. Nicolas Forissier, président du centre français du commerce extérieur, «l'Algérie le champ des coopérations », 09 octobre 2003.

2. Bernard Stasi, président de la ssociation France-Algérie, présenté au colloque sur le thème « L'Algérie le champ des coopérations », 09 octobre 2003.

sites internet:

1. Signature d'un accord de partenariat sur le nucléaire, in https://www.lemond.fr

فهرس المحتويات

- **فهرس الجداول:**

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطور المؤشرات الرئيسية للسكان في الجزائر	17-16
2	توزيع نسبة السكان حسب الأقاليم لسنة 2011 بتعداد سكاني يصل 15,11/36,717,000ن/كم	18
3	توزيع نسبة السكان حسب الفئات العمرية	19
4	تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2012-2001	21
5	الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة 2006-2010	26
6	تطور إنتاج واحتياطات الغاز بمليار متر مكعب خلال الفترة 2000-2011	26
7	أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015	62-61
8	المنتجات الرئيسية المستوردة من فرنسا خلال الفترة 2002-2016	66-64
9	نسب أهم صادرات الجزائر نحو فرنسا خلال 2003-2013	68
10	الدول الخمسة الأوائل الموردين للجزائر خلال الفترة 2016-2000	72-69

- **فهرس الأشكال**:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	خريطة تمثل موقع الجزائر ضمن دول المغرب العربي	11
2	خريطة تبين موقع الجزائر في القارة الإفريقية	12
3	خريطة توضح موقع الجزائر في خريطة العالم	14
4	خريطة تبين توزيع البترول والغاز بمناطق الجزائر	25
5	أعمدة بيانية توضح مكانة فرنسا من ضمن الدول العشر الأوائل الزبونة للجزائر في سنة 2016	74

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....ص 01

الفصل الأول:

الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الفرنسية

مقدمة الفصل.....ص 09

المبحث الأول: دوافع الإهتمام الفرنسي بالجزائر.....ص 09

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للجزائر.....ص 09

1- أهمية موقع الجزائر.....ص 10

2- أهمية القوة البشرية للجزائر.....ص 16

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية للجزائر.....ص 22

- أهم الثروات الطبيعية في الجزائر.....ص 22

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية.....ص 28

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1992/1962.....ص 28

1-العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965.....ص 31

2-العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم هواري بومدين 1965-1978.....ص 32

3-العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال حكم الشاذلي 1979-1992.....ص 34

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 1999/1992.....ص 35

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترة: 2017/1999 .....ص 36

المبحث الثالث: مجالات التعاون بين الجزائر و فرنسا .....ص 37

المطلب الأول: التعاون في المجال الإقتصادي.....ص 38

المطلب الثاني: التعاون في المجال السياسي و الأمني .....ص 41

المطلب الثالث: التعاون في المجال الثقافي و العلمي .....ص 45

إستنتاجات الفصل.....ص 48

الفصل الثاني:

واقع التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي 2017/2000

مقدمة الفصل .....ص 49

المبحث الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية .....ص 49

المطلب الأول: واقع العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية.....ص 50

1-العلاقات الإقتصادية في فترة حكم جاك شيراك 2000-2007 .....ص 50

2-العلاقات الإقتصادية في فترة حكم نيكولا ساركوزي 2007-2012.....ص 52

3-العلاقات الإقتصادية في فترة حكم فرانسوا هولاند 2012-2017 .....ص 55

المطلب الثاني: الإستثمارات الفرنسية في الجزائر.....ص 58

المطلب الثالث: المبادلات التجارية بين الجزائر و فرنسا .....ص 63

المبحث الثاني: التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي .....ص 75

المطلب الأول: التعاون المالي و الخدماتي .....ص 75

المطلب الثاني: التعاون الفلاحي.....ص 79

المطلب الثالث: التعاون الصناعي .....ص 81

1- التعاون في صناعة السيارات و السفن و إعادة تركيبها.....ص 82

2- الصناعة الغذائية .....ص 84

3- الصناعة البيتروكيماوية .....ص 85

إستنتاجات الفصل.....ص 87

الفصل الثالث:

المتغيرات المتحكمة في العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية

مقدمة الفصل .....ص 88

المبحث الأول: تحديات التعاون الإقتصادي الجزائري الفرنسي.....ص 89

المطلب الأول: الخلافات التاريخية.....ص 89

1-ملف الإعتذار .....ص 89

2-مسألة الأرشيف.....ص 94

3-جرائم الجيش الفرنسي .....ص 97

المطلب الثاني: الخلافات الإقتصادية.....ص 101

1-الخلاف النفطي الغازي.....ص 101

2-واقع الإستثمارات الفرنسية في الجزائر .....ص 102

المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....ص 104

المطلب الأول: العوائق الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .....ص 104

المطلب الثاني: العوائق السياسية و القانونينة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .....ص 110

1-الوضع الأمني.....ص 110

2-عدم الإستقرار السياسي.....ص 111

المبحث الثالث: التنافس الإقتصادي الصيني الفرنسي في الجزائر .....ص 112

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية.....ص 113

المطلب الثاني: مكانة فرنسا في ظل التعاون الجزائري الصيني.....ص 116

إستنتاجات الفصل.....ص 118

خاتمة .....ص 119

قائمة المراجع .....ص 123

فهرس المحتويات .....ص 138

الفهرس.....ص 140

ملخص:

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمحطات مثيرة تميزت سياسة طبيعتها بين صمود سقف الطموح لتقرير علاقات التعاون وانكسار الآمال لتجاوز الملفات العالقة بين البلدين التي تعود الى بعض المتغيرات التي تحكم هذه العلاقات حيث ظلت هذه العلاقات الثنائية متأثرة بالتراكمات التاريخية المعقدة الطبقات أطلقت عليها طابع الحساسية وصلت في كثير من الأحيان إلى التوتر لأنه ثمة قضايا كلما تطفو إلى السطح تزيد الوضع تعقيدا بالرغم من كثافة هذه العلاقات بطغيان العديد من اتفاقيات التعاون و الشراكة بين البلدين.

الكلمات المفتاحية:

واقع العلاقات الإقتصادية الجزائرية الفرنسية، التعاون الإقتصادي بين الجزائر و فرنسا المبادلات التجارية بين البلدين، ، المتغيرات المتحكمة في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

Résumé :

Les relations algéro-française onconnu des développement spationants ,caractérisés par une nature différente entre la fermeté du plafond des aspirations et la renforcement de la coopération et une rupture d'espoir pour surmonter les problèmes en suspense entre les deux pays, influencés par les complexité des accumulations historique, souvent à la tension car il ya des problèmes quand ils surfant sur la surface, la situation est compliqué, malgrél'intensité de ses relations, tyrannie de nombreux accords de coopération et de partenariat entre les deux pays.

Les mots clés: La réalité des relations économique algero-françaises, Coopération économique entre L'Algérie et la France, Echanges commerciaux entre les deux pays, Les variables contrôlant les relations franco-algériennes.